بسم الله الرحمن الرحيم

دور التجارة المقابلة في اقتصاديات الدول النامية

" حالـــة الأردن"

خـلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٠)

اعـداد الطالب

فؤاد محمد عيسى عارف

١٧/٧

اشراف

الدكتور قاسم محمد حموري

١٩٩٢ - ١٩٩٣

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

جامعـــة اليرمـــوك
كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية
قســـم الإقتصـــاد

دور التجارة المقابلة في اقتصاديات الدول النامية
" حالـــة الأردن "
خـلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٠)

اعـداد الطالب
فؤاد محمد عيسى عارف

بكالوريوس محاسبة - جامعة القاهرة
(١٩٧٦)

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على
درجة الماجستير في الإقتصاد
من كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة اليرموك

لجنـة المناقشـــة :

١ - الدكتـور قاسم محمد حمـوري ..... المشرف رئيسا

٢ - الدكتور حسين علـي طلافحـه ..... عضـوا

٣ - الدكتور رياض عبد الله المومني ..... عضوا

١٩٩٣/٣/٣

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأهـداء .....

الـى والـديّ وزوجتـــي

وبنـاتي .....

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

يسعدني أن أتقدم بعظيم امتناني وجزيل شكري الى أستاذي الفاضل الدكتور قاسم محمد الحموري لرعايته واشرافه على هذه الرسالة وابداء رأيه وارشاداته القيمة.

كما أوجه شكري العميق الى الأستاذين الفاضلين الدكتور حسين علي طلافحه والدكتور رياض عبد الله المومني لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، والآراء القيمة التي أبداها كل منهما وساهمت في اظهارها على أفضل وجه.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير الى أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة اليرموك لما قدموه من جهود أثناء فترة دراستي العلمية للحصول على درجة الماجستير.

ولا يسعني بعد الإنتهاء من اعداد هذه الرسالة الا أن أتقدم بوافر الشكر والإحترام الى زوجتي السيدة ماجده محمد أبوالنادي التي بذلت جهدا مضنيا في طباعة وتنسيق هذه الرسالة.

والله ولي التوفيق .

الباحث

فؤاد محمد عيسى عارف

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

دور التجارة المقابلة في اقتصاديات الدول النامية
(حالـــة الأردن)
خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٠)

اعداد

فؤاد محمد عيسى عارف

ملـــخص

تهدف هذه الدراسة الى تحليل فعالية التجارة المقابلة في اقتصاديات الدول النامية مع التركيز على دورها في الإقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٠). وفي مجال التطور التاريخي للتجارة المقابلة تبين الدراسة أن نظام التجارة المقابلة ليس ظاهرة حديثة ولكنه كان يستخدم في المجتمعات البدائية قبل استخدام النقود بأسلوب بسيط من خلال مبادلة الكميات الزائدة عن حاجة الإنسان المنتج بالسلع التي يحتاجها ولا ينتجها، وكان يطلق على هذه العملية اسم " المقايضة"، وكان أول من استخدم المقايضة هم السوماريون والبابليون والفنيقيون والمصريون القدماء وذلك في تبادل السلع كالصيد والمواشي والحبوب، واستمر العمل بأسلوب المقايضة البحتة فترة طويلة من الزمن حتى ظهر التاجر والصانع المتخصص وتعددت السلع والخدمات وتطور انتاجها وتباينت حاجات الأفراد واختلفت أذواقهم وبدأ اقتصاد التبادل يفرض وجوده، وفي ظل هذا التطور أصبح أسلوب المقايضة من المستحيل استمراره في غياب وجود مقياس مقبول من طرفي التبادل، وعلى أثر ذلك اكتشف الإنسان النقود ووجد فيها أداة لقياس قيم السلع والخدمات التي يتم تبادلها وعليه أصبحت تجارة المقايضة تمثل أقدم شكل من أشكال التجارة المقابلة.

وتقسم عمليات التجارة المقابلة بشكل عام الى نوعين رئيسيين، النوع الأول هو الصفقات التجارية التي تتعلق بتبادل سلع وخدمات لا يوجد بينها علاقة انتاج وتتميز بصغر حجمها وقصر مدة تنفيذها وبأسعار غير مستقرة، وتعتبر تجارة المقايضة أو الصفقات المتكافئة واتفاقيات الشراء المقابل واتفاقيات التجارة الثنائية هي الأشكال الرئيسية لهذا النوع. أما النوع الثاني من عمليات التجارة المقابلة فهو ما يعرف باتفاقيات التعاون الصناعي حيث تتضمن ترتيبات بيع التكنولوجيا والمعدات الصناعية واقامة مصانع تسليم المفتاح أو مشروعات مشتركة، وتعد ترتيبات اعادة الشراء واتفاقيات المقاصة واتفاقيات المشروعات المشتركة الأشكال الرئيسية لإتفاقيات التعاون الصناعي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبشأن تقديرات حجم التجارة المقابلة، فانه لا يوجد دليل ثابت حول الحجم الحقيقي لنشاط هذه التجارة فقد تم تقديرها من قبل منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية بنسبة ٤,٨٪ أو بحوالي ٨٠ بليون دولار أمريكي من اجمالي التجارة العالمية في عام ١٩٨٥، ومن منظمة الجات – الإتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة بنسبة ٨٪ من تجارة السلع العالمية في عام ١٩٨٤، ومن قبل مجلة الإيكنومست البريطانية بنسبة ٢٥٪ من مجموع الصادرات العالمية، وأنها تمثل ١٥٪ الى ٢٠٪ من التجارة بين دول أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية، وان استخدام هذه التجارة لا يقتصر فقط على الدول النامية بل تستخدمها الدول الصناعية والمتقدمة لتصريف فائض عرض المنتجات الصناعية، ومبادلة السلع الأستراتيجية مقابل المواد الخام مثل النفط وكذلك تعتبر وسيلة لتحصيل الديون المتأخرة للدائنين من المصدرين الغربيين.

أما آراء ومواقف المنظمات الدولية من استخدام التجارة المقابلة، فهي مواقف سلبية وغير موضوعية، وتمثل اعتراضات مصبوغة برغبة حماية مصالح خاصة، لكون هذه المنظمات تعمل وفق نظام تجاري حر ونقدي متعدد الأطراف، فهي تعترض على استخدام التجارة المقابلة وتصفها بأنها أسلوب غير فعال تعمل ضد قوى السوق وتعيق تطور التجارة الحرة كأداة تربط كل استيراد بتصدير مقابل دون استخدام النقد كوسيلة للدفع.

وفي مجال استخدام التجارة المقابلة في الدول النامية، فتبين الدراسة أهمية هذه التجارة في استمرارية التجارة الخارجية وتجنب هذه الدول مشكلات التجارة العادية المتعلقة بالتذبذب في أسعار الصرف ومشاكل السيولة الدولية والإرتفاع في أسعار السلع الصناعية وتدهور شروط التبادل التجاري بين الدول الصناعية والدول النامية نتيجة انخفاض أسعار صادراتها من السلع الأولية والصناعية للدول النامية التي تتركز في منتج واحد أو منتجين، لذلك وجدت الدول النامية في التجارة المقابلة أحد البدائل المتاحة للتعامل مع هذه المشكلات كأداة لتنشيط تبادلها التجاري وعزل المؤثرات النقدية والأسعار عن المتغيرات الأقتصادية التي تحكم التبادل وتشجيع وزيادة صادراتها وفتح أسواق جديدة أمام منتجاتها الوطنية وتمويل مستورداتها وترشيد احتياطياتها من العملات الأجنبية واقامة المشروعات المشتركة والحصول على استثمارات أجنبية وتكنولوجيا حديثة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بالنسبة للأردن فقد بينت الدراسة أن الأردن استخدم صفقات التجارة المقابلة منذ بداية فترة الخمسينات من خلال اتفاقيات التجارة الثنائية، وزاد من استخدام هذه التجارة بأشكالها المختلفة منذ عام ١٩٨٥ حيث عقد العديد من اتفاقيات الصفقات المتكافئة واتفاقيات الدفع مع بعض الدول العربية، واتفاقيات المقايضة والشراء المتبادل والمشروعات المشتركة مع دول جنوب شرق آسيا وبعض الدول الإشتراكية، وكان هدف الأردن من عقد هذه الصفقات الترويج للصادرات الوطنية بشكل عام وزيادة صادرات الفوسفات بشكل خاص وكذلك تمويل مستورداته من السلع والخدمات وتخفيض العجز في الميزان التجاري مع بعض الدول، وتشجيع الإستثمارات الأجنبية وترشيد احتياطياته من العملات الأجنبية.

لقد بينت الدراسة عدم وجود بيانات احصائية خاصة بقيم المستوردات والصادرات التي تمت من خلال التجارة المقابلة وذلك بسبب عدم تسجيل عمليات التجارة المقابلة كنشاط منفصل عن المستوردات والصادرات التي تتم نقدا من خلال التجارة العادية في الحسابات الحكومية وفي مراكز الدخول والخروج، كما لا توجد تشريعات وقوانين دولية خاصة بالتجارة المقابلة، لذلك أوصت الدراسة بتنظيم حسابات منفصلة خاصة بهذا الأسلوب، وبوضع قوانين وقواعد مكتوبة معترف بها تحكم وتنظم العمل بالتجارة المقابلة وأنماطها المختلفة وكذلك تحديد المصطلحات والمفاهيم الخاصة بها مما يساعد على الإعتراف الدولي بها وبالمنافع والفوائد التي يؤديها نظام التجارة المقابلة.

وأخيرا دلت الدراسة على أن هناك اتجاها متزايدا لإستخدام نظام التجارة المقابلة مستقبلا، وذلك بسبب متطلبات الحياة المتجددة وضخامة المشاكل التي تعاني منها معظم الدول كأزمات الديون والبطالة وارتفاع الأسعار والعجز في الموازنات العامة والموازين التجارية وفي ظل أوضاع اقتصادية وسياسية واجتماعية غير مستقرة في معظم مناطق العالم، وهذا يتطلب من الدول القيام بتكييف أساليبها التجارية وبمبادرات مرنة في المعاملات الدولية ومنها التجارة المقابلة لضمان استمرارية التجارة الدولية وتوفير خطوط التطور المستقبلي بهذه الدول واقتصادياتها النامية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محتويـــات الدراســـة

رقم الصفحة

الإهـداء	.....	أ
شكر وتقدير	.....	ب
ملخص الدراسة بالعربي	.....	ج
محتويات الدراسة	.....	و
قائمة بأسماء الجداول	.....	ح
قائمة بأسماء الملاحق	.....	ل

الفصل الأول المقـدمـــة

١-١	تمهيـد	.....	٢
١-٢	أهمية دراسة التجارة المقابلة	.....	٣
١-٣	هـدف الدراســة	.....	٧
١-٤	الدراسات السابقة	.....	٨
١-٥	منهجية الدراسة	.....	٩
١-٦	تسلسل الدراسة	.....	١٠

الفصل الثاني التجارة المقابلة بين الماضي والحاضر وآفاق المستقبل

٢-١	مفهوم التجارة المقابلة	.....	١٥
٢-٢	التطور التاريخي للتجارة المقابلة	.....	١٧
٢-٣	الأشكال المختلفة للتجارة المقابلة	.....	٢١
٢-٤	التقديرات الدولية لحجم التجارة المقابلة	.....	٣١
٢-٥	آراء ومواقف المنظمات الدولية حول التجارة المقابلة	.....	٣٦
٢-٦	تشريعات وسياسات تنظيم التجارة المقابلة	.....	٤٢
٢-٧	الترتيبات الفنية للتجارة المقابلة	.....	٤٤
٢-٨	الترتيبات المالية للتجارة المقابلة	.....	٤٧
٢-٩	معوقات وسلبيات التجارة المقابلة	.....	٥٠
٢-١٠	مستقبل التجارة المقابلة	.....	٥١

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث التجارة المقابلة في الدول النامية

٣-١	مقدمـــة	٥٩
٣-٢	خصائص التجارة الخارجية للدول النامية	٦٠
٣-٣	مشكلات التجارة الخارجية للدول الناميـة	٦٤
٣-٤	تطبيقات التجارة المقابلة في الدول النامية	٧٤

الفصل الرابع التجارة المقابلة في الإقتصاد الأردني

٤-١	ملامح الإقتصاد الأردني	٩٥
٤-٢	أهمية التجارة الخارجية في الإقتصاد الأردني	١٠٠
٤-٣	هيكل التجارة الخارجية في الإقتصاد الأردني	١٠٤
٤-٤	ملامح ومشكلات التجارة الخارجية في الأردن	١١٧
٤-٥	اتفاقيات التبادل التجارة الأردني	١٢٢

الفصل الخامس النتائـــج والتوصيـــات

٥-١	النتائـــج	١٦٠
٥-٢	التوصيـات	١٦٤
-	مراجـع الدراســة	١٦٨
-	ملاحق الدراســة	١٧٤
-	ملخص الدراسة بالإنجليزي	٢٣١

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة بأسماء الجداول

رقم الصفحة

١) جدول رقم (١-٢)
مقارنة الخصائص الأساسية للأشكال المختلفة
للتجارة المقابلة..... ٣٠

٢) جدول رقم (٢-٢)
تقديرات منظمة (OECD) حول حجم التجارة
المقابلة في عام ١٩٨٥ ..... ٣٤

٣) جدول رقم (١-٣)
هيكل واتجاهات التجارة الخارجية للدول النامية
في التجارة العالمية لعام ١٩٨٨ ..... ٦١

٤) جدول رقم (٢-٣)
التركيز في الصادرات لبعض الدول النامية
(متوسط ١٩٨٧ / ١٩٨٨) ٦٣

٥) جدول رقم (٣-٣)
الميزان التجاري للدول النامية للفتـرة
ما بين ١٩٧٥ - ١٩٨٩ ..... ٦٦

٦) جدول رقم (٤-٣)
مؤشرات المديونية الخارجية للدول النامية
للفترة ما بين ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ..... ٦٨

٧) جدول رقم (٥-٣)
الأرقام القياسية للتجارة الخارجية وشروط
التبادل التجاري السلعي للدول النامية للفترة
ما بين ١٩٧٥ - ١٩٨٩ ..... ٧١

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨) جدول رقم (١-٤)
الأهمية النسبية لتجارة الأردن الخارجية الى
الناتج المحلي الإجمالي للفترة ما بين
١٩٨٠ - ١٩٩٠ ..... ١٠٢

٩) جدول رقم (٢-٤)
تطور التجارة الخارجية والناتج المحلي
الإجمالي للفترة ما بين ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ..... ١٠٣

١٠) جدول رقم (٣-٤)
الميزان التجاري الأردني للفترة
ما بين ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ..... ١٠٥

١١) جدول رقم (٤-٤)
توزيع صادرات الأردن الوطنية حسب السلع
للفترة ما بين ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ..... ١٠٧

١٢) جدول رقم (٥-٤)
التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية الأردنية
للفترة ما بين ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ..... ١٠٩

١٣) جدول رقم (٦-٤)
متوسط الميل لهيكل الأستيراد بالأردن
للفترة ما بين ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ..... ١١١

١٤) جدول رقم (٧-٤)
توزيع مستوردات الأردن حسب السلع
للفترة ما بين ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ..... ١١٣

١٥) جدول رقم (٨-٤)
التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية
للفترة ما بين ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ..... ١١٦

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٦) جدول رقم (٤-٩)
التركيب السلعي ونسبة التركيز للصناعات
التصديرية والمواد الأولية للتصدير
للفترة ما بين ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ..... ١٢٠

١٧) جدول رقم (٤-١٠)
نسبة التركيز لصادرات الأردن من السلع الوطنية
الرئيسية للفترة ما بين ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ..... ١٢١

١٨) جدول رقم (٤-١١)
الأرقام القياسية لتجارة الأردن الخارجية وشروط
التبادل التجاري للفترة ما بين ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ..... ١٢٨

١٩) جدول رقم (٤-١٢)
التبادل التجاري بين الأردن والدول العربية
للفترة ما بين ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ..... ١٣٦

٢٠) جدول رقم (٤-١٣)
التبادل التجاري بين الأردن ودول المجموعة
الأوروبية وأمريكا للفترة ما بين ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ..... ١٣٧

٢١) جدول رقم (٤-١٤)
التبادل التجاري بين الأردن ودول اسيا غير
العربية للفترة ما بين ١٩٨٦ - ١٩٩٠..... ١٣٨

٢٢) جدول رقم (٤-١٥)
التبادل التجاري بين الأردن ودول أوروبا
الشرقية للفترة ما بين ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ..... ١٣٩

٢٣) جدول رقم (٤-١٦)
التبادل التجاري بين الأردن ودول أجنبية
أخرى ترتبط باتفاقيات اقتصادية وتجارية
مع الأردن للفترة ما بين ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ..... ١٤٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٤) جدول رقم (١٧-٤)
قيمة صادرات الأردن من الفوسفات الخام
في صادرات العالم للفترة ما بيـن
١٩٨٠ - ١٩٨٨ ..... ١٥١

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمـــة بأسماء الملاحق

رقم الصفحة

١) ملحق رقم (١)
نموذج توثيقي لإتفاقية تنظيم التبادل التجاري والتعاون
الإقتصادي بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهوريـــة
مصر العربية ١٧٥

٢) ملحق رقم (٢)
نموذج توثيقي للبروتوكول رقم (١١) الملحق باتفاق
تنظيم التبادل التجاري والتعاون الإقتصادي المبـــرم
بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية ١٨٥

٣) ملحق رقم (٣)
نموذج توثيقي لإتفاقية دفع ثنائية بين المملكـــــة
الأردنية الهاشمية وسوريا ٢٠٠

٤) ملحق رقم (٤)
نموذج توثيقي لعقد صفقة متكافئة بين جمهورية مصر
العربية والمملكة الأردنية الهاشمية ٢٠٨

٥) ملحق رقم (٥)
نموذج توثيقي للإتفاق المصرفي بين بنك القاهرة /
القاهرة وبين بنك القاهرة عمان ٢١٦

٦) ملحق رقم (٦)
نموذج توثيقي لعقد تجارة مقابلة في القطاع الخاص ٢٢٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

المقدمة

١-١ تمهيد

١-٢ أهمية الدراسة

١-٣ هدف الدراسة

١-٤ الدراسات السابقة

١-٥ منهجية الدراسة

١-٦ تسلسل الدراسة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

المقدمة

١-١ تمهيد

حظي موضوع التجارة المقابلة باهتمام بالغ ومتزايد منذ الحرب العالمية الثانية حيث أضحى الموضوع يجتذب اهتمام مختلف الحكومات والشركات التجارية والمؤسسات المالية والمنظمات الدولية، اذ لم تعد مشكلة تمويل التجارة الخارجية وما نتج عنها من عجز في الموازين التجارية ومن ثم التنمية الأقتصادية مقتصرة على الدول النامية فحسب بل ان آثارها امتدت لتشمل النظام الأقتصادي العالمي، ومن هنا كانت سياسة استخدام التجارة المقابلة خاصة من قبل الدول النامية أحد السبل الهامة للتغلب على مشكلة تمويل التجارة الخارجية وتخفيف الضغط على الميزان التجاري الذي أصبح يمثل العجز فيه مشكلة هامة وبارزة في اقتصاديات تلك الدول.

وتشير التجارة المقابلة الى العديد من الأساليب التجارية الدولية وكلها تمثل بشكل أو بآخر تبادل السلع أو الخدمات (التكنولوجيا) في محاولة للحد أو الأستغناء عن المبادلات بالعملات الأجنبية، وهذا التبادل يختلف عن أسلوب المقايضة البدائية التي كان يتم من خلالها تبادل السلع والخدمات دون استعمال النقود كوسيط للتبادل، وهو النمط الذي يعتبر أول شكل عرفته البشرية في التعامل التجاري والذي أصبح الآن نادرا جدا.

وقد أصبحت التجارة المقابلة الآن تخدم مختلف الأغراض التجارية والتمويلية والأستثمارية والتكنولوجية، كما أن تعدد اشكالها أوجد نوعا من المرونة في اختيار بدائلها لتلائم مختلف الظروف الأقتصادية.

وتأتي هذه الدراسة لتلقي الضوء على مفهوم التجارة المقابلة وأنماطها المختلفة وأهميتها في اقتصاديات الدول النامية ثم التركيز على مدى استخدامها في الأقتصاد الأردني كوسيلة للتخفيف من مشكلة العجز في الميزان التجاري عن طريق زيادة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصادرات وتمويل المستوردات بعيدا عن تدفق العملات الصعبة، وخلق أسواق جديدة أمام الصادرات الأردنية، والعمل على عقد الأتفاقيات التجارية واقامة علاقات تجارية متوازية مع دول العالم.

١-٢ أهمية دراسة التجارة المقابلة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية التجارة المقابلة في اقتصاديات الدول والدور الذي تلعبه بشكل خاص في استمرارية التجارة الخارجية لبعض الدول، وتجنب هذه الدول مشكلات التجارة العادية المتعلقة بالتذبذب في أسعار الصرف، ومشاكل السيولة الدولية، والأرتفاع في اسعار السلع الصناعية وتدهور شروط التبادل التجاري ما بين الدول الصناعية والدول النامية وذلك نتيجة لأنخفاض أسعار السلع الأولية والصناعية للدول النامية.

ونتيجة لهذه الأوضاع وكبديل للرد عليها والتقليل من أثارها، وجدت الدول في أسلوب التجارة المقابلة أحد البدائل المتاحة للتعامل مع هذه المشكلات كأداة لتنشيط تبادلها التجاري، وعزل المؤثرات النقدية والأسعار عن المتغيرات الأقتصادية التي تحكم التبادل، وتشجيع وزيادة صادراتها، وفتح أسواق جديدة أمام منتجاتها، وتمويل مستورداتها، وتقليل الضغوطات المتزايدة على احتياطياتها من العملات الأجنبية، والحصول على استثمارات خارجية والتعاون في الأنتاج المشترك والحصول على تكنولوجيا متطورة.

والأهتمام بأسلوب التجارة المقابلة لا يقتصر على الدول الفقيرة فقط، بل أصبح الأهتمام به كذلك من الدول الصناعية، فقد اعتمدت الولايات المتحدة عليه في توسيع تجارتها الخارجية مع بعض دول أوروبا الشرقية، كذلك قامت المانيا بتطبيق أسلوب التجارة المقابلة مع دول أوروبا الشرقية عند الحرب العالمية الثانية عن طريق اتفاقيات التقاص. كذلك تمثل التجارة المقابلة مجالا رحبا للقطاع الخاص المتميز بالشركات الصناعية والتجارية والمؤسسات التمويلية الدولية.(١)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن القول ان التجارة المقابلة تستخدم لتحقيق كل أو بعض الأهداف التالية:-

١) **ترشيد العملات الصعبة**

أدت أزمات الديون التي حدثت في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات الى نقص احتياطيات العملات الصعبة للدول النامية، مما جعل هذه الدول غير قادرة على توفير العملات الصعبة لتمويل مستورداتها من المستلزمات الأنتاجية والأستهلاكية، كما كان الأمر أكثر صعوبة بالنسبة لها لوجود مؤسسات خدمية وصناعات في دور البناء والتأسيس، وما زالت في حاجة الى المدخلات والتجهيزات الأساسية من الخارج ويصعب استيرادها بسبب عدم القدرة على التمويل.

وفي ظل هذه الأوضاع، لجأت هذه الدول المتعثرة الى الأخذ بأنماط التجارة المقابلة كالمقايضة وترتيبات الشراء المقابل للتغلب على هذه المشكلات، كأداة تربط كل استيراد بتصدير مقابل، باعتبارهما وسيلة لتوفير العملات الأجنبية.

كما أن الدول التي قامت بتوقيع برامج تصحيح مع صندوق النقد الدولي نتيجة أزماتها الأقتصادية، وتراكم الديون الخارجية وارتفاع عبء خدماتها، عمدت الى استعمال التجارة المقابلة لتجنب شروط الصندوق، فقد عمدت كلا من البرازيل والمكسيك الى تطبيق التجارة المقابلة في تمويل مستورداتها من البترول من العراق من خلال عائدات التصدير.(٢)

وهكذا أصبحت التجارة المقابلة وسيلة جذابة بالنسبة للدول التي تعاني نقصا في العملات الصعبة، حيث وجدت فيها حلا جزئيا لتأمين وتمويل مستورداتها الأنمائية والأستهلاكية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢) تحقيق خبرة تسويقية وخلق أسواق جديدة

تواجه الدول النامية والدول الصناعية الجديدة كثيرا من المصاعب في الدخول الى أسواق الدول الصناعية بل والأسواق العالمية الجديدة بالنسبة لمنتجاتها الأولية والمصنعة، ويرجع السبب في ذلك الى قلة خبرتها التسويقية، والبدائية في صناعة منتجاتها، والفارق التقني في وسائل الأنتاج، لذلك تستطيع الدول النامية النفاذ الى أسواق الدول الصناعية وخلق أسواق جديدة عن طريق ترتيبات التجارة المقابلة، كأداة تلزم مصدري الدول الصناعية وشركاتها الخاصة بالتعامل معها بشراء كميات معينة من منتجاتها.

كما أن الدول التي تقوم بانشاء صناعات جديدة باستغلال مواردها الطبيعية ولخلق مجالات التشغيل، تستطيع تغطية الأستهلاك المحلي وتحد من الأستيراد، كما يمكنها تصدير الأنتاج الزائد عن الطلب المحلي للخارج عن طريق المقايضة والشراء المقابل.

٣) التوازن التجاري الثنائي

تعاني معظم الدول النامية من العجز المزمن في موازينها التجارية نتيجة التفوق المستمر في الأستيراد على التصدير. فهذه الزيادة المستمرة في المستوردات ترجع الى اعتماد هذه الدول في كثير من استهلاكها على السلع المستوردة، والى عجز الأنتاج والصناعات المحلية عن مواجهة الطلب المحلي، كما أن معظم هذه المستوردات تكون من السلع المصنعة والتي ترتفع اسعارها باستمرار.

أما البطء في نمو الصادرات، فمرده الى تركيبة هذه الصادرات التي تتكون من المنتجات الأولية والمواد الخام، وهذه المواد عرضة باستمرار للتحكم في أسعارها وكمياتها المطلوبة من الدول الصناعية، وخاصة في ظل الأكتشافات الصناعية الجديدة للعديد من بدائلها، وان صادرات الدول النامية تقتصر دائما على عدد محدود من المواد الأولية والمنتجات الأخرى وترتبط بعدد محدود من الدول الصناعية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فنتيجة لهذا الفارق بين مستوردات وصادرات الدول النامية برزت اختلالات مالية في الموازين التجارية وأدى ذلك الى عجز كلي في موازين المدفوعات، وبسبب هذه الأوضاع اتجهت هذه الدول الى تطبيق أنماط التجارة المقابلة لتشجيع وتسويق صادراتها وتأمين مستورداتها والتخفيف من عبء الميزان التجاري.(٣)

وقد اعتمدت دول أوروبا الشرقية اتفاقيات التجارة الثنائية لتسوية حساباتها التجارية فيما بينها وبين بعض الدول الأخرى، وأصبحت التجارة المقابلة بالنسبة لها روتين متبع في اقتصادياتها الموجهة، والتأكيد عليها في عملية التخطيط المركزي.

٤) **اكتساب تكنولوجيا حديثة**

تعتبر التجارة المقابلة وسيلة لبعض الدول الأقل تقدما لجذب وسائل التكنولوجيا المتطورة عن طريق اقامة المشروعات المشتركة أو الترخيص بالتكنولوجيا للنهوض بصناعاتها والأرتفاع بمستوى جودة انتاجها، كما تستطيع هذه الدول أيضا الحصول على الأستثمارات الأجنبية للقطاعات الأقتصادية التي تحتاج الى تمويل خارجي أو خبرات فنية وادارية معينة غير متوفرة محليا. فقد يتم الأتفاق على بناء مصنع للأسمدة في بلد نام ويكون السداد مقابل توريد المعدات والتكنولوجيا بمشتريات الأسمدة الناتجة من المصنع.

وقد يحدث أن تشترط حكومات الدول المستوردة على الدول التي ترغب في تصدير التكنولوجيا أو معدات وسلع استيراتيجية كوسائل الدفاع والأسلحة المختلفة استثمار حصة من قيمة مبيعات هذه التكنولوجيا والمعدات في بلد المشتري، من خلال اقامة صناعات محلية متطورة منافسة، وهذا يعتمد على قوة التفاوض عند ابرام اتفاقيات التجارة المقابلة.(٤)

٥) **فوائد أخرى**

لا يقتصر الحديث عن أهمية التجارة المقابلة في تحقيق كل أو بعض الأهداف السابقة فقط، بل هناك الكثير من الفوائد يمكن تحقيقها من وراء استعمال التجارة المقابلة في التبادل

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجاري، فهي تساعد في تقليل الأعتماد على مصادر التمويل الخارجي كالقروض والمعونات، وتعمل على تنشيط القطاعات الخدمية كالسياحة والنقل، وتؤدي الى تعزيز وتوثيق التعاون الأقتصادي والأستراتيجي، وتحرير التجارة من الحواجز التجارية كالرسوم الجمركية والقيود الحكومية الأخرى، كما أنها تمكن الدول من مواجهة برامج التقشف التي يفرضها صندوق النقد الدولي.

كذلك تستخدم التجارة المقابلة من قبل الدول الصناعية والمتقدمة التي لا يشكل فيها اختلال الميزان التجاري وميزان المدفوعات أية مشكلة كوسيلة لتصريف فائض العرض الناتج عن زيادة المنتجات الصناعية عن طلب المشترين فيها، كما أنها أصبحت عاملا حاسما في نجاح بعض الشركات الصناعية، كما أن التجارة المقابلة أصبحت حقيقة حياتية وحرفة واقعية لبعض المصدرين الصناعيين للمحافظة على حصة صادراتها في الأسواق الخارجية وزيادة عدد الأسواق. وكذلك تعتبر وسيلة لتحصيل الديون المتأخرة للدائنين من المصدرين الغربيين، وأخيرا تعتبر أداة مربحة للمؤسسات المالية الدولية والوسطاء التجاريين في العالم.(٥)

١-٣ هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تحليل فعالية التجارة المقابلة في الدول النامية وفي الأقتصاد الأردني لتحقيق:-

١) زيادة في الصادرات الوطنية وتخفيض العجز في الميزان التجاري.
٢) ترشيد استخدام العملات الأجنبية.
٣) تشجيع التنمية الصناعية عن طريق اقامة المشروعات المشتركة والأستثمارات الأجنبية واكتساب تكنولوجيا حديثة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٤ الدراســات السابقــة

رغم أن أسلوب التجارة المقابلة لم يطبق بشكل واسع الا أن رجال الأعمال والشركات المتخصصة وحكومات الدول بدأت تعيره اهتماما متزايدا، ويرجع سبب هذا الأهتمام الى أن هذا الأسلوب يعالج موضوعا مهما في اقتصاديات الدول وخاصة الدول النامية وهو تمويل التجارة الخارجية والتوازن التجاري الثنائي وخاصة في ظل أوضاع اقتصادية غير مستقرة في معظم مناطق العالم.

وقد تطور مفهوم التجارة المقابلة وتنوعت أشكالها الا أنها لم تجذب كثيرا اهتمامات الكتاب والباحثين سواء في الأردن أو خارجه، وفي حدود علمنا فانه لم تجر أية دراسة سابقة حول موضوع التجارة المقابلة سواء في الدول النامية أو في الأقتصاد الأردني أما المعلومات المنشورة والواردة في بعض المقالات اقتصرت فقط على سرد عام لمفهوم التجارة المقابلة وأشكالها المختلفة وبعض الأتفاقيات التي وقعتها بعض الدول في هذا المجال علاوة على التقديرات الأولية لحجم التجارة المقابلة في التجارة الدولية.

وفي دراسة حالة قامت بها عبله عبد اللطيف (Abla Abdel-Latif) ، وأجريت حول خبرة مصر في استخدام التجارة المقابلة، تبين لها أن نقطة البداية في استخدام هذا الأسلوب هو المشكلة الأقتصادية المتمثلة في تراكم الديون الخارجية واختلال الميزان التجاري المصري، وان ارتباط عملية الأستيراد بالتصدير من وراء استخدام التجارة المقابلة سوف يساعد مصر على تحسين ميزانها التجاري بالأضافة الى ترشيد العملات الصعبة في تمويل نفقات الأستيراد، وان مصر استخدمت معظم اشكال التجارة المقابلة في علاقاتها التجارية وخاصة مع دول أوروبا الشرقية منذ الخمسينات.(٦)

وبالرغم من كثرة الدراسات في موضوع التجارة الخارجية للدول النامية وكذلك الأردن الا أن هذه الدراسات السابقة لم تتعرض الى موضوع التجارة المقابلة. (٧)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولعل هذه الدراسة تعد الأولى من نوعها التي تناقش دور التجارة المقابلة في الدول النامية (حالة الأردن) بأسلوب علمي وموضوعي شامل، وقد حاولت من خلالها جمع شتات أدبيات الموضوع لتسهيل مهمة الباحثين والدارسين الذين يرغبون في مواصلة البحث والدراسة في هذا المجال، حيث يمكن تطوير نماذج نظرية خاصة بالتجارة المقابلة، قابلة للإختبار العملي حال توفر المعلومات والبيانات الإحصائية المصنفة الخاصة بالتجارة المقابلة، كما كان هدفنا من دراسة هذا الموضوع الجديد والهام هو اثارة اهتمام الجهات الرسمية المختصة نحو نشاط التجارة المقابلة وأهميته في علاج بعض مشاكل التجارة الخارجية للدول النامية.

١-٥ منهجية الدراسة

تهدف هذه الدراسة كما ذكر سابقا الى تحليل فعالية استخدام التجارة المقابلة في الأقتصاد الأردني بحيث يؤدي استخدامها الى التوازن في الميزان التجاري من خلال تشجيع وتنمية الصادرات الوطنية وزيادة حجم التبادل التجاري وتحرير التجارة من العوائق الجمركية والقيود الأدارية ومن ثم تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات بشكل عام.

وقامت هذه الدراسة على المعلومات والبيانات الأحصائية الرسمية والمنشورة في التقارير السنوية والنشرات الدورية التي تصدرها وزارة الصناعة والتجارة والبنك المركزي الأردني ودائرة الأحصاءات العامة ومؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية وشركة مناجم الفوسفات الأردنية، هذا بالأضافة الى اجراء مقابلات شخصية مع بعض العاملين في وزارة الصناعة والتجارة وشركة مناجم الفوسفات الأردنية.

ونظرا لحداثة استخدام موضوع التجارة المقابلة في الدول النامية وفي الأردن، فقد تم دراسة الموضوع خلال الفترة من١٩٨٠ الى ١٩٩٠ وهي الفترة التي ركز فيها الأردن على عقد اتفاقيات التبادل التجاري والترويج للصادرات الوطنية والرقابة على جودتها

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومواصفاتها واقامة المراكز التجارية والمعارض الدولية، بالأضافة الى تدعيم علاقاته التجارية والأقتصادية مع الدول العربية والأجنبية.

ومن المعوقات التي واجهت هذه الدراسة:-

- عدم توفر معلومات وبيانات احصائية عن عمليات المقايضة والتجارة المقابلة منفصلة عن نشاط التجارة العادية التي تتم نقدا لدى الدوائر المختصة.
- تحفظ العاملين في الدوائر والمؤسسات ذات العلاقة في تزويد الباحث بالمعلومات اللازمة للدراسة .
- عدم المعرفة بالموضوع وأهيمته بشكل عام لدى العاملين في الدوائر المختصة بسبب حداثته.
- عدم وجود أبحاث ودراسات سابقة في الموضوع.
- عدم وجود تشريعات وسياسات تنظم وتحكم العمل بالتجارة المقابلة.

ولهذا ونظرا لحداثة هذا الموضوع فقد اتبعت هذه الدراسة أسلوب التحليل العلمي الشامل بهدف معالجة كافة جوانبه حسب ما توفر للباحث من معلومات وخاصة فيما يتعلق بعدم وجود بيانات احصائية لعدد من السنوات حول قيم الصادرات والمستوردات التي تمت من خلال التجارة المقابلة وذلك بسبب عدم تسجيل عمليات التجارة المقابلة كنشاط منفصل عن المستوردات والصادرات التي تتم نقدا من خلال التجارة العادية في الحسابات الحكومية وفي مراكز الدخول والخروج، وعليه لم يتم اللجوء الى النماذج الرياضية بالرغم من أهميتها.

١-٦ تسلسل الدراسة

تعالج هذه الدراسة موضوع التجارة المقابلة من خلال أربعة فصول رئيسية بالأضافة الى هذا الفصل الأول الذي تناول المقدمة التي تستعرض أهمية الدراسة وأهدافها والدراسات السابقة ومنهجية الدراسة والصعوبات التي واجهت اعداد هذه الدراسة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقدم الفصل الثاني تحليلا شاملا للتجارة المقابلة من حيث مفهومها وتطورها التاريخي وأشكالها المختلفة وتقديراتها الدولية وآراء ومواقف المنظمات الدولية من التجارة المقابلة والتشريعات والسياسات التي تنظم استخدامها والترتيبات الفنية والمالية لها، هذا بالأضافة الى الصعوبات التي تعترض تطبيقها ومدى نمو استخدامها في المستقبل على المستوى الدولي.

ويستعرض الفصل الثالث خصائص ومشكلات التجارة الخارجية في الدول النامية بالأضافة الى تفسير دور التجارة المقابلة في معالجة تلك المشكلات، كما تم استعراض تطبيقات التجارة المقابلة في بعض الدول النامية التي تتشابه مع الأردن.

وقد خصص الفصل الرابع لدراسة استخدام التجارة المقابلة في الأقتصاد الأردني، وقد شمل شرحا مفصلا لملامح الأقتصاد الأردني وأهمية التجارة الخارجية وهيكلها السلعي والجغرافي، بالأضافة الى خصائص ومشكلات التجارة الخارجية، كما تم من خلال هذا الفصل التركيز على تطور استخدام التجارة المقابلة وأشكالها المختلفة التي عقدها الأردن مع بعض الدول، وأخيرا تعرض هذا الفصل الى صادرات الفوسفات الأردني من خلال التجارة المقابلة وأثر ذلك على تنمية الصادرات الأردنية وخدمة الأقتصاد الأردني بشكل عام.

أما الفصل الخامس والأخير من هذه الدراسة فقد تضمن نتائج الدراسة التي تم التوصل اليها بالأضافة الى التوصيات والأقتراحات حول التجارة المقابلة وتطبيقاتها في الدول النامية وفي الأقتصاد الأردني.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش الفصل الأول

المقدمـــــة

1) Welt G.B. LeoCountertrade, Washington D.C. Euromoney Publications, July, 1985, p.11.

2) Batis Ltd. Countertrade With The Middle East, Published and distributed by Middle East Economic Digest Ltd. London, 1986, pp:40-41.

3) Arab British Commerce, Survey Countertrade, London, Year 12, No.4, October, 1989, p.2.

4) Arab British Comerce, Ibid., pp:2-3.

5) Welt G.B. Leo., Ibid., p.1.

6) Abdel-Latif, Abla, The Egyptian Experience with Countertrade, Journal of World Trade Vol. 24, No. 5, October, 1990, AUC., Egypt.

٧) من هذه الدراسات :

- عبد الله شاميه، وموسى الروابده ، تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النمو الأقتصادي، دراسة تحليلية قياسية ١٩٦٧ - ١٩٨٧، مجلة دراسات ،الجامعة الأردنية، المجلد السادس عشر، العدد الأول ١٩٨٩ ص ٦٢ .

- نقي عبد السلام ، استراتيجية التنمية وتخطيط التجارة الخارجية في البلاد النامية، مجلة الأقتصاد والأدارة، الجامعة المستنصرية، العدد الثالث ١٩٧٩ ص ٩١ - ١١١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نبيه أحمد سلامه ، السياسة التجارية في الأردن ، رسالة ماجستير، قسم الأقتصاد والأحصاء، الجامعة الأردنية ١٩٨٢.

- بسام كساسبه ، تجارة الأردن الخارجية، تطورها والصعوبات التي تواجهها وسبل مواجهة تلك الصعوبات، وزارة الصناعة والتجارة، مديرية التخطيط والدراسات ١٩٩٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

التجارة المقابلة
بين الماضي والحاضر وآفاق المستقبل

٢-١ مفهوم التجارة المقابلة.

٢-٢ التطور التاريخي للتجارة المقابلة.

٢-٣ الأشكال المختلفة للتجارة المقابلة.

٢-٤ التقديرات الدولية لحجم التجارة المقابلة.

٢-٥ آراء ومواقف المنظمات الدولية حول التجارة المقابلة.

٢-٦ تشريعات وسياسات تنظيم التجارة المقابلة.

٢-٧ الترتيبات الفنية للتجارة المقابلة.

٢-٨ الترتيبات المالية للتجارة المقابلة.

٢-٩ معوقات وسلبيات التجارة المقابلة.

٢-١٠ مستقبل التجارة المقابلة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــل الثانـــــي

التجـــارة المقابلـــة

بين الماضي والحاضر وافاق المستقبل

٢-١ مفهوم التجارة المقابلة

يصعب وضع تعريف محدد لمفهوم التجارة المقابلة بسبب الأغراض المختلفة لاستخداماتها واختلاف أنماطها في التجارة الدولية، والدور الرئيسي الذي تلعبه في مهنة التجارة بالداخل والخارج.

وقبل أن نورد المفاهيم المختلفة للتجارة المقابلة، لا بد من توضيح مفهوم **المقايضة البدائية**(Pure Barter) أولا، وهي ذلك النمط التجاري الذي عرفه الانسان البدائي قبل وجود النقد كأحد أساليب التجارة والتبادل لأشباع رغبات المجتمعات القديمة، وكانت تعني كلمة **المقايضة** في ذلك الوقت بأنها تبادل السلع والخدمات دون استعمال النقود كوسيط للتبادل.

أما اليوم أصبحت **عملية المقايضة** ورغم قلة حدوثها تمثل شكلا من أشكال التجارة المقابلة من خلال استخدام النقد كأداة قياس لقيم السلع والخدمات المقايض عليها، وسوف يعالج هذا الأسلوب من التجارة بالتفصيل عند الحديث عن أشكال التجارة المقابلة من خلال هذا الفصل، والتجارة المقابلة في التجارةالدولية المعاصرة، أو ما يسمي بالتجارة المقابلة في معظم الدول العربية هي **الصفقات المتكافئة** (Balanced Trade) ، كما يطلق البعض عليها أيضا **بالمقايضة** (Barter Deals) حيث يسود الأعتقاد ان التجارة المقابلة هي مصطلح جديد لتجارة المقايضة (١) .

ويرى ليو ولت (Leo G.B. Welt) أن التجارة المقابلة هي عمل تجاري يربط المبيعات بالمشتريات أو المشتريات بالمبيعات، ويحظى بدعم السياسات الحكومية، وتتضمن الربط

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضمنيا بين تدفق رأس المال الوارد مع رأس المال الصادر، كما أنها تعمل على نقل المنتجات والخدمات والتكنولوجيا لتحل محل أو تكمل التعامل النقدي (٢).

ويعرف ليونارد واكسمان (Leonard Waxman) التجارة المقابلة بأنها ترتيبات مقايضة أو شبه مقايضة لربط المستوردات بالصادرات اما بين شركات خاصة و/أو هيئات حكومية، ويتعهد البائع فيها بقبول تسوية جزئية أو كلية على صادراته من البضائع (أو خدمات) بمستوردات بضائع من المشتري(٣) .

وقد جاء في مجلة التجارة العربية البريطانية Arab British Commerce (ABC)، ان طرق التجارة التي تتطلب من البائع أن يشتري شيئا ما من عملائه هو ما يعرف اجمالا بالتجارة المقابلة، وقد أصبح هذا العمل التجاري شائعا في العالم منذ الحرب العالمية الثانية(٤).

وتعرف وزارة التجارة الأمريكية (U.S. Department of Commerce) التجارة المقابلة، بأنها عملية يزود البائع خلالها المشتري بطلباته مقابل شراء سلع من المشتري بنسبة مئوية من قيم المبيعات الأصلية حسب اتفاق تعاقدي(٥).

ويتضح لنا من التعاريف السابقة لمفهوم التجارة المقابلة أنها جميعا تسير في اتجاه واحد وهو أن التجارة المقابلة تشير الى مجموعة من الممارسات التجارية التي يتم من خلالها بشكل مباشر أو غير مباشر تبادل للسلع أو الخدمات أو انتاج مشترك أو نقل تكنولوجيا ... في محاولة للاستغناء عن التعامل النقدي، وذلك من خلال ترتيب اتفاقيات تجارية واتفاقيات مدفوعات معينة وحسابات خاصة تتم بالاتفاق بين أطراف التعامل.

ويجب أن يكون واضحا أن عملية التجارة المقابلة ليست بالتحديد هي تجارة دون استخدام للنقد فمع استثناء صفقات المقايضة التقليدية التي تتضمن التبادل المباشر عن طريق الدفع بسلعة مقابل سلعة، وهذا التقليد التجاري قد اندثر تقريبا في التعامل لعدم وجود تطابق في الرغبات والأهمية والقيمة. فان التجارة المقابلة تتضمن الممارسات التجارية بشكليها المالي والتجاري فهي قد تشمل بالاضافة الى تقييم وتثمين المنتجات على أسس

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نقدية، دفع نسبة مئوية معينة من قيمة عقد البيع الأصلي قد تصل في بعض الأحيان الى ١٠٠٪ (٦).

٢-٢ التطور التاريخي للتجارة المقابلة

يمكن تقسيم الفترة التاريخية لتطور التجارة المقابلة الى ثلاث مراحل رئيسية على النحو التالي:-

١) المقايضة قديمة قدم التاريخ

كانت معرفة الأنسان البدائي بالصيد والزراعة واستئناس الحيوانات وتربية الماشية هي بداية التخصص وتقسيم العمل، بمعنى أن يتخصص بعض أفراد المجتمع في الصيد بينما يتخصص البعض الآخر في أعمال الزراعة وفي تربية الماشية وكنتيجة لهذا التخصص البدائي في العمل بدأت الجماعات تنتج أكثر مما تحتاج من بعض السلع، ونظرا لحاجة أفراد كل جماعة الى الأشياء الأخرى التي ينتجها الآخرون بدأت عملية التبادل بين الأفراد والجماعات، وهكذا نشأ أسلوب المقايضة البسيط كأول نمط من أنماط التبادل التي عرفها الأنسان في المجتمعات البدائية.

وعليه، فنظام المقايضة الخالصة Pure Barter الذي عرفته البشرية قبل وجود النقد كان يطلق على عملية تبادل الفائض من السلع والخدمات عندما كان الأنسان يعيش على الفطرة وعدد السلع قليل وأنواعها محدودة، وقد كان أول من استخدم المقايضة هم السوماريون والبابليون والفنيقيون والمصريون القدماء، وذلك في تبادل السلع كالصيد والمواشي والمحاصيل الزراعية لأشباع حاجياتهم المعيشية ورغباتهم الأجتماعية، كما كان يحدث في تقديم الحبوب والأبل والغنم كمهور للزواج (٧).

واستمر العمل بأسلوب المقايضة المباشرة فترة طويلة من الزمن حتى ظهر التاجر والصانع المتخصص وتعددت السلع والخدمات وتطور انتاجها وتباينت حاجات الأفراد واختلفت أذواقهم وبدأ اقتصاد التبادل يفرض وجوده. وفي ظل هذا التغير أصبح أسلوب المقايضة من المستحيل استمراره وواجهته مجموعة من الصعاب تمثلت في ضرورة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

تحقق توافق مزدوج في الرغبات، وضرورة وجود معدل أو مقياس مقبول من طرفي التبادل، وكذلك صعوبة استبدال سلع كبيرة بسلع صغيرة أو كبر بعض السلع وعدم قابليتها للتجزئة وأخيرا صعوبة استبدال سلع غالية بسلع رخيصة، وللتغلب على تلك الصعوبات المصاحبة لعملية المقايضة اكتشف الأنسان النقود ووجد فيها أداة طيعة لقياس قيم السلع والخدمات التي يتم تبادلها، أي ان النقود تستخدم كوسيط للتبادل (٨)، وبعد استخدام النقود كأداة قياس لقيمة السلع والخدمات التي يتم تبادلها، أصبحت تجارة المقايضة تمثل أقدم شكل من أشكال التجارة المقابلة التي تستخدم في التجارة الدولية المعاصرة، وهذا يبرهن أن نظام التجارة المقابلة ليس ظاهرة حديثة ولكنه كان يستخدم بأسلوب بسيط منذ القرون الماضية وأخذ الآن يتزايد بشكل كبير ويتضمن مجموعة متنوعة من الممارسات التجارية لتحقيق أغراض اقتصادية وتجارية مختلفة.

وتم تطبيق أسلوب المقايضة في العشرينات وبداية الثلاثينات في المجتمعات غير المتطورة من قبل التجار والحكومات خاصة في الدول الأشتراكية، وذلك في وقت كان الأقتصاد العالمي يعاني من صعوبات كثيرة أدت الى تعطيل في التجارة الدولية وخلق عوائق في التجارة مثل التعرفة الجمركية والحصص التجارية، ونتيجة ذلك كان استخدام التجارة المقابلة كوسيلة لتسهيل اجراءات التبادل التجاري، وفي منتصف الثلاثينات نفذت المانيا اتفاقيات المقايضة مع دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية بغرض الحصول على المواد الغذائية والمواد الخام بسبب ما كانت تشهده تلك الفترة من حالة عدم استقرار في الأوضاع الأقتصادية والمالية (٩) .

٢) نظام حسابات التقاص

أخذت التجارة المقابلة في النمو في أعقاب الحرب العالمية الثانية من خلال عقد اتفاقيات التجارة الثنائية بين دول الشرق والغرب كمحاولة لأعادة بناء اقتصاد الدول وخاصة دول أوروبا الشرقية التي كانت شواقة لأعادة البناء واعادة تجهيز الصناعات التي دمرت أثناء الحرب. وبسبب عدم مقدرة تلك الدول التي كانت تعاني من مشاكل السيولة النقدية وضعف الثقة في عملاتها على الدفع للحصول على السلع الألمانية، وفي الوقت الذي كانت فيه المانيا تريد المواد الخام والمعادن من تلك الدول، تم الأتفاق على الدفع من

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

خلال حسابات التقاص (Clearing Accounts) بين ألمانيا وشركائها في التجارة، بحيث يسمح هذا النظام بقيد قيمة المبادلات الى وعلى حسابات التقاص بدون الدفع نقدا، وفي نهاية كل مدة معينة يتم تسوية التجاوز في أرصدة الحسابات بتوريد بضائع من الطرف المدين الى الطرف الدائن وقد يحدث دفع الرصيد بالعملة الحرة(١٠).

وحتى تتمكن دول أوروبا الشرقية من النفاذ الى الأسواق الغربية وتعويض النقص في خبرتها التسويقية بدأت منذ الخمسينات وصاعدا بتوسيع علاقاتها التجارية والأقتصادية ليس فقط مع دول الغرب بل امتدت علاقاتها الى دول أمريكا اللاتينية وافريقيا، وذلك من خلال عقد اتفاقيات الشراء المقابل، واتفاقيات التقاص، وترتيبات الدفع من منتجات المصانع تسليم المفتاح بغرض الحصول على التكنولوجيا الغربية واقامة المشروعات المشتركة(١١).

٣) أزمة الديون والتجارة المقابلة

بدأ نشاط التجارة المقابلة يتزايد بشكل كبير منذ مطلع الثمانينات وذلك بسبب أزمة الديون التي حدثت في العالم الثالث وانخفاض أسعار المواد الخام ومنها البترول. وكانت النتيجة نقص احتياطيات العملات الصعبة وصعوبة تمويل التجارة الخارجية، ولهذا كان لا بد من التوسع في استخدام أشكال التجارة المقابلة كحل جزئي لهذه المشاكل وبديل عن حالة التقشف والضغط من قبل صندوق النقد الدولي ووسيلة للحفاظ على التجارة الخارجية للدول النامية التي تسعى لزيادة النمو الأقتصادي ليس فقط لتنمية مواردها المالية ودفع ديونها الخارجية وتحسين ميزان مدفوعاتها، وانما العمل على حل مشاكل البطالة وكبت ارتفاع مستويات الأسعار(١٢).

وقد بدأ تطور استخدام التجارة المقابلة في الثمانينات من قبل أندونيسيا بسبب ما أصابها من ركود في عوائدها النفطية، فكانت بحاجة الى زيادة صادراتها غير النفطية، وقد عملت على ذلك من خلال اتباع اتفاقيات الشراء المتبادل وابرام مجموعة من العقود الضخمة في هذا المجال، وتم استخدام ترتيبات الشراء المتبادل من قبل ماليزيا وتايلاند وباكستان والهند، أما الصين التي حاولت الخروج من الركود الأقتصادي الى التطور

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السريع فقد استخدمت اتفاقيات التعويض واقامة مشاريع الأنتاج المشترك بغرض الحصول على التكنولوجيا الغربية واكتساب الخبرات الفنية، وبسبب مشاكل السيولة النقدية لدى دول أمريكا اللاتينية ظهرت الحاجة الى أسلوب التجارة المقابلة وخاصة اتفاقيات حسابات التقاص فيما بينها لأنها لا تتطلب الدفع نقدا بين أطراف التعامل، ومن الدول التي استخدمت نظام التجارة المقابلة في تلك القارة هي البرازيل وذلك لتمويل مستورداتها والترويج لصادراتها مع الدول التي تواجه نفس الأزمة المالية مثل نيجيريا وأنجولا والعراق(١٣).

ومن دول قارة أفريقيا التي طبقت أشكال التجارة المقابلة هي مصر والجزائر، وخاصة نمط التجارة الثنائية واتفاقيات التقاص والشراء المقابل مع كثير من دول العالم. وقد كان استخدام هذا النوع من التجارة بطيء في بقية الدول بسبب التركيب التجاري المحدود والشروط المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي الذي يعارض هذا النمط التجاري الحديث. وقد قامت كل من العراق والأردن بتوقيع عدة اتفاقيات للتجارة المقابلة مع دول جنوب شرق آسيا مثل اليابان والهند وأندونيسيا وأيضا مع يوغسلافيا ورومانيا، كما استخدم الأردن الصفقة المتكافئة مع مصر والسودان وسوريا بجانب اتفاقيات التجارة الثنائية مع عدد كثير من الدول، أما الدول الغنية بالنفط في الشرق الأوسط فقد استخدمت نظام التجارة المقابلة في مبادلة النفط الخام مقابل الحصول على الأسلحة وأجهزة الدفاع والتكنولوجيا الحديثة والمنتجات الأخرى، وحدثت عمليات التبادل هذه بسبب نقص الطلب على النفط والنزاع الذي استمر عدة سنوات في منطقة الخليج وانخفاض أسعار البترول والكساد الذي ساد معظم أسواقه(١٤).

وقد مارست الدول الصناعية والغربية معظم صفقات التجارة المقابلة بقصد تصريف الفائض من انتاجها وتصدير السلع الأستيراتيجية كما هو الحال في اتفاقيات المقاصة (Offset) التي وقعت بين الولايات المتحدة وبريطانيا مع المملكة العربية السعودية، واتفاقيات المقايضة والتجارة الثنائية التي تمت بغرض الحصول على المواد الخام مقابل تصدير التكنولوجيا الى صناعات الدول النامية(١٥).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأخيرا فقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في عمليات التجارة المقابلة على مستوى دول العالم والشركات الخاصة والمؤسسات المالية. وقد كان عدد الدول التي تمارس هذا النوع من التجارة في أواخر السبعينات لا يتجاوز عشرين دولة معظمها من الدول النامية والدول الأشتراكية، الا أن هذا العدد قد ارتفع بسرعة كبيرة في نهاية الثمانينات الى أكثر من مائة دولة. وبسبب الأوضاع الأقتصادية والسياسية والأجتماعية المتقلبة والسائدة في معظم مناطق العالم، فسوف يستمر استخدام التجارة المقابلة بجميع أشكالها، ويزيد الأقبال عليها من جميع دول العالم(١٦).

ومن الدوافع الأساسية لدى الدول النامية لتبني أسلوب التجارة المقابلة في تجارتها الخارجية هو تدهور شروط التبادل التجاري مع الدول المتقدمة الصناعية وذلك بسبب ارتفاع اسعار السلع الصناعية التي تستوردها الدول النامية وانخفاض أسعار المواد الأولية التي تصدرها تلك الدول، ولهذا اتجهت الدول النامية الى استخدام التجارة المقابلة للتغلب على هذه المشكلة وهي تدهور شروط التجارة هذا بالإضافة الى الرغبة في تخفيض العجز التجاري، وترشيد العملات الأجنبية(١٧).

٢-٣ الأشكال المختلفة للتجارة المقابلة

يقول ديك فرانسيز (Dick Francis) ان التجارة المقابلة ليست علما، ولا يوجد كلمات مقبولة دوليا للأنماط المختلفة لها في التجارة الدولية، وتوجد صعوبة وعدم اتفاق على المصطلحات الشائعة في التجارة المقابلة. ويعزى العدد الكثير من أشكال التجارة المقابلة الى طبيعة عملية التبادل، والغرض منها، ونسبة التمويل، ونوعية السلعة أو الخدمة، وحجم الصفقة ومدة التنفيذ، واستعداد طرفي التعامل لأتمام وقبول الصفقة التجارية بهذا الشكل. (١٨)

وترتب على تطور الأهداف الأقتصادية والتجارية للدول خلال مراحل نموها المختلفة تطور السياسات المالية والنقدية والتجارية ومنها أنماط التجارة المقابلة، ومجالات استخدامها، كما استحدثت منها أنواع جديدة لخدمة أهداف اقتصادية معينة، فبعد أن كان

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسلوب المقايضة التقليدية هو المعروف في المبادلات التجارية، أصبح الآن هناك أكثر من نوع للتجارة المقابلة في التجارة الدولية نتيجة لتنوع السلع والمنتجات، والأهداف الأقتصادية، والأوضاع التي تعاني منها الدول.

وقد أصبحت التجارة المقابلة الآن بأشكالها المختلفة من وسائل تحقيق مختلف الأغراض التجارية والتمويلية والاستثمارية والنقدية، كما أن تعدد أشكالها أوجد نوعا من المرونة في اختيار بدائلها كي تلائم مختلف الأغراض والظروف.

وتقسم عمليات التجارة المقابلة بشكل عام الى قسمين رئيسيين هما:

١) **الصفقات التجارية** Commercial Transactions

وتتم من خلال ترتيبات تجارية يتعهد فيها البائع (المصدر) بشراء سلعة أو خدمات من المشتري (المستورد) لا توجد بينها وبين السلع أو الخدمات المباعة علاقة انتاج، وتتميز هذه الصفقات بصغر حجمها وقصر مدة تنفيذها وانها تتم في ظل أسعار غير مستقرة وأسواق تقليدية متخمة. ومن السلع التي تشملها هذه الصفقات على سبيل المثال المنتجات الزراعية والمنسوجات والاسمنت والسكر. وتعتبر تجارة المقايضة أو الصفقات المتكافئة واتفاقيات الشراء المقابل والتجارة الثنائية هي الأشكال الرئيسية في هذا المجال(١٩).

٢) **التعاون الصناعي** Industrial Co-operation

وتمثل ترتيبات معينة في المجال الصناعي تتم فيما بين الدول و/ أو الشركات على بيع تكنولوجيا أو معدات صناعية أو اقامة مصانع تسليم المفتاح Turn-Key Plants أو مشروعات مشتركة Joint Ventures وتتم عمليات التعاون الصناعي من خلال تنظيم عقد يتعهد فيه البائع بشراء كميات محددة من المنتجات المصنعة من قبل الدولة المستوردة بواسطة التكنولوجيا أو المصنع أوالمعدات المباعة أصلا(٢٠).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتميز هذا النوع بوجود علاقة انتاج بين المعدات المباعة والمنتجات المشتراة في عمليات التعاون الصناعي، وأن البائع يتعهد باعادة شراء بضاعة بنسبة معينة من قيمة عقد البيع الأصلي. وقد يحدث تعاون بين البائع والمشتري في تسويق السلع والخدمات المصنعة في عمليات التعاون الصناعي من أجل الوفاء بالتزامات التجارة المقابلة في العقد المبرم بين طرفي التعامل، ونظرا لكبر حجم صفقة التعاون الصناعي فقد تستغرق عملية تنفيذها آجال طويلة قد تصل الى أكثر من عقدين من الزمن، يقدم البائع خلالها تسهيلات ائتمانية في الأنتاج للدولة المشترية، وتعتبر ترتيبات اعادة الشراء (اتفاقيات التعويض) Buy-Back Arrangements وصفقات المقاصة (Offset) هي الأشكال الرئيسة لاتفاقيات التعاون الصناعي(٢١).

ونبين فيما يلي أنماط التجارة المقابلة الشائعة الاستخدام في التجارة الدولية وتطبيقاتها المختلفة وهي:-

١) اتفاقيات المقايضة المباشرة Straight Barter Agreements

تعتبر المقايضة من أبسط وأقدم أشكال التجارة المقابلة التي عرفتها المجتمعات البشرية قديما قبل استعمال وتطور النقود، وعندما نتحدث عن المقايضة اليوم لا نعني بها الشكل القديم من المقايضة التقليدية الذي انقرض بسبب الصعوبات التي تحدثنا عنها سابقا، وأصبح العمل به اليوم نادر الحدوث حتى في المجتمعات غير المتطورة التي كانت تعمل به في بداية القرن العشرين في دول أوروبا الشرقية، بل نعني بها تجارة المقايضة الحديثة التي تسمى بالصفقات المتكافئة والتي تقوم على أساس تبادل سلع أو خدمات مقومة بالنقود طبقا للأسعار العالمية وبمواصفات ومقاييس متفق عليها.

وتتم ترتيبات المقايضة عن طريق تبادل مباشر لسلع أو خدمات محددة من حيث الكمية والنوعية والقيمة بين طرفين يرغبان في التبادل، سواء حكومات أو شركات، من خلال عقد واحد، ولفترة زمنية محددة، وتتميز تجارة المقايضة بشكل عام بما يلي(٢٢) :-

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١) تتضمن الصفقة سلع بكميات ونوعيات ومواصفات محددة وبقيمة اجمالية متساوية لكل طرف وذلك طبقا لقوائم سلع متفق عليها.

٢) تتم الصفقة لمرة واحدة وخلال فترة قصيرة عادة تكون سنة واحدة.

٣) لا يتم اعادة تصدير السلع المتبادلة الى طرف ثالث.

٤) تتم عمليات الأستلام والتسليم خلال فترات متزامنة، الا أنه قد يحدث تأخيرمن أحد الأطراف.

٥) يتم تسعير السلع من خلال التفاوض مع الأسترشاد بأسعار السوق العالمي.

٦) تدفع قيمة السلع المتبادلة بالعملة المحلية لكل بلد أي ان قيمة مستوردات البلد من البلد الآخر تجمع في البنك المسمى في هذا البلد وتستعمل لتغطية صادراته للبلد الآخر.

٧) يتم الأتفاق على ضمانات التنفيذ والترتيبات المالية والمصرفية، حيث يفتح حساب ائتمان مصرفي (Escrow Account) يسجل فيه قيم العمليات المنفذة من خلال الاعتمادات المستندية المتبادلة، ويسدد الرصيد في نهاية فترة محددة حسب الأتفاق بتوريد بضائع من الطرف المدين وقد يحدث أحيانا بدفع عملة حرة.

أما مجالات تطبيق تجارة المقايضة فهو اقتصاديات الدول الشيوعية أكثر من غيرها، فقد أخذت دول الكتلة الشرقية بهذا النوع من الصفقات فيما بينها، وكذلك مع بعض الدول مثل بنجلاديش. كما أخذت به الدول النامية في محاولة للتغلب على تسويق منتجاتها الأولية، وندرة مواردها من العملات الصعبة(٢٣)، وقد قام الارن بعقد عدة صفقات مقايضة منذ عام ١٩٨٥ مع كل من الهند والعراق ومصر وسوريا بهدف زيادة حجم التبادل التجاري مع هذه الدول، وسوف يتم شرح استخدام هذا النمط في الأردن بالتفصيل في الفصل الرابع.

ولا يقتصر استعمال المقايضة على الدول الشيوعية والدول النامية فقط، بل تستخدمها الدول المتقدمة والصناعية في التعامل التجاري، وهذا ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية بتصدير منتجات زراعية مقابل المواد الخام والسلع الأولية، كما عقدت

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الولايات المتحدة أيضا في عام ١٩٨٢ صفقة مقايضة مع حكومة جامايكا بلغت ٩١١٥ طن من منتجات الألبان مقابل ٤٠٠٠٠٠ طن من خام الألمنيوم (Bauxit) (٢٤).

ومن مساوىء صفقات المقايضة أن مبيعاتها ترتبط تعاقديا بالتسليم المقابل، مما يؤدي الى خلق مشاكل في حالة تأخر التصدير من أحد الأطراف، كذلك وجود مشكلة تسعير سلع التبادل، وخاصة اذا كانت سلع أولية ذات أسواق متقلبة، ولهذا تطلب الأطراف المتعاقدة ضمانات تنفيذ تصدرها بنوك الأطراف المتعاقدة لضمان حقوق كل طرف في حالة الأخلال بالتعهدات(٢٥).

٢) اتفاقيات التقاص الثنائية Bilateral Clearing Agreements

بدأ هذا النظام في دول أوروبا الشرقية وبعض الدول النامية ومنها الدول العربية منذ الحرب العالمية الثانية. ويرجع السبب في ذلك الى حجم القطاع العام الرائد في كل من الدول الأشتراكية ومعظم الدول النامية، مما يسمح بتنفيذ هذه الأتفاقيات بسهولة. وتسمى هذه الاتفاقيات باتفاقيات الدفع الثنائية Bilateral Payment Agreements وطبقا لأتفاقيات التقاص يتم الترتيب لفتح حسابات تقاص 'Clearing Accounts' بين دولتين تربطهما اتفاقيات تجارية ثنائية. ويتفق الطرفان على تبادل شراء كميات محددة من السلع بقيمة اجمالية متساوية خلال فترة محددة دون تبادل للعملة الصعبة، ويحصل المصدر في كل من الدولتين على ثمن مبيعاته بالعملة المحلية، ويتم فتح حسابات التقاص في البنوك المركزية للبلدين. وتعمل الأطراف المتعاقدة على معالجة أية اختلالات في توازن الحسابات بينهما خلال فترة متفق عليها، واذا حدث وكانت هناك فروقات في الحسابات بعد انتهاء المدة المتفق عليها، يتم تسويتها(٢٦).

ويتم عقد اتفاقيات التقاص الثنائية في معظم الاحوال تنفيذا لاتفاقية تجارية أو بروتوكول تجاري ويحدث هذا النوع كثيرا في الدول التي تأخذ بنظام الرقابة على الصرف النقدي، وتعمل وفق اقتصاد ذا تخطيط مركزي ومراقب مثل دول أوروبا الشرقية وبعض دول العالم الثالث، وكل هذه الدول ترغب في تصريف منتجاتها من المواد الأولية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو السلع المصنعة التي لا تتمتع بقدرة تنافسية في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت تعد هذه الاتفاقيات وسيلة ايجابية لتدبير مستورداتها الضرورية.

ومن مساوىء هذه الاتفاقيات هو استخدام وحدات حسابية غير قابلة للتحويل مثل عملة كل من طرفي التعامل في تسجيل قيمة العمليات المنفذة بين الدولتين، وهذا لا يعكس حقيقة أسعار صرف السوق الحرة بين العملة المحلية والعملات الدولية، بل كانت عملية تقدير هذه الوحدات تعتمد على قوة المفاوضات من كل طرف، ولهذا ولغايات تسوية أرصدة حسابات التقاص في نهاية مدة الاتفاقية، يتم الاتفاق على استخدام عملة حرة قابلة للتداول مثل الدولار في فتح هذه الحسابات(٢٧).

ورغم تضاؤل ابرام اتفاقيات التقاص الثنائية والعمل بها مؤخرا، الا أن الأختلالات المالية الحادة التي تحدث من فترة لأخرى في الموازين التجارية بين الدول، بالاضافة الى نقص الموارد المالية قد أرغمت حكومات الدول على العمل باتفاقيات الدفع الثنائية(٢٨).

ومن الأمثلة على تطبيق اتفاقيات التقاص الثنائية، قيام ايران والاتحاد السوفيتي (سابقا) بتوقيع صفقة تجارية ثنائية في ٢٢ حزيران ١٩٨٩ ، تم من خلالها توريد ٢٠٠٠ – ٣٠٠٠ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي الأيراني، مقابل تجهيزات ومعدات وخدمات لمشاريع صناعية في ايران. وكذلك تم توقيع اتفاقية مماثلة بين كل من جمهورية مصر العربية وأسبانيا في عام ١٩٥٣ لتوريد القطن المصري مقابل القمح والدقيق الأسباني(٢٩).

٣) اتفاقيات الشراء المقابل Counterpurchase Agreements

ان عمليات الشراء المتبادل هي صفقات تجارية تتم من خلال عدة عقود، يتم في نطاقها الأتفاق على بيع بضائع أو خدمات (بواسطة عقد منفصل) مقابل شراء بضائع أو خدمات (بواسطة اتفاقية شراء مقابل) ليس لها علاقة انتاج بالبضائع أو الخدمات المباعة وبنسبة معينة من قيمتها، ويتضمن هذا النوع من التجارة المقابلة دائما عقدين منفصلين،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أحدهما يغطي صادرات البيع من قبل المصدر لبيع المنتجات والأجهزة والمعدات، والعقد الآخر يغطي بضائع الشراء المقابل من شريك في عملية التبادل، ويتم تمويل كلا من عمليات التصدير والأستيراد بشكل مستقل ويتم تنفيذها أيضا بشكل منفصل، حيث يتفق أطراف الشراء المقابل على تسديد قيمة السلع أو الخدمات التي يحصل عليها كل طرف من الآخر نقدا وبموجب اعتمادات مستندية تفتح لدى أحد البنوك في بلد كل طرف، ويرتبط كل من عقد البيع وعقد الشراء المقابل بواسطة اتفاقية تجارية (بروتوكول تجاري)، تتضمن مجموعة قواعد وشروط منها قيمة الجزاءات، والتزامات الشراء المقابل ومواصفات السلع وتفاصيلها وكذلك كمية السلع المصنوعة محليا أو كمية المواد المحلية الداخلة في انتاج السلع التي يشملها عقد الشراء المقابل. ويتراوح طول مدة تنفيذ اتفاقيات الشراء المقابل في العادة من ستة شهور حتى ثلاث سنوات من أجل امكانية الوفاء بالتزامات التجارة المقابلة(٣٠).

وتسمح اتفاقيات الشراء المقابل للبائع في عقد التصدير بتحويل التزامه في الشراء المقابل الى طرف ثالث (وسيط تجاري) له باع طويل من الخبرة والأختصاص في التعامل مع التجارة المقابلة، يتولى تسويق بضائع الشراء المقابل مقابل حصة معينة أو حافز (Disagio) يدفع له من قبل المصدر، وعلى ان ينص عقد تحويل الألتزام (العقد الثالث) بأن المصدر أصبح في حل من تعهداته بسبب تحويل المسؤولية الى وسيط تجاري مسؤول. كما قد يشترط المصدر على الوسيط التجاري عدم بيع البضائع في الأسواق التقليدية التي يتعامل معها المستورد في العقد الثاني(٣١)

ومن الدول التي استخدمت اتفاقيات الشراء المقابل البرازيل، حيث عرضت استيراد النفط الخام مقابل استيراد منتجات معينة منها وقد قامت شركة NEC اليابانية بترويج السياحة اليابانية في مصر مقابل شراء مكونات أجهزة تلفزيونات NEC من اليابان(٣٢).

ومن المخاطر التي يمكن أن تحدث في اتفاقيات الشراء المقابل هي الصعوبة في تسويق سلع الشراء المقابل، وذلك لعدم قدرتها على التنافس في أسواق السلع المصنعة في الدول المتقدمة، ومن المخاطر أيضا ما يحدث في حالة التأخير أو عدم تنفيذ المورد

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لألتزاماته في العقد. ويطلق أحيانا على اتفاقيات الشراء المتبادل "اتفاقيات التجارة المتوازية Barallel Trade Agreements" .(٣٣)

وتعتبر طريقة الشراء المقدم (Advance Purchase) من أنواع الشراء المقابل، وطبقا لهذه الطريقة تستطيع شركة ما في دولة نامية تمويل مستورداتها من خلال عمليات الشراء المقدم، حيث تقوم هذه الشركة التي قد تعاني من عجز مالي بالتصدير المسبق لبضائعها الى شريك مصدر في الخارج، يتولى عملية بيع هذه البضائع، وايداع حصيلاتها في حساب معين يسمى حساب الإئتمان (Escrow Account) لدى أحد البنوك الخارجية، ويتم الدفع من هذا الحساب الى المصدر الأجنبي مقابل تصديره للسلع أو الخدمات الى الشركة المستوردة في الدولة النامية، وعلى أن يتم هذا الدفع بعد تقديم مستندات شحن البضاعة المطابقة لشروط الأعتماد الصادر من قبل بنك الشركة المستوردة والمبلغ عن طريق البنك الخارجي في دولة المصدر الأجنبي، وقد يتم الأتفاق على احتساب فوائد على رصيد حساب الأئتمان، توزع بين طرفي الإتفاقية بنسبة متفق عليها(٣٤)

٤) اتفاقيات اعادة الشراء Buy-Back Agreements

طبقا لترتيبات اعادة الشراء أو كما تسمى اتفاقيات التعويض المباشر (Direct Compensation Agreements) ، يوافق المصدر وهو الذي يقدم مصنعا أو معدات أو تكنولوجيا على قبول الدفع اما بشكل جزئي أو بشكل كامل من انتاج هذا المصنع أو هذه المعدات والتكنولوجيا المصدرة منه. وقد يقوم المصدر نفسه بتسويق منتجات المصنع المستوردة أو عن طريق طرف ثالث (وسيط تجاري) يتولى تصريف هذه المنتجات مقابل عمولات معينة(٣٥).

وتتضمن اتفاقيات التعويض منح تسهيلات ائتمانية شاملة للصناعات التي يتم انشاؤها في بلد المستورد. ويحتاج تنفيذ اتفاقيات التعويض، واتمام عمليات الدفع بشراء السلع المصنعة فترات طويلة بسبب كبر حجم المشروعات، وطول فترة انشائها، فقد تحتاج ما بين ثلاث سنوات الى أكثر من عشرين سنة، كما قد تكون قيمة سلع اعادة الشراء

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالنسبة الى قيمة عقد البيع الأصلي كبيرة، وكثيرا ما تصل الى ١٠٠٪ أو تزيد عن ذلك. وتتشابه اتفاقيات اعادة الشراء مع اتفاقيات الشراء المقابل في كونها تتم من خلال عقدين منفصلين يرتبطان معا من خلال اتفاقية تجارية، وهذا الربط بين العقدين يضمن بأن سلع اعادة الشراء قد تم انتاجها بواسطة المصنع أو المعدات والتكنولوجيا التي تم توريدها من خلال عقد البيع الأصلي (٣٦).

أما الصعوبة في تنفيذ اتفاقيات اعادة الشراء فهي مشابهة لما يحدث في تجارة المقايضة واتفاقيات الشراء المقابل، وهي مشكلة تسويق منتجات اعادة الشراء، فهذه السلع وكمياتها المعروضة للبيع قد لا تتناسب مع طلب السوق في بلد المصدر الأصلي.

وتوجد اتفاقيات اعادة الشراء بكثرة في تجارة الشرق مع الغرب، ومن أمثلة ذلك، فقد باعت شركة Salzgitten من المانيا الغربية مصانع بولي ثيلين الى الأتحاد السوفيتي (سابقا) مقابل شراء ناتج هذا المصنع، كما تعاقد الأتحاد السوفيتي أيضا مع بعض الشركات الأمريكية على شراء تكنولوجيا استخراج الغاز الطبيعي والفحم وانتاج الأسمدة مقابل صادرات من هذه الصناعات في شكل خامات وسلع مصنعة. وقد وقعت السعودية أيضا اتفاقية تعويض مع شركات أمريكية عام ١٩٧٩ لشراء معدات وآلات لصناعة البتروكيماويات مقابل تصدير جزئي من انتاجها الى تلك الشركات (٣٧) .

ويوضح الجدول رقم (١-٢) مقارنة عامة بين الخصائص الأساسية للأشكال المختلفة للتجارة المقابلة التي تم استعراضها بالتفصيل فيما سبق.

هذه هي الأنواع المختلفة للتجارة المقابلة الشائعةالأستخدام من قبل الدول و/ أو الشركات في مجال التجارة الخارجية، مع أمثلة معينة لتطبيقاتها المختلفة في بعض الدول. وتجدر الأشارة هنا الى وجود أشكال أخرى للتجارة المقابلة، قد تكون محدودة الأستخدام أو شبيهة بنوع آخرأو تعتبر أحد نماذج الأنماط الشائعة الأستخدام التي تم استعراضها ومن هذه الأنواع ما يسمى باتفاقيات المقاصة (Offset Agreements) والذي يعتبرها البعض أحد نماذج اتفاقيات اعادة الشراء، وتستخدم عند شراء المعدات العسكرية، والفضائية، ووسائل

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جـدول رقـم (١ - ٢)

مقارنـــة الخصائص الأساسية للأشكال المختلفة للتجارة المقابلة

أشكال التجارة المقابلة	عدد العقود	الحاجة الى النقد	وجود الائتمان	آنية التبادل	مدى استخدامها اليوم
١) اتفاقيات المقايضة المباشرة	١	لا تحتاج الى نقد	محتمل تتضمن ائتمانا	ليس ضروريا	نادرا استخدامها نسبيا
٢) اتفاقيات الشراء المتبادل	٢	تحتاج الى نقد	تتضمن ائتمانا	ليس ضروريا	تستخدم بكثرة
٣) اتفاقيات التقاص الثنائية	١	لا تحتاج الى نقد	تتضمن ائتمانا	لا يتم التبادل آنيا	شائعة الأستخدام
٤) ترتيبات اعادة الشراء	٢	أحيانا تحتاج الى نقد	تتضمن ائتمانا	لا يتم التبادل آنيا	تستخدم باعتدال

المصدر : Cristopher M. Korth, International Countertrade, Quorum Books, New York, 1989, p. 22

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

التكنولوجيا المتطورة، وفيها يتعهد المصدر الذي يحصل على قيمة صادراته نقدا أو سلعا، باستثمار جزء من قيمة الأتفاقية في البلد المستورد، اما بالاستثمار المباشر أو اقامة مشروعات مشتركة أو بتحويل تكنولوجيا لصناعات محلية. وتكمن أهمية اتفاقيات (Offset) للبلد المستورد في تطوير قاعدته الصناعية وخبراته التكنولوجية ولذلك تعتبر هذه الأتفاقيات أكبر أنواع التجارة المقابلة من حيث القيمة والأنفاق الضخم من المشتري، ومن الأمثلة على ذلك اتفاقية المملكة العربية السعودية مع شركة بوينغ بشأن مشروع "Peace Shield" الذي بلغت تكاليفه ٤ بليون دولار أمريكي، وتضمن شراء أنظمة دفاع وطائرات ومعدات عسكرية أخرى، مقابل تعهد شركة بوينغ باستثمار ٣٥٪ من قيمة الأتفاقية في مشروعات مشتركة بالمملكة العربية السعودية في عام ١٩٨٥ (٣٨).

وتعد اتفاقيات المشاريع المشتركة ونقل التكنولوجيا أحد نماذج اتفاقيات اعادة الشراء، ويتعهد المصدر فيها بنقل التكنولوجيا من خلال الانتاج المشترك في بلد المستورد.

اما اتفاقيات تجارة التمويل Switch Trading، فيتم اللجوء اليها في حالة تسوية أرصدة حسابات التقاص لاتفاقيات الدفع الثنائية، مما يتيح للدول المتعاقدة استمرار التبادل التجاري دون ان يقف حد المديونية عاملا عائقا في سير التبادل، وبموجب هذه الاتفاقيات يتم بيع الرصيد المدين لوسيط تجاري Switch Dealer بحيث يقوم بشراء البضائع من الطرف المدين وبيعها الى طرف ثالث وتوفير العملة الصعبة اللازمة لتسوية رصيد التقاص للطرف الدائن مقابل عمولة معينة(٣٩) .

٢ - ٤ التقديرات الدولية لحجم التجارة المقابلة

أجمع الخبراء في التجارة الدولية على صعوبة تقدير حجم التجارة المقابلة من حيث الكميات والقيم وعدد الدول التي تمارس أسلوب هذه التجارة ضمن تجارتها الخارجية العادية، وكذلك من حيث مدى احتياجات الدول لها كنسبة مئوية من حجم تجارتها الخارجية. وترجع صعوبة تقديرات حجم التجارة المقابلة على المستوى الدولي، وتفاوت هذا الحجم من خلال التقديرات المنشورة الى عدة أسباب منها:-

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ) فشل حكومات الدول في تسجيل عمليات التجارة المقابلة كنشاط منفصل عن المستوردات والصادرات التي تتم نقدا في نطاق التجارة العادية في الحسابات القومية وفي مناطق الدخول والخروج كدوائر الجمارك ووزارات التجارة والأقتصاد والمالية والصناعة، وكثيرا ما تمتد التجارة المقابلة في شكل ترتيبات السداد بمشتريات لعدة سنوات مما يجعل من الصعب تقدير الحجم السنوي للتجارة.

ب) لا تقوم الشركات الصناعية الغربية وشركات الوساطة التجارية العاملة في هذا المجال باظهار عمليات التجارة المقابلة في بياناتها واحصائياتها المعلنة لغايات المنافسة في الأسواق الخارجية، وكون هذه التجارة تتضمن صفقات سرية لتوريد سلع استيراتيجية وحساسة كمعدات الدفاع والأسلحة العسكرية، وغالبا ما تمر هذه السلع بقنوات رسمية، فقد كشف النقاب حديثا عن وزير الدفاع الأيراني الأسبق (أثناء حكم الشاه) أن ايران قد خططت في عام ١٩٧٧ لتبادل النفط الخام بالأسلحة مع اسرائيل من خلال اتفاقية تبادل سلع بمبلغ بليون دولار أمريكي، ولكن بسبب الموقف العدائي من قبل دول الشرق الأوسط ضد اسرائيل فان العملية بقيت في سرية تامة، وقد حدث مثل هذا الوضع في عام ١٩٨٥ مع العراق حيث اشترك في عملية تبادل مع جنوب أفريقيا تضمنت النفط مقابل الأسلحة والذخيرة بقيمة بليون دولار، وبسبب الحساسية الشديدة لسياستيهما فقد بقيت هذه العملية في سرية تامة(٤٠).

جـ) كثرة عدد المصادر التي تنشر تقديرات مختلفة حول حجم التجارة المقابلة يؤثر سلبيا على اعتماد بيانات صحيحة حول هذه التجارة، فالتقديرات الرسمية مثلا التي تصدر عن المنظمات الدولية تميل الى الحد الأدنى، بينما تأتي التقديرات القصوى من التجار والشركات الخاصة.

د) عدم وجود قوانين وتشريعات محلية تنظم وتحكم عمليات التجارة المقابلة، كما أنه لم يتم حتى الآن الأتفاق دوليا على المصطلحات الفنية والتقنيات المختلفة للتجارة المقابلة(٤١).

وبالرغم من كثرة الندوات والتعليقات التي دارت حول تقديرات حجم هذه التجارة فانه لا يوجد دليل ثابت حول الحجم الحقيقي لنشاط التجارة المقابلة، بل يختلف حجمها باختلاف المصدر.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد أشار ديك فرانسيز (Dick Francis) أن منظمة التنمية والتعاون الأقتصادي (OECD) قد أعلنت في دراسة نشرت لها في باريس عام ١٩٨٥ باسم " التجارة المقابلة – ممارسات الدول النامية" (٤٢) بأن عمليات التجارة المقابلة العالمية تقدر بنسبة ٨ر٤٪ أو بحوالي ٨٠ بليون دولارأمريكي من اجمالي التجارة العالمية كما يتبين من الجدول رقم (٢ – ٢).

كما أشار ليونارد واكسمان (Leonard Waxman) الى دراسة نشرت في تشرين أول ١٩٨٥ من قبل الهيئة الأمريكية للتجارة الدولية على أكثر من ٥٠٠ شركة أمريكية كان من نتائجها أن ١٦ر٧ بليون دولار أمريكي أو ما نسبته ٦ر٥٪ من صادراتها تمت من خلال عمليات التجارة المقابلة، وكان من ضمن هذه الصادرات ما نسبته ٨٠٪ عبارة عن معدات عسكرية (٤٣) .

وقد أشار كارمن بريداي (Carmen Suro Bredie) الى أن منظمة الجات (GATT) – الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة، أعدت دراسة جاء فيها أن تقديرات التجارة المقابلة تمثل ٨٪ من تجارة السلع العالمية عام ١٩٨٤، وأن التجارة المقابلة كأسلوب جديد تقف وراءه دوافع تنشيط الصادرات وتأمين المستوردات، وأن ٣٢ دولة من الدول التي مارست هذه التجارة هي من الدول النامية التي تعاني من أعباء الديون ومن أزمات اقتصادية(٤٤).

كما ذكر ليو ولت (Leo G.B. Welt) أن نسبة التجارة المقابلة في التجارة العالمية تتراوح ما بين ٥ الى ٣٠٪، وتصل في بعض المناطق الى ٥٠٪ كالتجارة بين الشرق والغرب، وأشار أيضا أن مجلة (Economist) البريطانية ذكرت أن ٢٥٪ من مجموع الصادرات العالمية يدفع بصادرات مقابلة أكثر مما يدفع نقدا، وأن منظمة (OECD) قدرت أن ما بين ١٥ الى ٢٠٪ من التجارة بين دول أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية يجري حسب ترتيبات التجارة المقابلة وعلى أساس هذا التقدير فقد وصلت قيمة التجارة المقابلة ما بين ١٢ الى ١٦ بليون دولار في عام ١٩٨٠ عندما كان مجموع التجارة العادية بين الشرق والغرب

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢ - ٢)
تقديرات منظمة (OECD) حول حجم التجارة المقابلة
في عام ١٩٨٥

البيـــان	حجم التجارة المقابلة بليون دولار	نسبتها من حجم التجارة الخارجية %
١) الدول الصناعية مع:		
- دول أوروبا الشرقية	١٥,٦	١٥
- الدول المصدرة للبترول	٤,٣	٢
- الدول الأخرى الأقل نموا	١٦,٦	٥
- الدول الصناعية فيما بينها	١٥,٧	٢
٢) الدول النامية مع:		
- دول أوروبا الشرقية	١٤,٢	٣٠
- الدول النامية فيما بينها	١٢,٥	١٠
المجمـــوع	٧٨,٩ (٤,٨٪)	

المصدر: Francis, Dick, The Counter-trade Handbook, Woodhead - Faulkner Ltd. London, 1987, pp: 6-7

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨٠ بليون دولار. أما بشأن قيمة التجارة المقابلة بين دول هذه المنظمة التي تضم في عضويتها الدول الصناعية فهي أقل من ١٠٪ من التجارة العادية بين هذه الدول (٤٥) .

وتنشر الصحف والمجلات التجارية الكثير عن نشاطات التجارة المقابلة التي تتم في بعض دول العالم في نطاق التجارة الدولية ومن الأمثلة على ذلك ، ما أعلنته الحكومة الأندونيسية في كانون الأول عام ١٩٨٢ من أن الشركات التي منحت عقودا حكومية لمشاريع البناء أو عقود مشتريات حكومية، يجب أن تلتزم بتصدير منتجات أندونيسية معينة غير صادرات النفط والغاز الطبيعي مثل (القصدير والمطاط والتوابل والبن) تعادل قيمة المعدات والتجهيزات والمواد التي تستوردها الى أندونيسيا بالعملات الصعبة، كما أشترطت الحكومة الأندونيسية على هذه الشركات الموردة تسويق صادراتها المشتراة من أندونيسيا في مناطق محددة من العالم (٤٦). كما وقعت الولايات المتحدة اتفاقية اعادة شراء (Buy-Back) مع الاتحاد السوفيتي (سابقا) عام ١٩٧٤ بمبلغ ١٠ بليون دولار ولمدة ٢٤ سنة (١٩٧٤ – ١٩٩٧)، تقدم خلالها الولايات المتحدة مواد خام الأسمدة وتجهيزات التخزين والمناولة مقابل الحصول على منتجات الأسمدة من الأتحاد السوفيتي بقيمة تصدير سنوية ٤٤١ مليون دولار(٤٧). وقد بادلت جمهورية مصر العربية القطن المصري مقابل مساهمة الأتحاد السوفيتي في بناء السد العالي في مدينة أسوان خلال الخمسينات، وبادلت شركة الكوكاكولا مشروبها مقابل صلصة البندورة من مصنع أقامته في تركيا، وقامت شركة بوينغ بمبادلة ١٠ طائرات من طراز ٧٤٧ مقابل ٣٤ مليون برميل نفط من المملكة العربية السعودية(٤٨) .

وقد بادلت الأردن صخور الفوسفات مقابل آلات حرث الأرض مع الهند، وتم توقيع عدة اتفاقيات خلال الثمانينات بين العراق والبرازيل لمبادلة النفط العراقي مقابل سيارات الركوب ومعدات أخرى من البرازيل، كما مارست كل الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا اتفاقيات (Offset) التي تعقد في حالة الرغبة في الحصول على أسلحة الدفاع وأجهزة الأنذار والفضاء، ورغم صعوبة تقدير حجم التجارة المقابلة، الا أن انتشارها يمكن قياسه جزئيا من عدد الدول التي وضعت أنظمة وسياسات لها، فقد تم معرفة أكثر من ١٠٠ دولة حتى عام ١٩٨٦ لها سياسات رسمية في التجارة المقابلة(٤٩). وتشير بعض التوقعات الى أن عام ٢٠٠٠ سيشهد اعتماد ٥٠٪ من التجارة الدولية على أساس التجارة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقابلة، وأن كل المعطيات تشير أيضا الى النمو في حجم هذه التجارة، والتراجع في النظام الليبرالي متعدد الأطراف للتجارة الدولية والمدفوعات.

٢-٥ آراء ومواقف المنظمات الدولية حول التجارة المقابلة

يعتقد المراقبون الدوليون والمختصون في عالم التجارة بأن موقف المنظمات الدولية مثل منظمة التنمية والتعاون الأقتصادي (OECD) ، وصندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة الجات (GATT) تجاه التجارة المقابلة هو موقف سلبي وغير موضوعي، واذا كانت هناك اعتراضات فهي اعتراضات مصبوغة برغبة حماية مصالح معينة، ولكون هذه المنظمات تعمل وفق نظام تجاري حر ونقدي متعدد الأطراف، فهي تعترض على استبدال المنافسة وقوى السوق بعمليات التبادل والحماية ووضع الأسعار من خلال استعمال التجارة المقابلة في التجارة الدولية.

وتبني المنظمات الدولية مواقفها المعارضة على أسلوب التجارة المقابلة من خلال اعتقادها بالأمور التالية (٥٠):-

أ) ان اتفاقيات التجارة الثنائية بين الدول تعمل بعيدا عن مبادىء اتفاقيات التجارة المتعددة الأطراف، وهذا العمل يقيد التجارة الحرة.

ب) ان العمل بالتجارة المقابلة يعتبر تدخلا في قواعد السوق من حيث تسعير السلع والمنتجات.

جـ) تعمل التجارة المقابلة على اغراق السوق بسلع ومنتجات معينة ذات جودة ونوعية متدنية، وهذا يؤدي في النهاية الى الضرر بالصناعات المحلية.

د) يعتبر أسلوب التجارة المقابلة مكلفا ومضيعة للوقت والجهد في حالة الصفقات الصغيرة ومجموعات السلع المحدودة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هـ) تستعمل التجارة المقابلة من قبل الدول كأداة لتسديد مدفوعاتها الخارجية، ولهذا فهي تعمل على تأخير تنفيذ السياسات الأقتصادية.

ونوضح فيما يلي آراء ومواقف المنظمات الدولية بشيء من التفصيل حول التجارة المقابلة الدولية:

١) منظمة الجات GATT

يطلق على هذه المنظمة الأتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (The General Agreement on Tariffs and Trade - GATT) ، وكان هدف هذه الأتفاقية العمل على تخفيض التعرفات الجمركية والحصص التجارية عقب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٤ . وهي اتفاقية متعددة الأطراف (Multilateral Treaty)، ويقع مكتبها في جنيف بسويسرا وأكثر أعضاؤها من الدول الصناعية وبعض الدول الأخرى. ويوجد عدد كثير من الدول الأشتراكية لم توقع على هذه الأتفاقية حتى الآن، وذلك لأن أي دولة تريد الأنضمام الى منظمة الجات يجب أن تلغي نظام دعم الصادرات وأي نزعات حمائية أخرى لحماية اقتصادها الوطني(٥١)، وهذا ما اعلنت عنه دولة تايوان بأنها ألغت نظام دعم الصادرات تمهيدا لأنضمامها الى منظمة الجات، حيث قال مسؤولون في البنك المركزي في تايوان بتاريخ ١٩٩٢/٨/١٠ بأن تايوان ألغت رسميا نظاما لدعم الصادرات استمر ثلاثة عقود لتعزيز الطلب الذي تقدمت به للأنضمام الى منظمة الجات (GATT) ، وذكروا أيضا ان نظام الدعم الذي ساعد على ازدهار البلاد اقتصاديا من خلال زيادة الصادرات كان أحد المجالات التي لا تتفق مع قوانين التجارة الحرة لمنظمة الجات، وكان دعم زيادة الصادرات قد تم عن طريق قيام البنك المركزي في تايوان بتقديم قروض بفائدة مخفضة للمصدرين وفقا للنظام الذي بدأ تطبيقه عام ١٩٦١، وبلغ الفائض التجاري في تايوان ٥،٤٧ بليون دولار خلال السبعة شهور الأولى لعام ١٩٩٢. وكانت تايوان قد طلبت الأنضمام الى منظمة الجات عام١٩٩٠ ، ولكن تأجل دخولها بسبب القلق بشأن سياساتها التجارية والمعارضة من جانب الصين التي تعتبرها اقليما صينيا متمردا تابعا(٥٢).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبشأن موقف منظمة الجات من التجارة المقابلة، فانها تعتبر هذا النمط التجاري في التجارة الدولية ظاهرة مؤقتة، وتعتقد أنها لم توجد لكي تكون غير قانونية، وأنه لا يوجد أي دليل في قانون المنظمة يشير الىعدم قانونيتها، كما أن الأعتقاد بأن التجارة المقابلة وأشكالها المرغوبة تنتهك روح الأنفتاح وقوى السوق ونظام التجارة المتعدد الأطراف الذي تأسس بواسطة الجات يكتنفه بعض الشكوك وأن معظم أعضاء المنظمة يمارسون شكلا أو أكثر من أشكال التجارة المقابلة ويستخدمون في سبيل ذلك قواعد وارشادات خاصة بهم، وقد قدرت الأمانة العامة لمنظمة الجات حسابات التجارة المقابلة بحوالي ٨٪ من تجارة العالم السلعية، وأن هذا الرقم سوف يزداد بشكل ملحوظ (٥٢).

ومما تقدم فأن موقف منظمة الجات تجاه التجارة المقابلة يبقى واحدا من المعارضين غير الرسميين، وأنه لم توجد لهذه المعارضة قواعد وسياسات رسمية.

٢) **منظمة التنمية والتعاون الأقتصادي OECD**

أشارت مجلة .Batis Ltd أن منظمة أويسد (OECD) نشرت تقريرا في عام ١٩٧٩ بعنوان"أثر انتشار المقايضة في الدول النامية" جاء فيه أن نظام المقايضة وشبه المقايضة أثبت في كثير من الدول النامية أنه أداة مهمة في الترويج عن صادراتها من المنتجات التقليدية وغير التقليدية، واستطاعت من خلاله الحصول على مستورداتها الضرورية من المواد الغذائية والسلع الرأسمالية والتكنولوجيا الحديثة. ورغم تحقق هذه الفوائد للتجارة المقابلة، وممارسة عدد كبير من أعضاء هذه المنظمة كالولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وبريطانيا وفرنسا، إلا أنها لم تعترف بذلك في سياستها الرسمية ، كما أشارت المجلة الى تقرير آخر لمنظمة أويسد نشر في عام ١٩٨١ باسم"تجارة الشرق/الغرب - تطورات حديثة في التجارة المقابلة". جاء فيه أن الحاجة الى عملات صعبة، والرغبة في ترويج المنتجات الصناعية في الأسواق الغربية، هي الأسباب التي دعت دول الكتلة الشرقية الى تبني أسلوب التجارة المقابلة في صفقاتها التجارية مع الغرب، وقالت ان بعض أعضاء المنظمة ما زالوا يعتقدون بأن هذه التجارة سوف تؤثر سلبيا على العمليات التجارية بين الشرق والغرب، وجاء في نفس تقرير منظمة أويسد أيضا، ان استخدام التجارة المقابلة في التجارة بين

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشمال والجنوب يعود الى التراجع الأقتصادي وأزمة الديون، وهذه الأوضاع هي التي أقنعت الدول المتقدمة بالعدول عن تسجيل موقف سلبي تجاه الدول النامية، وادعت بأن هذه التجارة ستبقى متواضعة بين الشمال والجنوب(٥٤).

وقد توصلت تحليلات الأمانة العامة لمنظمة (OECD) حول تقديرات حجم التجارة المقابلة الى رقم أقل من تقديرات منظمة الجات عندما نشرت ذلك في تقرير لها من باريس عام ١٩٨٥ ، كما ذكر سابقا في هذا الفصل ان تقديرات التجارة المقابلة تعادل نسبة ٨ر٤٪ أو ٨٠ بليون دولار تقريبا من اجمالي الصادرات العالمية (٥٥).

٣) **صندوق النقد الدولي International Monetary Fund**

تعود خبرة صندوق النقد الدولي في العمل بترتيبات الدفع الثنائية الى تاريخ نشأته، حيث تنص المادة الأولى من مواد الأتفاقية بأن الغرض الأساسي للصندوق هو المساعدة في تأسيس نظام مدفوعات متعدد الأطراف Multilateral System of Payments ، وفي رفع القيود عن عمليات الصرف الأجنبي التي تعوق دور التجارة العالمية. وهذا يجبر الصندوق على تبني نظام يقوم على أساس يسمح بمبادلة السلع من خلال نظام تسعير السوق، أما ممارسات أعضاء الصندوق للتجارة المقابلة، فلا علاقة لها بسلطة الصندوق القانونية وأن الصندوق لا يحاول وضع تقديرات لحجم التجارة المقابلة التي تتم من خلال التجارة العالمية، ويعتبر الصندوق هذه الترتيبات التجارية خاصة(٥٦) .

وقد جاء في التقرير السنوي للصندوق لعام ١٩٨٣ بشأن وجهة نظره حول سلبيات التجارة المقابلة ما يلي(٥٧):-

أ) تتضمن عمليات التجارة المقابلة مجموعات محددة من السلع والخدمات بحيث لا يكون امام الطرف الآخر بديل غيرها سوى الإختيار منها.

ب) نوعية رديئة للسلع والخدمات التي يتم تبادلها من خلال هذه التجارة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جـ) صعوبة تسويق السلع والمنتجات والتي لا تستهلك مباشرة من قبل المشتري وخاصة عندما يضع المصدر(البائع) قيود جغرافية وتجارية على التسويق.

د) تكاليف عالية للسلع والمنتجات بسبب دفع عمولات وسطاء ومصاريف بنكية عن التمويل الذي يحدث بسبب اطالة تواريخ التسليم والأستلام.

ورغم قيام الصندوق بنشر تلك السلبيات، الا أنه لم يشرمن قريب أو بعيد عن بعض مزايا التجارة المقابلة التي حققتها الدول التي قامت بتطبيق هذا الأسلوب، وهذا يؤكد معارضة صندوق النقد الدولي لنظام التجارة المقابلة لكن بشكل غير رسمي، وقد تعرض الكثير من الدول الأعضاء لضغوطات من الصندوق بسبب تبني أسلوب التجارة المقابلة كما حدث مع الجزائر والبرازيل ونيجيريا والبيرو، ورغم هذا استمرت البرازيل دفع مستوردتها من النفط بالسلع مما ساعد على تحسين وضع ميزانها التجاري وأصبحت في وضع يمكنها من معالجة ديونها بصورة ايجابية، وقد تحدث نيجيريا أيضا ضغوطات الصندوق وقررت توسيع برنامجها في التجارة المقابلة. أما دولة البيرو فقد أبلغت الصندوق رسميا بأنها ستحد من تسديدات ديونها الى ١٥٪ من عائدات صادراتها، وحتى الآن لم يصدر عن الصندوق أي توجهات رسمية تجاه الدول التي تستعمل التجارة المقابلة.

٤) **منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC**

ان منظمة الأقطار المصدرة للنفط (OPEC) لا تحبذ استخدام النفط في عمليات التجارة المقابلة، وهذا ليس بالضرورة لعدم موافقتها على ذلك، ولكن لأن معظم صفقات التجارة المقابلة بالنفط تتم في سرية تامة وهذا يمنع المنظمة من السيطرة على قيمة الحصص المحددة والتلاعب فيها، لأن المنظمة في الأصل هي اتحاد (Cartel) لتحديد الأسعار والحصص، وحتى يبقى هذا الأتحاد فعالا يجب تنظيم عملية عرض الأنتاج والحفاظ على ثبات الأسعار في الأسواق العالمية، ومحاولة التوفيق مع الدول الأخرى المنتجة غير الأعضاء في المنظمة التي تقوم بالضغط على أسواق النفط، أما في حالة الكساد السوقي للنفط، فان معظم الأعضاء يرغبون في ممارسة التجارة المقابلة لزيادة صادراتهم من أجل

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأنتعاش الأقتصادي. كما أن الكثير من الأعضاء يستخدم نظام المقايضة بالنفط لتسديد ديونهم الخارجية وهذا ما حدث مع العراق وايران لحاجتهما للتمويل المستمر أثناء حرب العراق – ايران(٥٨).

أما بالنسبة للبنك الدولي، فانه لم يتخذ أي موقف رسمي أو غير رسمي تجاه موضوع التجارة المقابلة واستخدامها من قبل الدول.

٥) موقف الدول الصناعية الغربية

تعد مواقف الدول الصناعية الغربية تجاه استخدام التجارة المقابلة غير واضحة المعالم، فكما أنها تدعم مواقف المنظمات الدولية التي تعني بشؤون التجارة والأقتصاد الحر، فهي من جهة أخرى توافق تدريجيا على مبدأ التغيير في الممارسات التجارية الدولية لتحقيق رغباتها، وهذا يعني استخدام التجارة المقابلة من خلال حكوماتها أو شركاتها الصناعية وذلك بهدف تشجيع صادراتها من السلع الأستيراتيجية والتخلص من فائض انتاجها والحصول على المواد الخام، وحتى لا تبقى هذه الشركات بعيدة عن المنافسة في الأسواق الدولية(٥٩).

ومن الأمثلة على ذلك فيما بين الدول الصناعية قيام بريطانيا بوضع ترتيبات تبادل تجاري بقيمة ٨٦٠ مليون جنيه استرليني لشراء ٦ طائرات تحكم وانذارجوي مبكر (أواكس) من شركة بوينغ الأمريكية. وقد تم التوقيع على هذه الأتفاقية في شهر شباط ١٩٨٧ (٦٠) .

ويتضح من خلال العرض السابق لآراء ومواقف المنظمات الدولية، والدول الصناعية أيضا حول استخدام التجارة المقابلة بشكل واسع ومتزايد خاصة من الدول النامية، أن هذه المنظمات تعارض استخدام هذا النظام وتصفه بأنه غير فعال وينطوي على كثير من المخاطر تتعلق بالسلع الرديئة واخفاء الأسعار والحقائق، بالأضافة الى أنه يعمل ضد قوى السوق ويعيق تطور التجارة الحرة، ونعتقد في هذا المجال بأن سبب هذه

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعارضة هو أن التجارة المقابلة لا تستخدم الدفع النقدي أو الأئتمان لتمويل التجارة الخارجية، وما يمكن أن يحققه هذا الأستخدام من مكاسب مالية تعود على المؤسسات المالية الدولية، بالأضافة الى التبعية الأقتصادية والسياسية لحكومات الدول الأعضاء في تلك المنظمات الدولية، كما أن العمل بالتجارة العادية لا يفيد الدول النامية بقدر ما يفيد الدول الصناعية والمتقدمة، وهذا يتضح من شروط التجارة الخارجية التي تميل دائما لصالح تلك الدول على حساب الدول النامية وقد أثبت الواقع العملي والتجربة التي عاشتها الدول النامية من خلال التجارة الحرة واقتصاد السوق أنها وسيلة للنهب وعامل استنزاف للموارد المالية تجاه الدول الصناعية والمتقدمة من الدول الفقيرة ودول الشرق الأوسط.

٢- ٦ تشريعات وسياسات تنظيم التجارة المقابلة

Countertrade Polices and Regulations

لا توجد في الوقت الحالي على المستوى الدولي قوانين أو اتفاقات دولية تنظم وتعالج أساليب التجارة المقابلة بين الدول، كما هو الحال في قانون الأتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (GATT) الذي ينظم التجارة الدولية الحرة.

كذلك الحال على المستوى القطري، فانه لا توجد تشريعات رسمية، بل توجد سياسات معينة، الغرض منها تشجيع عمليات التصدير وتمويل المستوردات من خلال التجارة المقابلة، وهذه السياسات تختلف الى حد بعيد من دولة الى أخرى حسب الظروف الأقتصادية لكل دولة وتوفر السلع القابلة للتصدير، وبالتالي تختلف درجات ونسب النجاح فيما بينها. كما تشكل لجان حكومية من المختصين لغايات المفاوضات وتقييم العروض المقدمة لقبول التجارة المقابلة.

ويقول توماس مكفي (Thomas B. McVey) ان المسائل القانونية للتجارة المقابلة يمكن أن تظهر فيما يتعلق بالعملية التجارية للتجارة العادة، وهي تنحصر في أربعة مجالات رئيسة هي(٦١) :-

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١) قوانين ضبط المستوردات التي تربط عمليات الاستيراد بحاجة الأقتصاد الوطني، كما يحدث في حالة حماية الصناعات المحلية عن طريق فرض الرسوم أو وضع الحصص.

٢) النظم المتعلقة بتحديد استيراد سلع معينة، كما يحدث في حالة الحد من السلع الاستهلاكية، والسماح باستيراد سلع رأسمالية للأنتاج الزراعي أو الصناعي.

٣) قوانين الرسوم الجمركية التي تسمح للدولة بتحصيل الرسوم على قيمة الواردات والصادرات التي تتم من خلال التجارة المقابلة.

٤) القوانين المتعلقة بتدفق رأس المال واقامة المشروعات المشتركة.

تلك هي المجالات الأربعة التي تحكم جانب الأستيراد في التجارة المقابلة.

أما جانب التصدير فهو الذي تسعى الدول اليه، وتعمل على تشجيعه بكل الوسائل من خلال سياسات التصنيع، وضمان ائتمان المصدرين وتأسيس مؤسسات تنمية الصادرات. ومن الأمثلة على ذلك، تم تأسيس قسم للتجارة المقابلة في دائرة الصناعة والتجارة في بريطانيا في بداية الثمانينات لتوفير خدمات ومعلومات للمصدرين في المملكة المتحدة، كما يقوم هذا القسم باطلاع هؤلاء المصدرين على سياسات واجراءات التجارة المقابلة في جميع أنحاء العالم. كما وضعت أندونيسيا في عام ١٩٨٢ عدة سياسات وقواعد تنظم العمل بأسلوب التجارة المقابلة من أجل تحقيق توازن ميزانها التجاري ولذلك فقد تم تطوير قسم التجارة في مدينة جاكرتا بغرض تطوير القواعد والنظم التجارية الأندونيسية بالتعاون مع سنترو بنك Centrobank لمقابلة احتياجات التجارة المقابلة (٦٢).

وهذا الحال في كل الدول التي سعت الى تطبيق التجارة المقابلة، فهي تحاول وضع اطار مؤسسي من أجل خلق مرونة وتعزيز الثقة في التعامل فيما يتعلق بالشروط الأساسية لعملية التجارة المقابلة والتي تتطلبها من أجل التفاوض مع الشركات والدول التي تتعامل

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معها، وبالمقابل على المصدرين أن يدركوا ما يطمح اليه المشتري من وراء تنفيذ تلك العملية التجارية.

٢-٧ الترتيبات الفنية للتجارة المقابلة

تتطلب عملية انجاز اتفاقيات التجارة المقابلة مجموعة معينة من الترتيبات والأجراءات، تبدأ بالرغبة في عملية تبادل تجاري أو صناعي بين دولتين على أساس التجارة المقابلة، والشروع في عملية المفاوضات حول الأهداف العامة وأسس التعاون الأقتصادي والتجاري وتنظيم التبادل وآليات التنفيذ والمتابعة ووسائل التمويل والضمانات البنكية وكافة الشروط التي تتضمنها الأتفاقيات وعقود الصفقات والملاحق وقوائم السلع، وتنتهي هذه الترتيبات بأعداد وصياغة عقود التجارة المقابلة لكل ما تم الأتفاق عليه.

يتم تجهيز اتفاقيات التجارة المقابلة بعد فترة طويلة من المفاوضات الجادة والمعقدة، ومن القضايا الأساسية التي تكون محل مفاوضة هي المنتجات والأسعار وشروط البيع والدفع والخدمات المقدمة والعلاقة بين المصدر والمستورد والحصول على الموافقات من الجهات الرسمية، بالأضافة الى مجموعة من الأستفسارات يقدمها كل طرف حول بعض البنود. ومن القضايا الرئيسة التي تتناولها عملية المفاوضات في اتفاقيات التجارة المقابلة ما يلي:-

١) انفصال العقود Separation of Contracts

يتطلب الوضع في بعض أنماط التجارة المقابلة ثلاثة عقود، وخاصة في اتفاقيات الشراء المقابل، وترتيبات اعادة شراء الناتج. والعقود الثلاثة هي العقد الأصلي والذي يتم من خلاله قيام الطرف الأول ببيع بضائعه أو خدماته الى الطرف الثاني، وعقدالشراء المقابل (Counterpurchase Contract) أوعقد اعادة الشراء (Buy-Back Contract) والذي يتم من خلاله قيام الطرف الأول بشراء بضائع أو خدمات من الطرف الثاني، أما العقد الثالث فهو اتفاقية البروتوكول (Protocol) وهو العقد الذي يربط بين العقدين الأول والثاني معا(٦٣) ورغم وجود

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسباب مبررة لعدد العقود في بعض الأتفاقيات، الا أن اتفاقيات التجارة المقابلة يمكن أن تتم من خلال عقد واحد كما هو الحال في اتفاقيات المقايضة المباشرة واتفاقيات الدفع الثنائية.

ان وجود أكثر من عقد في اتفاقيات الشراء المقابل يمكن المصدر أو المستورد من تقديم عقد مستقل للمؤسسات المالية بقصد الحصول على تسهيلات ائتمانية، وكذلك حتى لا يتمكن الطرف الثالث (الوسيط التجاري) من الأطلاع على عقد البيع الأصلي في حالة رغبة المصدر في تحويل التزاماته في شراء سلع التجارة المقابلة الى طرف ثالث. فان استعمال عقد واحد لعملية التبادل في التجارة المقابلة، قد يجعل أحد طرفي العقد يتهرب من الوفاء بالتزاماته، فقد يقوم الطرف الثاني متعمدا بالتأخير في تصدير البضاعة أو تصدير بضاعة غير مطابقة لمواصفات الطرف الأول، أو يمتنع عن دفع قيمة البضائع أو الخدمات التي يكون قد استلمها من الطرف الأول(٦٤).

٢) **حجم صفقة الشراء المقابل** Amount of Countertrade

تتضمن كافة اتفاقيات التجارة المقابلة قبول الأطراف المتعاقدة على تبادل سلع أو خدمات بقيمة متساوية لكل طرف، باستثناء صفقات الشراء المقابل التي قد تكون قيمة عقودها متساوية للطرفين أو يتم الأتفاق على تحديد قيمة صفقة الشراء المقابل بنسبة مئوية من قيمة عقد البيع الأصلي، وتعتمد عملية تحديد كمية وقيمة صفقة الشراء المقابل على خبرة ومهارة الأطراف المفاوضة، ومدى حاجة كل طرف لمنتجات الطرف الآخر وجودة وأهمية هذه السلع المعروضة للتبادل، وسهولة تسويقها ومدى منافستها في الأسواق اذا كان الغرض من شرائها اعادة بيعها.

وقد يحدث أن يطلب الطرف الأول في اتفاقيات الشراء المقابل استلام بضائع الشراء المقابل أولا قبل قيامه بعملية التصدير، وذلك حتى يتمكن من بيعها وايداع عائدات البيع في حساب ائتماني (Escrow Account) في أحد البنوك العاملة في بلده ليضمن الحصول على ثمن صادراته بالسحب من هذا الحساب عند كل عملية تصدير الى الطرف الثاني مقابل تقديم مستندات الشحن المطابقة (٦٥) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣) الشروط الجزائيـة Penalities

تتفاوت قيمة الجزاءات أو الغرامات التي ستترتب على عدم تنفيذ أي من الأطراف المتعاقدة لألتزاماته وهذا يعتمد على قوة المفاوضات وقيمة الصفقة وأهميتها، لذلك من الضروري أن تتضمن عقود التجارة المقابلة شروط الجزاءات بشكل واضح وصريح، بالأضافة الى الضمانات البنكية المقابلة لضمان التزام الأطراف بشروط العقد، كما تتضمن العقود أيضا طريقة تسوية المنازعات وأمور التحكيم من طرف ثالث لحل النزاع بينها، وعادة تنص العقودعلى وجود هيئة تحكيم معروفة دولية مثل غرفة التجارة الدولية في باريس أوغرفة تجارة جنيف(٦٦).

٤) التسعيـــر Pricing

يتم تسعير السلع العادية التقليدية التي يتم تسويقها بسهولة حسب الأسعار الدولية للسلع المشابهة ، في حين أن تسعير السلع غير العادية أو السلع الجديدة التي تدخل السوق لأول مرة يحتاج الى مفاوضات طويلة وصعبة، وفي النهاية يتم تسعيرها من خلال الأتفاق على أقرب سعر يكون في الأسواق لسلعة مشابهة أو قريبة من تلك السلع المعروضة للتبادل، وقواعد التسعير التي يتم الأتفاق عليها عادة في مثل هذه الحالات، السعر الدولي المقبول وقت الشراء أو القيمة السوقية العادلة للسلعة المعروضة في بلد المصدر، وتحاول الأطراف المتعاقدة عند تحديد أسعار السلع المقايض عليها أن يتضمن السعر تكاليف التمويل ومصاريف التأمين وعمولات الوسطاء والخصومات الممنوحة، مع مراعاة الأمتيازات التي تقدمها الدول المتعاقدة لزيادة حجم التبادل التجاري بينها مثل المكون المحلي في الأنتاج والأعفاءات الجمركية والتسهيلات الأئتمانية والخدمات الأخرى(٦٧).

٥) نوعية سلع التجارة المقابلة Quality of Countertrade Goods

يجب الأهتمام بمستوى نوعية وجودة السلع أو الخدمات المقايض عليها وطريقة فحصها وأية تفاصيل أخرى يتم الأتفاق عليها عند وضع نصوص عقود التجارة المقابلة، فاذا

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت سلع التبادل من السلع المعروفة مقدما، فانه يجب ذكر متطلبات النوعية والجودة والمواصفات الأخرى، اما اذا لم تكن السلع معروفة، فمن الضروري أن توضع لها مواصفات تصديرية أو شرائية مقارنة مع سلع منافسة لها في الأسواق الدولية. وقد تطلب الأطراف المتعاقدة فحص البضاعة قبل شحنها من قبل طرف ثالث متخصص وبيان أية عيوب أو نقص في المواصفات المطلوبة حسب نصوص العقد(٦٨).

وبشكل عام، يجب أن تصاغ عقود التجارة المقابلة بطريقة واضحة لا لبس فيها لكل القضايا والمسائل التي يمكن أن تظهر أثناء المفاوضات، وأن لا يترك العقد أمورا تخضع للفهم العام أو التفسير اللاحق.

٢-٨ الترتيبات المالية للتجارة المقابلة

ان اتفاقيات التجارة المقابلة التي تم التوصل اليها من خلال المفاوضات ولغرض تنفيذ مضمونها بسهولة تحتاج الى ترتيبات مالية ومصرفية معينة لتسوية المدفوعات الناشئة عن المبادلات التجارية بين الأطراف المتعاقدة، وفيما يلي أهم الترتيبات المالية التي تحتاجها عمليات التجارة المقابلة:-

١) الأعتمادات المستندية Letters of Credit

تعتبر الأعتمادات المستندية من أهم وسائل الدفع في التجارة الخارجية، وأنها وسيلة ضمان بين المصدر والمستورد للوفاء بالتزامات كل منهما، وعلى الرغم من أن التجارة المقابلة تمثل وسيلة تمويل في حد ذاتها الا أن تنفيذها يحتاج الى ترتيبات مالية ومصرفية، ومن هذه الترتيبات فتح الأعتمادات المستندية المتبادلة وذلك لتسوية المدفوعات الناشئة عن المبادلات التجارية بين طرفي اتفاقيات التجارة المقابلة.

ويقوم البنك بناء على طلب عميله باصدار الأعتماد المستندي (٦٩) لصالح الطرف الآخر في اتفاقية التجارة المقابلة طبقا للشروط المحددة في الوثائق المقدمة، وذلك لضمان تنفيذ عملية التبادل، وتكون الأعتمادات المستندية الصادرة في هذا الشأن دائما غير قابلة للنقض وقابلة للتحويل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الأعتمادات المستندية المستعملة في التجارة المقابلة هي غالبا الأعتمادات المقابلة للأعتمادات الأخرى، حيث تقابل الأعتمادات بعضها بعضا (٧٠) . وفي حالة اتفاقيات المقايضة أو الصفقات المتكافئة يكون مجموع قيم الأعتمادات المنفذة في حدود مبلغ الصفقة المتفق عليها بين الحكومتين أو طرفي التعاقد، وعادة ما تنص الأعتمادات على أن يتم تسليم مستندات الصادرات مقابل مستندات المستوردات أوأن تودع حصيلة الصادرات تحت تصرف البنك لأستخدامها في سداد قيمة المستوردات، وتسمى الأعتمادات في هذه الحالة باعتمادات المبادلة.

٢) حسابات التقاص Clearing Accounts

تنص اتفاقيات الدفع الثنائية بين الدول ولغايات تنظيم عمليات سداد المبادلات التجارية بينهما، أن يقوم البنك المركزي في كل بلد بفتح حساب خاص في دفاتره باسم البنك الآخر تسجل فيه قيمة كل من الصادرات والمستوردات مع البلد الأخر، وتجرى عملية المقاصة في نهاية كل مدة معينة لتسوية قيمة التجاوزات عن حد المديونية المتفق عليه في هذه الحسابات، وعلى الطرف المدين تسديد الدين في صورة صادرات وطنية، ويستمر هذا الوضع حتى يتم توقف التبادل بين البلدين اما بسبب انتهاء مدة الأتفاقية أو لظروف معينة، وفي هذه الحالة يتم الأتفاق على تسوية أرصدة الحسابات اما بتوريد بضائع من الطرف المدين أو بدفع الرصيد نقدا بالعملة الصعبة، وقد يتم تسوية أرصدة حسابات التقاص من خلال اللجوء الى طرف ثالث يسمى (Switch Trader) يتولى عملية التسوية كما تم شرحه سابقا في هذا الفصل، ولما كانت المدفوعات بين البلدين تقتصر على القيد الدفتري في الحسابات في البنوك دون الدفع النقدي ، فقد تم على تسمية هذه الحسابات بحسابات التقاص(٧١) .

٣) حسابات الأئتمان Escrow Accounts

يتم تسوية المدفوعات الناجمة عن تنفيذ اتفاقيات الشراء المقابل من خلال تسجيل قيمة العمليات التجارية المنفذة في حسابات خاصة تفتح في البنوك التجارية تسمى حسابات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأئتمان (Escrow Accounts) ، حيث قد يطلب المصدر الأصلي في هذه الأتفاقيات من الشريك المقابل أن يقوم هذا الشريك بالتصدير المسبق لبضائعه الى المصدر في الخارج الذي يقوم بدوره ببيع هذه البضائع ووضع حصيلة البيع في حساب الأئتمان الذي يفتح بالعملة الصعبة في أحد البنوك في دولة المصدر أو في بلد آخر. وتستخدم الأموال المتجمعة في هذا الحساب في دفع ثمن مستوردات الشريك المقابل من المصدر في الخارج وذلك مقابل تقديم المصدر لمستندات شحن البضاعة ومطابقتها لشروط الأعتماد المبلغ من قبل بنك المستورد الى بنك المصدر(٧٢).

وتعد حسابات الأئتمان كضمان لحصول المصدر على حقوقه في حالات الشراء المقدم والتي تسمى بالتعويض المقدم (Advance Compensation) ، وفي نفس الوقت يساعد هذا الأسلوب على توفير التمويل اللازم لمستوردات الشريك المقابل (٧٣).

يتبين من خلال الأستعراض السابق للترتيبات الفنية والمالية التي تحدث في حالة التجارة المقابلة أنها تشبه الى حد كبير اجراءات التجارة العادية بشأن التفاوض حول السلع والأسعار وشروط البيع والدفع وغيرها من البنود والشروط التي تتضمنها العقود التجارية، الا أن التجارة العادية تكون أحادية الجانب بمعنى أنها تنفذ اما من خلال عملية استيراد أو تصدير فقط، في حين أن التجارة المقابلة تتضمن استيرادا مرتبطا بالتصدير في نفس الوقت ولمعالجة مشكلات اقتصادية خاصة تمر بها الأطراف المتعاقدة في اتفاقيات التجارة المقابلة.

وتوضح ملاحق الدراسة المرفقة من رقم (١) الى (٦) نماذج توثيقية للترتيبات الفنية والمالية التي تتضمنها الأتفاقيات التجارية والمالية للتجارة المقابلة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٩ معوقات وسلبيات التجارة المقابلة

رغم الأهتمام المتزايد من قبل العديد من الدول بموضوع التجارة المقابلة، وخاصة من قبل الدول النامية التي تسعى الى تحقيق مستويات اقتصادية عالية ومستوى معيشة أفضل لأبنائها من خلال تنويع القاعدة الأقتصادية وزيادة فعاليتها واستيراد المعدات الرأسمالية والتكنولوجيا الحديثة، وهذا كله يحتاج الى تمويل وتوفيرعملات أجنبية، واستحداث صادرات تعود لبضائع مصنعة محلية، الا أن هناك العديد من الصعوبات والسلبيات التي تحد من تطبيق وانتشار أسلوب التجارة المقابلة كنمط جديد في التجارة الدولية.

ان نظام التجارة المقابلة يواجه ردود فعل قوية من الناحية الفلسفية والاستيراتيجية والتكتيكية ، فمن الناحية الفلسفية يعتبر المال احد اختراعات الانسان المفيدة ، ولهذا فان الانسان العاقل لا يرغب في نظام التجارة المقابلة ويعتبرها منافية لكفاءة نظام النقد العالمي ، اما بالنسبة للشخص الخبير باستيراتيجية العمل والشركة ، فانه يعتبر التجارة المقابلة كتحد له ، لانه يريد التعامل مع سوق هامة ورئيسه من خلال تقديم انتاج بأعلى جودة وخدمات تسويقية ممتازة ، ولكنه من خلال التجارة المقابلة يجد نفسه امام منافس بانتاج رديء ويقبل بأسلوب دفع أقل كفاءة او بأي اسلوب دفع اخر من خلال التجارة المقابلة ، واخيرا على المستوى التكتيكي ، فان نسبة الفشل في مفاوضات التجارة المقابلة تكون معقدة وطويلة ومثيرة خاصة في حالة وجود بلدين ليس لهما نفس الشروط والاحكام لعقد مثل هذه الصفقات (٧٤).

ان تطبيق اي اسلوب جديد او شبه جديد سواء في مجال التبادل التجاري او اي مجال اقتصادي اخر بقدر ما له من الاهمية والمنافع يكون له نواقص وتقابله صعوبات عند التنفيذ ، وفيما يلي بعض صعوبات تطبيق التجارة المقابلة : ـ

أ) مازال اثر النظام الليبرالي متعدد الاطراف للتجارة الدولية والمدفوعات النقدية الذي اقيم بدعم المنظمات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي ومنظمة الجات هو القاسم المشترك

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في حجم التجارة العالمية ، ويؤثر هذا النظام سلبيا على ترتيبات التجارة الثنائية وحصتها في التجارة الدولية .

ب) يحتاج اسلوب التجارة المقابلة الى ترتيبات ودراسات مستفيضة والى خبرات تسويقية خاصة ومعرفة وافية بالاجراءات والقواعد التجارية وطرق التوزيع والتسويق وانواع المنتجات والسلع وذلك لضمان جودة المستوردات وسهولة تسويقها حيث تتضمن هذه التجارة كثيرا من الشكوك وقلة الحقائق اكثر من التجارة العادية (٧٥).

جـ) ينطوي اسلوب التجارة المقابلة على مخاطرة وتكلفة عالية بسبب عمليات الائتمان والشروط الجزائية التي ترد في الاتفاقيات التي تغطي فترة تنفيذ استلام وتسليم السلع والمنتجات المتبادلة ، وكذلك بسبب عمولات ومصاريف خدمات البنوك والوسطاء التجاريين .

د) استخدام الدول للتجارة المقابلة كأسلوب غير تقليدي في التجارة الدولية بدرجات متفاوتة وبطرق مختلفة يعطي صورة واضحة عن صعوبة استخدامه لدى كثير من الدول (٧٦).

هـ) عدم وجود قوانين وتشريعات واتفاقيات دولية تنظم وتحكم شروط ترتيبات التجارة المقابلة وممارساتها العملية ، وهذا يجعل استخدامها مكلفا ومعقدا ويستلزم الاستعانة بالخبراء والمختصين في هذا المجال .

٢-١٠ مستقبل التجارة المقابلة

ان التغير الحاصل في العمليات التجارية ، شأنه شأن التغير الحاصل في المجالات الاقتصادية الاخرى ، فأمام متطلبات الحياة المتجددة وضخامة المشاكل التي تعاني منها معظم الدول كأزمات الديون والبطالة وتلاحق الارتفاع في الاسعار والعجز المزمن في الموازنات العامة والموازين التجارية ، وفي ظل اوضاع اقتصادية وسياسية واجتماعية غير مستقرة في معظم مناطق العالم ، لا بد وان يشهد المستقبل قيام هذه الدول بتكييف

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اساليبها التجارية والاقتصادية وبمبادرات مرنة في المعاملات الدولية ومنها التجارة المقابلة لضمان استمرارية التجارة الدولية وتوفير خطوط التطور المستقبلي لهذه الدول واقتصادياتها النامية.

ويعتبر النمو المضطرد في استخدام التجارة المقابلة من قبل العديد من الدول في تجارتها الخارجية بجانب التجارة العادية مؤشرا على الاستمرار في استخدامها مستقبلا ، فالاسباب التي ادت الى استخدامها منذ الثلاثينات وحتى اليوم ما زالت قائمة ، وسوف يستمر الترويج لها ، وربما استخدام التجارة المقابلة بالشكل الحالي سواء من قبل الدول النامية او الدول الصناعية لدليل على رغبتها في تغيير السياسات الحكومية والغاء القيود على التصدير والاستيراد وتحرير التجارة والميل اكثر فأكثر نحو ممارسات التجارة المقابلة بكل اشكالها والتوسع فيها .

كما ان نجاح وتطور التجارة المقابلة في المستقبل وتكوين سمعة جيدة للاطراف المشاركة ، لا بد وان يؤدي الى تحسين جودة البضائع والسلع المصدرة عن طريق التجارة المقابلة وسعرها في السوق العالمي . كما ان مستقبل هذه التجارة سوف يعتمد على مدى تحسين الاوضاع الاقتصادية بشكل عام في كل دولة ، ومقدرة هذه الدولة في التفاوض على شروط التجارة المقابلة وتطبيقاتها ، واخيرا فان الاهداف التي تتحقق من استخدام التجارة المقابلة التي سبق توضيحها في موضوع اهمية دراسة التجارة المقابلة تعتبر الاساس في نموها مستقبلا .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش الفصـل الثانـــي

التجارة المقابلة
بين الماضي والحاضر وآفاق المستقبل

1) Christopher M. Korth, An Overview of Countertrade, International, Quorum Book, Greenwood Press Inc., New York, 1987, p.2.

2) Welt G.B. Leo, Countertrade, Euromoney Publications, Washington D. C., July, 1985, p.1.

3) Waxman, Leonard, Finance of International Trade, City of London Polytechnic, First published 1985, Appendix 2. Countertradem p.10.

4) Arab British Commerce, Survey Countertrade, London, Year 12, No. 4, October, 1989, p.2.

5) Abdel-Latif, Abla, The Egyptian Experience with Countertrade, Case studies, Journal of World Trade, Vol. 24. No.5, October, 1990, p.18.

6) Arab British Commerce, Ibid; p.2.

7) Batis Ltd. Countertrade with The Middle East, published and distributed by Middle East Economic Digest Ltd., London, 1986, p.5.

٨) عبد المنعم محمد مبارك، النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، مصـر، ١٩٨٥ ص ص: ٨- ١٣.

9) Batis Ltd., Ibid, p.2.

10) Roosa V. Robert, Countertrade in the World Economy, published by Group of Thirty, New York, 1985, p.3.

11) Batis Ltd., Op-cit; p.3.

12) Batis Ltd., Op-cit; p.4.

13) Batis Ltd., Op-cit; pp: 3-4

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

14) Batis Ltd., Op-cit; p.4.

15) Welt G.B. Leo, Ibid; p.6

16) Arab British Commerce, Op-cit: p.3.

١٧) انجرام، سي جميس، المشاكل الأقتصادية الدولية، ترجمة اسماعيل مصطفى شدى، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٧٣، ص ص ١١٠-١١٢.

18) Francis, Dick, The Countertrade Handbook, Wookhead-Faulkner Ltd., London, 1987, p. 14.

19) Yavas, Fathi Burhan, The Countertrade: An Explanatory Assessment, Yapi Kredit Economic Review, Vol.2, No.4, Turkey, July, 1988.

20) Abdel-Latif, Abla, Ibid; pp: 2-3.

21) Welt G.B. Leo, Op-cit ; p.15

٢٢) تم استخلاص مميزات تجارة المقايضة من الملحق رقم (٤) الخاص بنموذج صفقة متكافئة بين الأردن ومصر، لعام ١٩٩٠ ص ص: ٢٢٨ - ٢٣٢ .

23) Batis Ltd., Op-cit; pp: 1-2.

24) Welt G.B. Leo, Op-cit; p.10.

25) Welt G.B. Leo, Op-cit; p.11.

26) Arab British Commerce, Op-cit; pp: 2-3.

27) Abdel-Latif, Abla, Op-cit; p.23.

28) Francis, Dick, Ibid; pp:20-21.

29) Arab British Commerce, Op-cit; p.3.

30) Welt G.B. Leo, Op-cit; pp: 11-14

31) Welt G.B. Leo, Op-cit; p. 14.

32) Abdel-Latif, Abla, Op-cit ; p.27.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

33) Francis, Dick, Op-cit; pp: 18-19.

34) Batis Ltd., Op-cit; pp: 45-46.

35) Waxman, Leonard, Finance of International Trade, City of London Polytechnic, 1985, Appendix (2), Countertrade, p.10.

36) Welt G.B. Leo, Op-cit; pp: 14-15.

37) Welt G.B. Leo, Op-cit; p. 16

38) Alexandrides G. Costas and Bowers L. Barbara, Countertrade Practices, Strategies and Tactics, John Willey & Sons, New York, 1987, p. 109.

39) Arab British Commerce, Op-cit; p.5.

40) Batis Ltd., Op-cit; pp: 8-9.

41) Batis Ltd., Op-cit; p 37.

42) Francis, Dick, Op-cit; pp: 6-7.

43) Waxman, Leonard, Ibid; p. 1.

44) Carmen Suro, Bredie, Countertrade in the World Economy, published by Group of Thirty, New York, 1985, p. 72.

45) Welt G. B. Leo, Op-cit; p. 3.

46) Gumer J. Charles, Countertrade, Case Histories in Trade Financing, Euromoney publications, London, 1984, pp: 71-72.

47) Alexandrides G. Costas and Bowers L. Barbara, Ibid; p. 213.

48) Welt G.B. Leo, Op-cit; pp: 10-11.

49) Arab British Commerce, Op-cit; pp: 2-9.

50) Batis Ltd., Op-cit; pp: 37-38.

٥١) هوجيندورن سي. جان وبروان بي. ولسون، الإقتصاد الدولي الحديث، ترجمة سمير كريم، مكتبة الوعي العربي، مصر، ١٩٨٠ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

٥٢) جريدة الرأي الأردنية، العدد رقم ٨٠٥٠ بتاريخ ١٣/٨/١٩٩٢.

53) Carmen Suro. Bredie, Ibid; p.71.

54) Batis Ltd., Op-cit; pp: 42-43.

55) Carmen Suro. Bredie, Op-cit; pp: 71-72.

56) Carmen Suro. Bredie, Op-cit; pp: 72-73.

57) Batis Ltd., Op-cit ; pp: 40-41.

58) Batis Ltd., Op-cit ; pp: 41-42.

59) Batis Ltd., Op-cit ; pp: 43-47.

60) Arab British Commerce, Op-cit ; p.3.

61) Mc Vey B. Thomas, Legal Aspects of Countertrade, International Countertrade, Ed. by Christopher M. Korth, Quorum Books, New York, 1989, pp: 84-87.

62) Gurmer J. Charles, Ibid ; p. 71.

63) Welt G.B. Leo, Op-cit ; p.21.

64) Welt G.B. Leo, Op-cit ; pp 22-23.

65) Welt G.B. Leo, Op-cit ; p. 23.

66) Welt G.B. Leo, Op-cit ; pp: 28-32.

67) Welt G.B. Leo, Op-cit ; pp: 30-32.

68) Welt G.B. Leo, Op-cit ; p. 32.

٦٩) يقصد بالإعتماد المستندي بأنه تعهد خطي صادر من بنك (البنك المصدر) الى البائع (المستفيد) بناء على طلب بنك (فاتح الأعتماد) ووفقا لتعليمات المشتري

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(المستورد) طالب فتح الإعتماد، يتعهد فيه البنك المصدر بدفع مبلغ محدد أو قبول سحوبات زمنية بقيمة محددة وذلك لأجل معين ومقابل استلام البنك المصدر لمستندات محددة ومطابقة لشروط الإعتماد الصادر.

70) Francis, Dick, Op-cit ; pp: 72-74.

71) Francis, Dick, Op-cit ; pp: 146-147.

72) Welt G.B. Leo, Op-cit ; pp: 51-54.

73) Francis, Dick, Op-cit ; pp: 78-80.

74) Batis Ltd., Op-cit ; p.15.

75) Welt G.B. Leo, Op-cit ; p. 1.

76) Abdel-Latif, Abla, Op-cit ; pp: 18-19.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــل الثـالـــث

التجارة المقابلة في الدول النامية

٣-١ مقـدمـــــــة .

٣-٢ خصائص التجارة الخارجية للدول النامية.

٣-٣ مشكلات التجارة الخارجية للدول الناميـة .

٣-٤ تطبيقات التجارة المقابلة في الدول النامية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

التجارة المقابلة في الدول النامية

٣-١ مقدمة

تعتبر التجارة الخارجية من أهم النشاطات في اقتصاديات الدول، وتأتي أهميتها من كونها تمثل مرآة تعكس حقيقة الهيكلة الأقتصادية والنشاطات والعلاقات الأقتصادية التي تنشأ نتيجة ممارسة هذه النشاطات. والتجارة الخارجية في الدول النامية تشكل قدرا كبيرا من الدخل القومي لهذه الدول، وبالتالي فانها تلعب دورا هاما في التنمية الأقتصادية، حيث تمد الدولة بما تحتاج اليه من مستوردات السلع والخدمات والتكنولوجيا اللازمة لعملية التصنيع واستمرار عملية التنمية، كما تعتبر الصادرات المصدر الرئيسي للحصول على العملات الصعبة، واستخدامها في تمويل قيمة المستوردات ودعم احتياطيات الدولة بالصرف الأجنبي.

لذلك نجد أن تنمية حصيلة الصادرات في الدول النامية من منتجات التصدير الأولية والصناعية، تعتبر محددا هاما لنمو الدخل القومي، ومن ثم فان زيادة القدرة التصديرية للدول النامية تعتبر أمرا ضروريا لضمان مستورداتها الضرورية، وتسديد ديونها، ولنجاح سير عملية التنمية الأقتصادية بها.

ومن الجدير بالذكر أن درجة تخصص الدول النامية في انتاج وتصدير المنتجات الأولية لم تتغير كثيرا رغم الجهود الحثيثة التي تبذل في تنويع اقتصادياتها وتنمية صادراتها التحويلية. كما أن الدول النامية لم تستفد كثيرا من التقدم التكنولوجي والوفورات الأقتصادية، وهذا يعود الى نمط التجارة وخصائصها، اضافة الى مشكلات الأقتصاد الخارجي لتلك الدول.

وسوف نستعرض في هذا الفصل خصائص التجارة الدولية للدول النامية، ومشكلات هذه التجارة، ثم نوضح مدى استخدام التجارة المقابلة في الدول النامية كأداة جديدة في التجارة الدولية للتخفيف من حدة مشكلات تلك الدول.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٢ خصائص التجارة الخارجية للدول النامية

ان نمط التجارة بين الدول النامية والدول المتقدمة، يتخذ شكل تصدير المنتجات الأولية (مواد أولية وزراعية) من الدول النامية وتبادلها مع العديد من مختلف السلع المصنعة من الدول الصناعية المتقدمة (١)، وأن هذا النمط من التجارة لم يساعد الدول النامية في تحقيق رغباتها في التحول من الركود والتخلف الأقتصادي الى التنمية والتقدم، بل على العكس من ذلك فان معدلات التبادل التجاري استمرت في غير صالح الدول النامية، وبالتالي فان الدول النامية فقدت الثقة في مبدأ تحرير التجارة التي تدعو اليه الدول المتقدمة، وبدأت تميل الى عملية التصنيع واتباع سياسة الحماية للصناعات الناشئة، وبذلك يتنوع اقتصاد الدول النامية، بحيث ينتقل من اقتصاد يعتمد على منتج واحد أو منتجين الى اقتصاد تتنوع فيه المنتجات والصادرات ويرتفع فيه معدل التصنيع، مما يؤدي الى التوسع في الصادرات وتحسين معدلات التبادل التجاري بين الدول النامية والدول المتقدمة.

٣-٢-١ هيكل واتجاهات تجارة الدول النامية

يتبين من فحص التوزيع الجغرافي لتدفقات التجارة الدولية، أن الحجم الكبير من التجارة العالمية يحدث فيما بين الدول المتقدمة الصناعية نفسها، وأن كمية كبيرة أيضا تتم بين الدول المتقدمة والدول النامية، أما تدفقات التجارة فيما بين الدول النامية نفسها فتتم بقدر صغير جدا بالمقارنة بما يحدث بين الدول المتقدمة، وبمعنى آخر أن الدول النامية لا تتاجر كثيرا فيما بينها. ويتضح هذا من الجدول رقم (١-٣) الذي يتضمن أرقاما فعلية لعام ١٩٨٨ عن نمط استيراد وتصدير الدول النامية، وباستقراء هذا الجدول نجد أن قيمة التجارة بين الدول المتقدمة بلغت ٩ر١٤٩١ بليون دولار أي ما نسبته حوالي ٦٣٪ من اجمالي حجم التجارة العالمية. بينما بلغت قيمة التجارة بين الدول النامية ٨ر١٥٤ بليون دولار أي ما نسبته ٥ر٦٪. وبلغت قيمة التبادل التجاري بين الدول المتقدمة والدول النامية ٨ر٧٢١ بليون دولار أو ما نسبته ٥ر٣٠٪ من اجمالي حجم التجارة العالمية. كما يتضح من الجدول أيضا

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جـدول رقم (١-٣)
هيكل واتجاهات التجارة الخارجية للدول النامية
في التجارة العالمية لعام ١٩٨٨

بليون دينار

الصادرات من	مستوردات		مجموع الصادرات
	الدول المتقدمة*	الدول النامية	
الدول المتقدمة :			
منتجات أولية**	٣١٠,٨	٦٤,٥	٣٧٥,٣
منتجات صناعية	١١٨١,١	٢٨٩	١٤٧٠,١
المجموع	١٤٩١,٩	٣٥٣,٥	١٨٤٥,٤
الدول النامية :			
منتجات أولية	١٦٨,٤	٧٤,٣	٢٤٢,٧
منتجات صناعية	١٩٩,٩	٨٠,٥	٢٨٠,٤
المجموع	٣٦٨,٣	١٥٤,٨	٥٢٣,١
التجارة العالمية :			
منتجات أولية	٤٧٩,٢	١٣٨,٨	٦١٨
منتجات صناعية	١٣٨١	٣٦٩,٥	١٧٥٠,٥
مجموع المستوردات	١٨٦٠,٢	٥٠٨,٣	٢٣٦٨,٥

المصدر: United Nations, Handbook of International Trade and Develpment Statistics, United Nations Publications, New York, 1990, pp: A48-A52.

* تشمل الدول المتقدمة جميع دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان واستراليا ونيوزيلندا وجنوب افريقيا، وبقية الدول تعتبر دولا نامية ويستثنى من ذلك دول الكتلة الشرقية والدول الإشتراكية.

** تعرف المنتجات الأولية حسب التصنيف الدولي للتجارة الدولية (SITC) وتشمل فئات السلع من صفر الى ٤ + ٦٨ وهي المنتجات الزراعية والمواد الخام والوقود، بينما تشمل المنتجات الصناعية الفئات ٥ + ٦ + ٧ + ٨ – ٦٨ في تصنيف التجارة الدولية (SITC) والمنتجات هي الكيماويات والآت ومعدات النقل والصناعات التحويلية الأخرى.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اعتماد الدول النامية الكبير على الدول المتقدمة كمصدر للمستوردات، حيث أن ٥ر٣٥٣ بليون دولار، أو ما نسبته ٥ر٦٩٪ من مستوردات الدول النامية يأتي من الدول المتقدمة، وكسوق للصادرات حيث نجد أيضا أن ٣ر٣٦٨ بليون دولار، أو ما نسبته ٤ر٧٠٪ من صادرات الدول النامية، تصدر الى الدول المتقدمة. ونخلص من ذلك أن الدول النامية لا تتبادل تجاريا على نطاق واسع بعضها مع بعض، ولا يزيد حجم هذا التبادل عن ٢٩,٦٪ من اجمالي حجم تجارة الدول النامية، كما يتبين من الجدول رقم (١-٣).

وبالنسبة لهيكل وتكوين صادرات الدول النامية لعام ١٩٨٨ ، نجد أن أغلبية الصادرات من المنتجات الأولية قد انخفضت لصالح الصادرات من السلع الصناعية، ويظهر الجدول رقم (١-٣) ان المنتجات الصناعية تشكل ما نسبته ٥٤٪ من مجموع صادرات الدول النامية، منها ٧١٪ الى الدول المتقدمة والباقي ٢٩٪ يتم بين الدول النامية نفسها. وبذلك يتضح أن الدول النامية قد زادت من صادراتها من السلع الصناعية التحويلية مقارنة بالمنتجات الأولية خلال عام ١٩٨٨ ، الا أن هذا الوضع لا يعني أن الدول النامية قد تحولت من اقتصاديات تعتمد على المنتجات الأولية الى اقتصاديات تعتمد على السلع الصناعية، فما زال نصيب الدول النامية من الصادرات الصناعية منخفضا جدا مقارنة مع نصيب الدول المتقدمة الصناعية، حيث بلغ نصيب الدول النامية ١٦٪ من اجمالي الصادرات الصناعية للعالم.

٣-٢-٢ تركيز صادرات الدول النامية

تتركز صادرات العديد من الدول النامية في عدد قليل من المنتجات، وهذا الوضع ينطبق بشكل خاص على الدول النامية التي تعتمد كثيرا على تصدير المنتجات الأولية. ففي ٥٥ دولة منها نجد أن منتجا واحدا يمثل حوالي ٥٠٪ من اجمالي صادرات كل دولة، وفي ٧٠ دولة منها نجد أن ثلاث منتجات رئيسة تمثل ٧٥٪ أو أكثر من اجمالي صادراتها.(٢)

ويوضح الجدول رقم (٢-٣) التركيز في الصادرات لبعض الدول النامية، واعتماد هذه الدول في صادراتها على بعض المنتجات المعنية الموضحة في الجدول، وهذه المنتجات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢ - ٣)
التركيز في الصادرات لبعض الدول النامية
(متوسط ١٩٨٧/١٩٨٨)

الدولة	% من مجموع قيمة الصادرات	منتجات التصدير الرئيسية
الجزائر	٧٤,٤	بترول، غاز طبيعي
أنجولا	٩٣,١	بترول، منتجات بترولية
غانا	٧٥,٤	كاكاو، ألمنيوم، خشب
السلفادور	٦٦,٨	قهوه، سمك
الجابون	٧٨,٧	بترول ، خشب
العراق	٩٦,٦	بترول، منتجات بترولية
مالاوي	٨٦,١	دخان، شاي ، سكر
موريتانيا	٩١,٧	سمك، حديد خام، منتجات بترولية
نيجيريا	٩٦,١	بترول ، كاكاو
نيكاراغوا	٩٠,٥	قهوة، فواكه ، قطن
الصومال	٧٨,٩	حيوانات حية ، فواكه
السودان	٦٢,٨	قطن، حيوانات حية، معادن
توجو	٧٣,٢	أسمدة ، قطن ، قهوة
أوغندا	٩٥,٣	قهوة ، جلود
فنزويلا	٩٠,٢	بترول ، ألمنيوم
زامبيا	٨٩,١	نحاس، طاقة كهربائية، معادن أخرى
سوريا	٧٠,٤	بترول، قطن ، مشتقات بترول
سيراليون	٨١,٨	معادن ، كاكاو، لؤلؤ
رواندي	٩٤,٤	قهوة ، شاي، جلود
برجواي	٧٣,٦	قطن ، لحوم ، بذور

المصدر: United Nations, Handbook of International Trade and Development Statistics, United Nations Publications, New York, 1990.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمثل المصدر الرئيسي لأكثر من ٧٥٪ من عائدات تلك الدول من الصادرات، وهي حالة لا تحدث في أي دولة من الدول المتقدمة، ففي حالة نيجيريا مثلا نجد أنها تعتمد بشكل كلي تقريبا وبنسبة ١ر٩٦٪ على منتجين فقط هما البترول وشراب الكاكاو في تجارتها الخارجية.

٣-٣ مشكلات التجارة الخارجية للدول النامية

تواجه الدول النامية مشكلات متعددة في تجارتهاالخارجية، ومنها عدم استقرارأسعار وعائدات الصادرات، وتدهور شروط التجارة الخارجية ، والعجز في الميزان التجاري، وعدم مقدرة هذه الدول على خدمة ديونها.

٣-٣-١ عدم استقرار أسعار وعائدات الصادرات

يؤدي التركيز المرتفع في صادرات الدول النامية من المنتجات الأولية الى تقلبات مستمرة في الأسعار، وفي الكميات المعروضة، حيث ان انخفاض الطلب على المنتجات الأولية أو انخفاض العرض، يؤدي الى هبوط كبير في حصيلة الصادرات، وذلك لأن الطلب على المنتجات الأولية وعرضها يتميزان بضآلة المرونة في الأجل القصير، وانخفاض مرونة الطلب الدخلية عليها في الدول المتقدمة وخاصة المنتجات الزراعية والمواد الخام (٣).

وما دامت الصادرات هي المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية اللازمة لتمويل التنمية الأقتصادية في الدول النامية، فان التقلبات المستمرة في حصيلة صادراتها نظرا لشدة التركيز في نوعية وعدد سلع التصدير، تؤدي الى عدم حدوث الاستقرار الأقتصادي الداخلي الذي تسعى اليه الدول النامية في الوقت المعاصر، لذلك نشير هنا الى أن الدول النامية تتعرض باستمرار لحركات رواج وحركات ركود، نتيجة اعتمادها الكبيرعلى الدول المتقدمة كسوق لصادراتها (٤ر٧٠٪ من صادرات الدول النامية الى الدول المتقدمة حسب الجدول رقم (١-٣))، فالتغير في طلب الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية سيؤدي الى تقلبات واسعة في أسعار الصادرات وحصيلتها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٣-٢ العجز في الموازين التجارية للدول النامية

يعتبر العجز المستمر في الميزان التجاري أحد مشكلات التجارة الخارجية التي تشغل اهتمام الدول النامية، فالتقلبات المستمرة في صادرات الدول النامية وتزايد حاجاتها للمستوردات قد أورثها عجزا مزمنا في الموازين التجارية. ويوضح الجدول رقم (٣-٣) التفاوت الكبير بين قيمة كل من الصادرات والمستوردات في الدول النامية خلال فترة خمس عشرة سنة (١٩٧٥ - ١٩٨٩) ويتضح من هذا الجدول زيادة العجز التجاري من ٣ر٤٤ بليون دولار عام ١٩٧٥ الى ٦ر٨٦ بليون دولار عام ١٩٨١ أي بزيادة بلغت نسبتها ٩٥٪ (أو يساوي حوالي ٣٣٪ من قيمة الصادرات). ثم تراجع هذا العجز الى أن وصلت قيمته ٥ر٨ بليون دولار في عام ١٩٨٨ ثم عاد وارتفع الى ٩ر١٩ بليون دولار في عام ١٩٨٩.

وتجدر الاشارة الى التحسن الذي طرأ في الميزان التجاري منذ عام ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٨٩ ، ونعتقد ان هذا التحسن يعود الى تبني الدول النامية لأسلوب التجارة المقابلة في تجارتها الخارجية، حيث ان هذه الفترة قد شهدت عقد الكثير من اتفاقيات التجارة المقابلة كما ذكرنا في الفصول السابقة، علاوة على ان الدول النامية قد عانت خلال هذه الفترة من نقص الموارد المالية وأزمة الديون، مما أثر سلبيا على قدرتها في تمويل مستورداتها، والنتيجة كانت انخفاض المستوردات مقابل الصادرات.

٣. ٣. ٣ المديونية الخارجية للدول النامية

لا زالت مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية من أهم المشكلات التي تواجه هذه الدول، وتشكل عبئا كبيرا على معدلات النمو في اقتصاديات تلك الدول، كما أنها تحد من قدرة تلك الدول في الحصول على قروض خارجية جديدة، والقيام بعمليات الأستيراد الضرورية اللازمة للتعجيل بالنمو الأقتصادي.

فنتيجة للعجز المستمر في الميزان التجاري للدول النامية منذ فترة الخمسينات، ورغبة من تلك الدول في تمويل ذلك العجز، فقد لجأت الى اقتراض مبالغ كبيرة من مصادر رسمية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٣ - ٣)

الميزان التجاري للدول النامية

بالمليون دينار

السنة	الصادرات	المستوردات	العجز التجاري	تغطية الصادرات للمستوردات %
١٩٧٥	٩٣,٩	١٣٨,٢	٤٤,٣-	٦٨
١٩٧٦	١١٣,٤	١٤٢,٤	٢٩,٠-	٨٠
١٩٧٧	١٣٤,٢	١٦٦,٥	٣٢,٣-	٨١
١٩٧٨	١٥٣,٦	١٩٥,٧	٤٢,١-	٧٨
١٩٧٩	١٩٦	٢٤٨,١	٥٢,١-	٧٩
١٩٨٠	٢٤٥,٨	٣٢٦,٣	٨٠,٥-	٧٥
١٩٨١	٢٦٢,٧	٣٤٩,٣	٨٦,٦-	٧٥
١٩٨٢	٢٥١,٧	٣١٤,١	٦٢,٤-	٨٠
١٩٨٣	٢٦٢,٥	٢٩٩,١	٣٦,٦-	٨٨
١٩٨٤	٢٩٥,٧	٣١٥	١٩,٣-	٩٤
١٩٨٥	٢٨٥,٩	٢٩٩,٥	١٣,٦-	٩٥
١٩٨٦	٢٩٨,٨	٣١١,٩	١٣,١-	٩٦
١٩٨٧	٣٧١,٣	٣٧٤,٢	٢,٩-	٩٩
١٩٨٨	٤٤٦,١	٤٥٤,٧	٨,٦-	٩٨
١٩٨٩	٤٨٩,٩	٥٠٩,٨	١٩,٩-	٩٦

المصدر : United Nations, Handbook of International Trade and Development Statistics, United Nations Publications, New York 1990, pp: 12-13.

١) الصادرات مقومة بأسعار التسليم على ظهر السفينة فوب (FOB) بينما المستوردات مقومة على أساس سيف (CIF) .

٢) باستثناء الدول النامية المصدرة للبترول.

٣) باستثناء دول أوروبا الشرقية والدول الإشتراكية. .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مثل الحكومات وبنوك التنمية الدولية المتعددة الأطراف، ومن مصادر غير رسمية مثل البنوك الخاصة في الدول المتقدمة. وقد قدر البنك الدولي اجمالي ديون الدول النامية قصيرة وطويلة الأجل للدول الصناعية بمبلغ ١١٩٠ بليون دولار في عام ١٩٨٧ ، أي بزيادة قدرها ٣ر٦٪ عن عام ١٩٨٦ (٤) .

ويلاحظ من الجدول رقم (٤-٣) مؤشرات المديونية الخارجية لمجموعة من الدول النامية، أن نسبة قيمة المديونية الخارجية الى الناتج المحلي الأجمالي قد وصلت الى أكثر من ٧٥٪ في عام ١٩٩٠ لمجموعة الدول الأفريقية النامية جنوب الصحراء، وكذلك الحال نسبة الدين الى صادرات تلك الدول بلغت ٣ر٣٥٩٪ لنفس السنة، وهذا الوضع يمثل خطورة كبيرة على النمو الأقتصادي في تلك الدول كما هو الحال في الدول الأخرى المثقلة بالديون. كما يتضح من ذلك الجدول أيضا أن نسبة مدفوعات الفوائد الى الصادرات تزيد عن ٢٥٪ في بعض السنوات في الدول المثقلة بالديون. وعلى هذا الأساس فان قضية الديون الخارجية أصبحت من أهم مظاهر الأختلالات الأقتصادية في الدول النامية، وفي الوقت الذي حاولت فيه الدول النامية التخفيض من مستورداتها بسبب حاجتها الى العملات الأجنبية لمقابلة أعباء الديون، تأثرت اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة سلبيا بسبب انخفاض صادراتها الى الدول النامية.

وقد طرأ تحسن طفيف في نسبة الديون الى الصادرات ونسبة خدمة الدين بالنسبة لبعض الدول النامية كما يتضح من الجدول رقم (٤-٣)، حيث انخفضت نسبة الديون الى الصادرات من ٩ر٣٤٤٪ عام ١٩٨٦ الى ٣ر٢٤٤٪ في عام ١٩٩٠ ، وكذلك الأمر فقد انخفضت نسبة مدفوعات الفوائد الى الصادرات من ٩ر٢٧٪ عام ١٩٨٦ الى ٣ر٢١٪ في عام ١٩٩٠ . وقد قامت بعض الدول المدينة باعادة جدولة ديونها بموجب اتفاقيات تم توقيعها مع الدائنين، كما حث نادي باريس للدول الدائنة على دراسة بدائل لمساعدة الدول النامية المدينة ذات الدخل المتوسط والمتدني أثناء اجتماع قمة الدول الصناعيةالذي عقد في هيوستون خلال شهر تموز ١٩٩٠ (٥) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤ - ٣)
مؤشرات المديونية الخارجية للدول النامية
للفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٠

(نسبة مئوية)

البيان	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الديون/ الناتج المحلي الإجمالي:						
الدول المثقلة بالديون *	٣٢,٨	٤١	٤٤,٩	٤٠,٤	٣٩,٢	٣٧,٢
الدول الإفريقية جنوب الصحراء **	٣٨,٦	٥١,٣	٦٦,٧	٦٩,٣	٧٣,١	٧٥,٧
الديون / الصادرات :						
الدول المثقلة بالديون	١٦٨,٢	٢٦٦,٦	٣٤٤,٩	٢٩٥,٥	٢٦٦,٧	٢٤٤,٣
الدول الإفريقية جنوب الصحراء	١٤٧,٥	٢١٣,٨	٣٠٣,٨	٣٣٨,٢	٣٤١	٣٥٩,٣
مدفوعات الفوائد / الصادرات :						
الدول المثقلة بالديون	١٦	٣١,١	٢٧,٩	٢٤,٨	١٨,٩	٢١,٣
الدول الإفريقية جنوب الصحراء	٧,٤	٩,٧	١٠,٢	١٠	١٠,١	١٢

المصدر : IMF, World Economic Outbook, Various Issues

* تشمل الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، تشيلي، كولمبيا، كوتيفوار، الأكوادور، المكسيك، المغرب نيجيريا، بيرو، الفلبين، أورجواي، فنزويلا، يوغسلافيا

** لا تشمل نيجيريا وجنوب افريقيا

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٣-٤ اتجاه معدل التبادل التجـــاري في غير صالح الدول الناميـــة

ذكرنا سابقا في هذا الفصل أن أحد مشكلات التجارة الخارجية في الدول النامية هو عدم استقرار أسعار الصادرات، وكان ذلك نتيجة تقلبات الطلب علـى منتجاتها، في الوقت الذي ترتفع فيه معدلات الزيادة في مستورداتها من الدول المتقدمة، مما يؤدي عن طريق تفاوت أسعار كل من الصادرات والمستوردات الى تحول شـروط التبادل التجاري لغير صالحها، وبالتالي انخفاض حصتها النسبية مـن التجـارة الخارجيـة. ويعنـي هذا التحول فـي معدلات التبادل التجاري أن الدول النامية تحصل على كميات أقل مـن السلع المستوردة مقابل قيمة محددة من صادراتها، كما أن الأنخفاض المستمر فـي معدل التبـادل الدولـي للـدول النامية مقابل الدول المتقدمة يؤدي الى تحويل الدخل من الدول النامية الى الدول المتقدمة.

يبين معدل التبادل الدولي العلاقة بين الصادرات والمستوردات، ويظهر مقدار ما يجب دفعه من الصادرات للحصول على كمية معينة من المستوردات، وعلى ذلك، فان معدل التبادل الدولي يكون مؤشرا يدل على ما اذا كان التبادل التجاري يتم في صالح دولة معينة أو في غير صالحها، ويسمى هذا المعدل بشروط المقايضةالصافية للتجارة (٦) Net Barter Terms of Trade . ولأيضاح ذلك نفرض أن المغرب تصدر فوسفات وتستورد القمح، فاذا زاد الطلب على الفوسفات لأدى ذلك الى ارتفاع سعره، ومن ثم فان المغرب يمكنها أن تستورد كمية اكبر من القمح بقيمة صادراتها المحددة من الفوسفات، ويكون معدل التبادل التجاري قد تحرك في صالحها.

وبذلك يمكننا القول بأن التبادل التجاري يكون في صالح دولة ما اذا استطاعت أن تحصل مقابل صادراتها على كمية أكبر من مستورداتها، ويتم ذلك من خلال مقارنة مستوى أسعار الصادرات بمستوى أسعار المستوردات، وبما أننا نستدل على مستوى الأسعار بالأرقام القياسية للأسعار، فانه يمكن ايجاد قيمة معدل التبادل السلعي الدولي من خلال المعادلة التالية(٧):

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معدل التبادل الدولي = الرقم القياسي لأسعار الصادرات X١٠٠ ٪
الرقم القياسي لأسعار المستوردات

فاذا كانت قيمة معدل التبادل الدولي أكبر من ١٠٠٪ فان شروط التبادل الدولي تكون في صالح الدولة المصدرة، ويعني ذلك أن أسعار الصادرات أعلى من أسعار المستوردات كما يشير أيضا الى ارتفاع مقدرة البلد على الأستيراد. أما اذا كانت قيمة المعدل أقل من ١٠٠٪ فهذا يدل على أن شروط التبادل في غير صالح الدولة المصدرة، ويعني ذلك أن أسعار الصادرات أقل من أسعار المستوردات، ويشير الى أنخفاض مقدرة البلد على الأستيراد، ويؤدي هذا الى تدهور شروط التجارة الخارجية لتلك الدولة.

وتشير الدلائل الأحصائية الى تدهور معدل التبادل للدول النامية، ويدل الجدول رقم (٥-٣) على انخفاض هذا المعدل خلال السنوات من عام ١٩٧٥ الى ١٩٧٩. ورغم التحسن الذي طرأ على معدل التبادل في الأعوام ١٩٨١، ١٩٨٢ الا أنه ما لبث أن ارتد ثانيا في السنوات التالية حتى وصل الى ٧٤٪ عام ١٩٨٩، ويعود التحسن الذي طرأ خلال العامين ١٩٨١، ١٩٨٢ على شروط التجارة لصالح الدول النامية الى التفوق الذي حدث في الأرقام القياسية لأسعار الصادرات عن الأرقام القياسية لأسعار المستوردات خلال نفس السنتين كما يتبين ذلك من الجدول رقم (٥-٣)، أما بالنسبة للتفوق في الأرقام القياسية لأسعار الصادرات يمكن أن يكون سببه ارتفاع الأسعار أو زيادة كمية التصدير من الدول النامية.

وتعود أسباب انخفاض معدل التبادل الدولي في الدول النامية الى ما يلي:-

١) انخفاض أسعار صادرات الدول النامية من المنتجات الأولية وذلك طبقا لتفسير النظرية الأنتاجية The Productivity Theory والتي ترى أن السبب في زيادة الأسعار في الدول المتقدمة يعود الى التطور الفني وكبر حجم مستويات الأعمال والأسواق وارتفاع الدخول نتيجة ارتفاع الأجور والأرباح والعوائد، وهذا الوضع عكس ما يحدث في الدول النامية من ضعف الدخول وصغر حجم المشروعات وانخفاض المستوى الفني وبالتالي عدم وجود مزايا الأنتاج واعتماد التصدير على عدد قليل من السلع (٨).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٥ - ٣)
الأرقام القياسية للتجارة الخارجية
وشروط التبادل التجاري السلعي للدول النامية*

١٩٨٠ = ١٠٠

السنة	للكميات		للأسعار		معدل التبادل الدولي **
	صادرات	مستوردات	صادرات	مستوردات	
١٩٧٥	٨٦	٧٢	٤٢	٥٨	٧٢
١٩٧٦	١٠٣	٧٨	٤٣	٥٨	٧٤
١٩٧٧	١٠٤	٨٦	٤٨	٦٤	٧٥
١٩٧٨	١٠٥	٩٠	٤٩	٧٢	٦٨
١٩٧٩	١٠٩	٩٠	٦٧	٨٥	٧٩
١٩٨٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨١	٩٥	١١٦	١٠٥	٩٦	١٠٩
١٩٨٢	٩٠	١١٨	٩٧	٩٣	١٠٤
١٩٨٣	٩١	١٠٩	٨٨	٩٠	٩٨
١٩٨٤	٩٦	١٠٩	٨٧	٩٠	٩٨
١٩٨٥	٩٣	١٠١	٨٥	٨٩	٩٧
١٩٨٦	١٠٨	١٠٠	٦٤	٩٠	٧١
١٩٨٧	١١٣	١٠٦	٧٣	٩٧	٧٥
١٩٨٨	١٢٦	١٢٢	٧٣	١٠٢	٧١
١٩٨٩	١٣٥	١٢٩	٧٨	١٠٦	٧٣

المصدر : United Nations, Handbook of International Trade and Development Statistics, United Nations Publications, New York, 1990, pp: 40-45

* لا تشمل الدول النامية دول الكتلة الشرقية والأشتراكية

** يشير معدل التبادل الدولي الى شروط التبادل التجاري السعري

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢) انخفاض طلب الدول المتقدمة على السلع والمنتجات الأولية، واذا كانت هناك زيادة في الطلب تكون بطيئة وهذا يحدث انخفاضا في معدل التبادل التجاري في الأجل الطويل، وذلك نتيجة للسياسة الداخلية للدول المتقدمة التي تستهدف تقييد الأستيراد على بعض منتجات الدول النامية، وزيادة انتاجها المنافس لمنتجات تلك الدول (٩).

٣) انتشار استخدام البدائل الصناعية لتحل محل بعض المنتجات الأولية، فقد أدى التقدم الفني والتطورات التكنولوجية الى استخدام ما هو حديث وخفيف في التركيب في الصناعات محل المواد الطبيعية، وهذا يؤدي الى تحقيق وفورات كثيرة في المنتجات الأولية وكميات المواد المستخدمة (١٠).

٤) انخفاض مرونة الطلب السعرية على المنتجات الأولية، فاذا توسعت الدول النامية في انتاجها وتصديرها من تلك المنتجات حسب مبدأ الميزة النسبية، فان النتيجة هي انخفاض الأسعار وحصيلتها، وهذا يؤدي الى انخفاض شروط التبادل التجاري للدولة النامية وتشير الدلائل الأحصائية أن مرونات الطلب على المنتجات الأولية تكون منخفضة تماما (١١) .

٥) ان المرونة الدخلية على صادرات الدول النامية منخفضة، وأن قيمتها أكبر بالنسبة للسلع الصناعية مقارنة مع المنتجات الأولية، وذلك لأن الأرتفاع في الدخل العالمي يسبب الزيادة في الطلب على السلع الصناعية (صادرات الدول المتقدمة) أكبر من الطلب على المنتجات الأولية (صادرات الدول النامية) وذلك بسبب التقدم التكنولوجي، واتساع الأحلال الصناعي محل المنتجات الأولية مثل المطاط الصناعي والبلاستيك وغيره في الدول المتقدمة (١٢) .

ويترتب على اتجاه معدل التبادل التجاري الدولي في غير صالح الدول النامية بعض الآثار السيئة التي تلحق بتلك الدول، ومن هذه الآثار اضعاف مقدرة الدول النامية على الأستيراد، وذلك على الرغم من أهمية المستوردات في تحقيق معدلات التنمية الأقتصادية، كذلك فان تقلب عائدات الصادرات مع تدهور شروط التبادل التجاري تجعل من التخطيط الأقتصادي في الدول النامية عملية صعبة خاصة في الدول التي تأخذ بنظام الأقتصاد الموجه،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأخيرا فان انخفاض معدلات التبادل الدولي في الدول النامية تؤدي الى زيادة العجز في الميزان التجاري وبالتالي زيادة حدة مشكلة ميزان المدفوعات بشكل عام.

تعتبر النقاط السابقة هي الأسباب الرئيسية التي تجعل شروط التبادل الدولي تعمل في غير صالح الدول النامية، رغم أن هذا الأتجاه المعادي لم يبرهن حسابيا وانما فسره الأقتصادي الأرجنتيني رول بريبتش (Raul Prebisch) ، وقال ان شروط التبادل التجاري تعمل في غير صالح الدول النامية، وقد لاقت رسالته هذه قبولا واسعا في دول العالم الثالث وأماكن أخرى كثيرة، وكان من نتائجها اقامة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (UNCTAD) الأنكتاد، الذي ما زال يعمل ويعلن بأن شروط التجارة الدولية في غير صالح الدول النامية(١٣) . وقد أكدت الدول النامية خلال المؤتمرات المتعاقبة على هذا التدهور المستمر في شروط تجارتها ومطالبتها للدول المتقدمة بالبحث عن حلول ايجابية لتحسين معدلات التبادل واعطائها فرصا أكبر لتصريف منتجاتها بأسعار مجزية، وكميات مضطردة، لزيادة حصيلة صادراتها ودعم عمليات التنمية الأقتصادية.

مما تقدم نستخلص أن الدول النامية تعاني من مشكلات متعددة بسبب السمات المميزة لتجارتها الخارجية، بالاضافة الى ما تتخذه الدول المتقدمة من سياسات تجارية تجاه هذه الدول، وأن الدول النامية ما زالت مقتنعة تماما بأن سوء شروط تجارتها يضر باقتصادياتها، وأن معظم أو كل مزايا التبادل التجاري تجنيها الدول المتقدمة، ولذلك أصبحت هذه الدول تهاجم نمط التخصص ونمط التبادل التجاري الذي تحدده عوامل السوق، وأصبح بحثها عن أساليب تجارية غير تقليدية تعمل على تحسين معدلات تبادلها التجاري مع الدول المتقدمة، وتساهم في علاج مشكلاتها التجارية، وهذه الأستيراتيجية تتم من خلال فتح أسواق جديدة أمام منتجاتها، وزيادة استثمار رؤوس الأموال الأجنبية، وتطوير الصناعات المحلية واحلالها محل المستوردات، وتمويل مستورداتها بواسطة صادراتها، وزيادة الأتفاقيات التجارية الدولية، وتحسين آليات تحويل التكنولوجيا الحديثة، أما عن الأساليب التجارية الحديثة التي تبنتها الدول النامية للمساعدة في حل مشاكلها فهي التجارة المقابلة بأنماطها المختلفة التي سوف نتناولها بالدراسة في الموضوع التالي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٤ تطبيقات التجارة المقابلة في الدول النامية

تحدثنا سلفا عن المشكلات الأساسية التي تعترض عمليات التبادل التجاري في الدول النامية من خلال عوامل السوق ومذهب حرية التجارة، ورأينا كيف يؤثر اتجاه معدلات التبادل في غير صالح الدول النامية على انخفاض حصيلة صادراتها وإضعاف مقدرتها على الإستيراد، وزيادة العجز التجاري وعجز ميزان المدفوعات، وزيادة الديون وإعاقة التنمية الإقتصادية بشكل عام. وفي هذا الخصوص إضطرت الدول النامية إلى تطبيق التجارة المقابلة، حيث وجدت في هذه التجارة العديد من الحلول لمشكلاتها التجارية والتي نتناولها بالتحليل كما يلي:-

٣-٤-١ التجارة المقابلة وأسعار صادرات الدول النامية

إن إنخفاض أسعار صادرات سلع الدول النامية كان له أثرا كبيرا في الإتجاه نحو التجارة المقابلة، خاصة في الدول التي تعتمد على تصدير منتج واحد، وأن عددا كبيرا من الدول النامية يعتمد على المنتجات الأولية لأكثر من ٥٠٪ من صادراتها(١٤)، وقد أدت تقلبات الأسعار ودورات انخفاضها المتكررة الى تخفيض حصيلة الصادرات وبالتالي اعاقة التنمية الأقتصادية فيها. وهذا الوضع قد سبب التدهور في معدلات التبادل الدولي للدول النامية، واضطرت على أثره الى الأقتراض لتمويل زيادة تكاليف مستورداتها، وعندما وجدت تلك الدول صعوبة في الحصول على قروض اضافية، اتجهت الى أسلوب التجارة المقابلة كي تعمل على استخدام منتجاتها في التصديركضمان للحصول على مستورداتها الضرورية.

وتستطيع الدول النامية حل مشكلة أسعار صادراتها باستخدام أسلوب التجارة المقابلة من خلال تمويل مستورداتها مقابل صادراتها من المنتجات الأولية، بحيث يؤدي ذلك الى تحسين شروط تجارتها، كما يجب على الدول النامية أن لا تقبل التجارة في بعض السلع التي تحتاجها الدول المتقدمة الصناعية الا من خلال التجارة المقابلة، وربط هذه السلع مع سلع أخرى جديدة يصعب وجود أسواق تصدير لها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع أن الدول النامية تشجع تصدير سلعها الصناعية والمنتجات الأخرى غير التقليدية من خلال التجارة المقابلة، الا أنها تواجه بمشكلة النقص في توفير السلع المطلوبة لمقابلة المستوردات، حيث يفضل الشركاء التجاريون في الدول الصناعية تقديم مجموعات كثيرة من المنتجات في التجارة المقابلة حتى تتسع فرصة الأختيار منها، وبالتالي يسهل الطريق أمام الشركات التجارية أو تجار السلع في الأسواق العالمية من تصريف سلع التجارة المقابلة المصدرة من قبل الدول النامية، والتي يخشى من قلة جودتها وصعوبة اعادة بيعها من قبل الشركاء التجاريين(١٥).

وترفض بعض الدول النامية أن تعرض منتجاتها الأولية التي تستطيع بيعها نقدا في التجارة المقابلة، وذلك لحاجتها الى حصيلة هذه الصادرات النقدية لسداد ديونها، كما تحاول بعض الدول تشجيع صادراتها من المنتجات الأولية من خلال التجارة المقابلة للحفاظ على مستويات معينة من الإنتاج والبيع في أسواق جديدة في الدول المتقدمة(١٦).

وبناء على ما سبق، يمكن القول، أن الدول النامية لا تملك أحكام الرقابة على الأسواق الخارجية، ولا فرصة زيادة أسعار منتجاتها الأولية، وذلك بسبب تحكم الدول الصناعية المتقدمة في طلب المواد الأولية، والتحكم في أسعارها، فإن على الدول النامية تشجيع عقد إتفاقيات التجارة المقابلة وخاصة مع الدول المستهلكة لمنتجاتها الأولية بحيث تؤدي هذه الإتفاقيات إلى تحسين معدل التبادل التجاري وذلك عن طريق العمل على تجنب الإفراط في الإنتاج بكميات كبيرة من السلع الأولية التي لا يمكن تصريفها، حيث أن الإنتاج الكثير من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض الأسعار، أما تنظيم الإنتاج والعرض فمن شأنه أن يحقق مستوى مناسبا من الأسعار لمنتجات الدول النامية، كما نشير هنا أيضا الى أن الدول النامية معنية بمواصلة جهودها مع الدول المتقدمة بشأن الغاء القيود على المستوردات من المنتجات الأولية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٤-٢ مشكلات تصدير المنتجات الصناعية في الدول النامية كتطبيق للتجارة المقابلة

رأينا فيما سبق كيف أن الدول النامية تعاني من عدم استقرار أسعار صادراتها من المنتجات الأولية، وأن الدول الصناعية لا ترغب في فتح أسواقها للمنتجات الأولية حتى لا تضحي بمصلحة دولة أخرى متقدمة تحتل الصادرات من المنتجات الأولية فيها نصيبا كبيرا، وكذلك اصرار الدول الصناعية المتقدمة على حماية القطاع الزراعي لإعتبارات سياسية واجتماعية تتعلق بحماية المزارعين والخوف على مصالحهم(١٧).

لذلك فان اعتماد الدول النامية على المنتجات الأولية وجهودها نحو زيادة هذه المنتجات والعمل على رفع أسعارها، وعقد الأتفاقيات بشأنها لا يشكل الحل النهائي والأساسي لمشكلات التجارة الخارجية في تلك الدول، اذ يكمن الحل الأساسي في تنويع هيكل اقتصاديات الدول النامية عن طريق الإرتكاز على التصنيع، وانشاء الصناعات التصديرية بالاضافة الى صناعات تستهدف إحلال المنتجات المحلية محل المستوردات، وتصدير جانب من هذه الصناعات الى الدول الصناعية المتقدمة اما بغرض الحصول على العملات الأجنبية، أو مقابل تمويل مستورداتها من الآلات والمعدات الرأسمالية اللازمة للإنتاج منها.

وتزداد فرص النجاح للدول النامية في تنمية صادراتها من السلع الصناعية في التجارة المقابلة، اذا وافقت الدولة المتقدمة وهي الشريك في التجارة المقابلة على قبول السلع الصناعية أكثر من السلع الأخرى وذلك من خلال اتفاقيات الشراء المقابل، ويكون الوضع أفضل اذا كان بين الأطراف المتبادلة مشروعات مشتركة، تتمكن الدولة النامية من خلالها الحصول على الخبرة في انتاج منتجات جديدة، وتحسين المنتجات القائمة، والدخول الى أسواق تصدير جديدة بمساعدة الدولةالصناعية الشريك في التبادل(١٨).

وان استيراتيجية الدولة النامية في التجارة المقابلة يجب أن تأخذ في الأعتبار أن تنويع الصادرات هو الهدف الأساسي، وأنها لا تستطيع الأعتماد فقط على الدخل من صادرات المنتجات الأولية، والتي تتقلب اسعارها باستمرار، لذلك ترغب كل الدول النامية في التصنيع

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والصادرات من السلع الصناعية كجزء رئيسي من عملية التصنيع، من خلال الاصرار على شراء المستوردات من الدول المتقدمة فقط من خلال اتفاقيات للتجارة المقابلة تتضمن سلع مصنعة في الدول النامية.

أن السياسة الحمائية التي تفرضها الدول المتقدمة تعتبر عائقا قويا أمام نمو صادرات الدول النامية من المنتجات الصناعية، لكن مشاكل التصدير في هذه الدول لا تعود فقط الى السياسة الحمائية في الدول الصناعية، بل هناك مشاكل داخلية كثيرة تعيق عمليات التصدير(١٩) وفي نفس الوقت تعتبر مبررات لأستخدام التجارة المقابلة وهي:-

١) الجودة الرديئة للمنتجات الصناعية التي يتم تصديرها الى أسواق الدول الصناعية، وهذا يعود الى عدم كفاية مراقبة الجودة، وانخفاض معدلات المعيشة في الدول النامية، حيث يمكن قبول منتج معين في السوق المحلي، لكن لا يمكن تسويقه في أسواق الدول الصناعية، أما في حالة تطبيق نمط التجارة المقابلة الخاص باقامة مشروعات مشتركة، فيمكن للشريك الأجنبي وضع اجراءات كافية لمراقبة الجودة والنوعية وتوفير التدريب الفني للمدراء والعاملين والمنتجين في الدول النامية.

٢) استخدام طرق فنية قديمة أو تكنولوجيا غير متقدمة في عمليات انتاج السلع الصناعية، ولكن تستطيع الدول النامية نقل تكنولوجيا حديثة من الدول المتقدمة عن طريق التجارة المقابلة، وبالتالي يتم تحسين جودة الانتاج.

٣) التكلفة العالية للطاقة المستخدمة في الأنتاج الصناعي، وهذه التكلفة العالية ربما تحد من انتاج الكميات المطلوبة والمتوقعة من المنتجات الصناعية المطلوبة للتصدير، وبالتالي تعمل على تقييد تنمية الصادرات، ولكن من خلال التجارة المقابلة، يستطيع الشريك الأجنبي أن يقدم معدات تخزين الطاقة، أو طاقة صناعية ذات كفاءة عالية.

٤) نقص مهارات التسويق الدولية، حيث لا يتوفر لدى المصدرين في كثير من الدول النامية الخبرة والكفاءة والتدريب والدراية بأبحاث الترويج عن منتجاتهم في الأسواق الخارجية،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولذلك تقدم الشركات الغربية الخدمات الترويجية والتسويقية للدول النامية من خلال التجارة المقابلة.

٥) نقص حوافز التصدير، بالاضافة الى اتباع سياسات من شأنها الحد من عمليات التصدير، اذ أن الاعفاءات الضريبية ومنح اعانات التصدير غير كافية في الدول النامية ولا تشجع على زيادة الصادرات، كما أن اجراءات الترخيص المعقدة، وقواعد اعادة العملة الأجنبية من شأنها أيضا تقييد عمليات التصدير. أما في حالة صفقات التجارة المقابلة فان الحكومات تقدم حوافزخاصة للصادرات لأتمام الصفقات التجارية لتنفيذ التزاماتها حسب الأتفاقيات الثنائية التي تم توقيعها مع الدول الأخرى.

وخلاصة لما سبق، فإن المشكلات التي تواجه الدول النامية في تصدير منتجاتها الصناعية، يمكن التغلب عليها، أو التخفيف من حدتها على الأقل بتطبيق التجارة المقابلة، فعلى سبيل المثال نقل التكنولوجيا من خلال التجارة المقابلة يمكن حل كثير من مشاكل جودة المنتج، وتحسين مهارات التسويق تمكن الدول النامية من المشاركة بنجاح في تجارة الصادرات التقليدية بعد اتمام عمليات التجارة المقابلة، ولذلك تعتبر التجارة المقابلة حافزا مهما للصادرات من المنتجات الصناعية.

٣-٤-٣ ممارسات التجارة المقابلة في بعض الدول النامية

كثير من الدول النامية لا تستطيع تمويل استيراد المواد الأساسية الا عن طريق التبادل التجاري، فارتفاع الدين الخارجي، ونقص العملة الأجنبية في البلاد النامية مع انخفاض أسعار منتجاتها الأولية قد أعاق التنمية الأقتصادية فيها، فكانت التجارة المقابلة هي الطريق البديل لمقابلة النقص في العملات الأجنبية والتخلص من شروط التجارة السيئة التي تحد من صادرات هذه الدول، كما أن التجارة المقابلة تعمل على توسيع أسواق صادراتها في الغرب خاصة للسلع المصنعة ونصف المصنعة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد مارست الدول العربية التجارة المقابلة منذ زمن بعيد على مستوى الحكومات بسبب الضغوط المالية على اقتصادياتها، ووجود مجموعة كبيرة من الصناعات المحلية والمواد الخام القابلة للتصدير، وقد تزايد استخدامها بشكل ملحوظ منذ الثمانينات بعد أزمة الديون الخارجية لدى الدول النامية، وأصبحت عاجزة حتى عن تسديد خدمة الدين. وتطورت التجارة المقابلة بين الدول العربية والدول الأسلامية الأخرى، وقد ساعد على ذلك تأسيس دائرة للتجارة المقابلة وتمويلها في البنك الأسلامي للتنمية الدولية (IDB) ، وإقامة وكالة مساعدة في نشاط هذه التجارة في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية بغرض تشجيع اتفاقيات التجارة الثنائية واستثمار رؤوس الأموال العربية في مشاريع تنمية في دول إفريقية غير عربية ودول جنوب شرق آسيا وذلك لتقوية الروابط الأقتصادية بين الدول العربية وهذه المناطق(٢٠).

ومما ساعد أيضا على انتشار ترتيبات التجارة المقابلة استعمال البترول في تمويل العقود الضخمة ومستوردات وسائل الدفاع والسلع الأستيراتيجية، وكذلك التنوع المتزايد في المنتجات الصناعية للدول العربية وعرض مجموعة كبيرة منها للتبادل التجاري. وقد كانت مادة البترول في الثمانينات من أكثر السلع تداولا في التجارة المقابلة من حيث القيمة، وهذا نتج في الأساس من ضعف أسعار البترول والذي أدى الى صعوبات مالية في بعض الدول المنتجة، وبسبب ضعف السوق البترولية حاول المنتجون المحافظة على حصصهم السوقية من خلال اللجوء الى نظام التجارة المقابلة بدلا من الدفع النقدي، حيث تم عرض النفط مقابل تمويل خطط التنمية والمشاريع الأنتاجية، وتمويل مستوردات المعدات العسكرية ومشاريع الطاقة والتكنولوجيا الحديثة، اضافة الى استخدام عائدات بيع كميات من النفط لتسديد جزء من الديون الخارجية كما حدث مع العراق في توريد البترول لتسديد ديون تجارية للدول الصناعية، وتمويل مشاريعه الصناعية من خلال ابرام اتفاقية في عام ١٩٨٩ تتعلق بوضع عائدات بيع صادرات العراق النفطية في حساب ائتماني (Escrow Account) لدى بنك طوكيو لتسديد ديون متأخرة للشركات اليابانية، ودفع تكاليف نقل البترول عبر خط أنابيب العراق – البحر الأحمر(٢١).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونرى من المفيد هنا أن نستعرض ممارسات التجارة المقابلة في عدد من الدول العربية والدول النامية، مركزين البحث على أسباب تطبيق التجارة المقابلة، والمنتجات المتاحة للتجارة المقابلة، وبعض الأتفاقيات التي عقدتها في هذا الشأن واستند اختيارنا لهذه الدول على عدد من الأمور أهمها التشابه الكبير بين اقتصادياتها والأقتصاد الأردني كدول نامية ترغب في زيادة صادراتها وتحسين وضع ميزانها التجاري، وتشجيع عملية التصنيع، وتحسين معدلات التبادل التجاري، كما أن هذه الدول تتشابه في حاجتها الى العملات الأجنبية لتسديد ديونها الخارجية وخدمتها، وتمويل مستورداتها الضرورية، والحصول على تكنولوجيا حديثة لمشاريعها التنموية، وهذه الدول هي جمهورية مصرالعربية والعراق من الدول العربية والبرازيل لكونها من الدول النامية النشطة في هذا المجال والتي وقعت في مشكلة المديونية الخارجية.

أ) التجارة المقابلة في جمهورية مصر العربية

ان لجمهورية مصر العربية تاريخ طويل في صفقات التجارة المقابلة، ومعظم هذه الصفقات كان من نوع اتفاقيات التقاص الثنائية والتي كانت تتم من خلال القطاع العام في مصر مع دول الكتلة الشرقية، وكانت تتم هذه الأتفاقيات على مستوى الحكومات، كما أنه لم تكن هناك حوافز خاصة لتشجيع التجارة المقابلة في القطاع الخاص وقد أصبحت التجارة المقابلة القائمة على اتفاقيات التقاص الثنائية جزءا مهما من تجارة مصر الخارجية منذ الخمسينات، وكنتيجة للأزمة المالية التي حدثت في السبعينات (٢٢) وضعت مصر عددا من الأنظمة والتعليمات تتعلق بالتجارة الخارجية، وكان أحد هذه الأنظمة هو انهاء العمل تدريجيا بنظام اتفاقيات الدفع حتى يمكن الاستيراد بأفضل الشروط والأسعار والتعامل مع جميع دول العالم.

ورغم أن مصر لم تصدر تشريعات بصورة رسمية تنظم العمل بالتجارة المقابلة، الا أن هناك مفهوم واضح بين المسؤولين في الحكومة والقطاع العام لتشجيع التجارة المقابلة كلما كان ممكنا، وأن وزارة الأقتصاد والتجارة الخارجية هي التي تصدر الأنظمة والأرشادات الرسمية التي تحكم أنواع صفقات التجارة المقابلة، وذلك بالتعاون مع سلطات الجمارك والبنك

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المركزي المصري، كما يتم تشكيل لجان حكومية خاصة أثناء المفاوضات حول الطلبات والعروض المقدمة للعمل بالتجارة المقابلة.

وقد تنوعت أشكال التجارة المقابلة التي أخذت بها مصر في بداية الثمانينات من اتفاقيات التقاص الثنائية مع دول الكتلة الشرقية والصين والأردن، الى اتفاقيات الشراء المقابل مع بعض الدول في أوروبا الشرقية والغربية وبعض الدول النامية، كما عقدت اتفاقيات المقايضة مع الدول العربية بجانب دول أخرى كثيرة، وكذلك اتفاقيات اعادة الشراء مع بعض الدول الصناعية المتقدمة تمثلت في عقود البحث والتنقيب عن البترول والمعادن وإقامةالمشروعات الصناعية المشتركة، ونقل التكنولوجيا.

واستخدمت مصر التجارة المقابلة كوسيلة لتحسين ميزانها التجاري والحفاظ على احتياطياتها من العملات الأجنبية، والمساعدة في تحسين أوضاعها الأقتصادية بشكل عام. وترجع أهمية تحقيق هذه الأهداف الى وجود خطط التنمية الطموحة، والنموالمضطرد في عدد السكان الذي يزيد من عمليات الأستهلاك المحلي، والمستوردات من السلع الغذائية الضرورية مثل القمح، وكذلك مستوردات السلع الرأسمالية والأنتاجية اللازمة لتشجيع قاعدة التصنيع وتزداد المستوردات بمعدلات كبيرة تفوق الزيادة في الصادرات، حيث بلغت قيمة المستوردات السلعية ٧٤٤٣ مليون دولار أمريكي، في حين بلغت قيمة الصادرات السلعية ٣١١٤,٦ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٧ ، كما أن مصر تعاني من وجود عجز متراكم في ميزانها التجاري منذ فترة طويلة، وقد كان هذا العجز ٣٧١٥ مليون دولار في عام ١٩٨٢، ارتفع الى ٥٣٨٥,٤ مليون دولار في عام ١٩٨٤ ، ثم عاد الى مبلغ ٤٣٢٨ مليون دولار في عام ١٩٨٧ (٢٣) وذلك بسبب اعتماد مصرعلىعدد قليل من السلع في التصديرأهمها القطن والبترول. الا أن الأنخفاض الشديد في أسعار البترول في الثمانينات أدى الى انخفاض دخل مصر من صادرات هذه المادة، بالاضافة الى زيادة الأستهلاك المحلي منها، وكنتيجة لهذا الوضع السيء في الميزان التجاري بسبب الزيادة المستمرة في مستوردات مصر، تراكمت الديون الخارجية حيث بلغت ٤٠٢٦٤ مليون دولار في عام ١٩٨٧ وخدمتها ١٤٩٥ مليون دولار لنفس السنة(٢٤)، والتي يجب أن تدفع بالعملات الأجنبية، وبسبب تخصيص نسبة كبيرة من عائدات الصادرات بالعملة الأجنبية لتسديد جزء من تلك الديون الخارجية،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انخفضت القدرة على تمويل استيراد الحاجات الأساسية، وكنتيجة للمشاكل السابقة التي تعاني منها مصر، اضطرت الى التوسع بشكل كبير في تطبيق معظم أنماط التجارة المقابلة لتمويل المشتريات الرئيسية وتنمية الأقتصاد المصري.

وأهم المنتجات المصرية المتاحة للتجارة المقابلة هي القطن، البترول، المنسوجات، الفواكه والخضروات، الألمنيوم، الأسمنت، الفوسفات، الجلود، قطع السيارات.

ومن الأمثلة على صفقات التجارة المقابلةالتي عقدتها جمهورية مصر العربية ما يلي:-

١) الدولة الشريك : اسبانيا (٢٥)
المستوردات : القمح والدقيق
الصادرات : القطن
القيمة : غير محددة
السنة : ١٩٥٣
المدة : غير محددة
النوع : اتفاقية تقاص ثنائية

٢) الدولة الشريك : العراق (٢٦)
المستوردات : ٢٠٠٠٠٠ طن من البترول كل سنة
الصادرات : سيارات وباصات شركة النصر المصرية
القيمة : غير محددة، ولكن يتم تحصيل ٢٥٪ من الصادرات نقدا
السنة : ١٩٧٠
المدة : ٣ سنوات
النوع : اتفاقية مقايضة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣) الدولة الشريك : تشيكوسلوفاكيا (٢٧)

المستوردات : الات زراعية وأخشاب

الصادرات : القطن والمنسوجات

القيمة : ٥٠ مليون دولار أمريكي

السنة : ١٩٨٣

المدة : غير محددة

النوع : تجارة مقابلة

٤) الدولة الشريك : رومانيا(٢٨)

المستوردات : حديد البناء، الخشب، قطع غيار تراكتورات، ورق الصحف، اسمنت

الصادرات : القطن، منسوجات، مستحضرات طبية

القيمة : ٨٤ مليون دولار أمريكي سنويا

السنة : ١٩٨٥

المدة : غير محددة

النوع : اتفاقية تقاص ثنائية

٥) الدولة الشريك : الأردن(٢٩)

المستوردات : (٥ر١) مليون طن اسمنت

الصادرات : (١٠٠٠٠ - ١٥٠٠٠) طن أرز

القيمة : غير محددة

السنة : ١٩٨٦

المدة : غير محددة

النوع : اتفاقية تقاص ثنائية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب) التجارة المقابلة في العراق

استخدمت التجارة المقابلة في العراق منذ الستينات والسبعينات، خلال فترة تأمين صناعة البترول، وقد قامت الحكومة بعقد صفقات التجارة المقابلة بغرض المساعدة في تسويق البترول والحصول على سلع أجنبية وتكنولوجيا حديثة. ورغم أن العراق لم يكن لديه الرغبة في التجارة المقابلة، الا أن طول فترة الحرب مع ايران أوجدت الضرورة الى التجارة المقابلة للحصول على المستوردات الضرورية مثل المواد الغذائية والمعدات والسيارات والمواد اللازمة للتصنيع(٣٠)، وبالاضافة الى استخدام التجارة المقابلة بالبترول كوسيلة للأستيراد، فقد تم استخدامها كوسيلة للتقليل من ديون العراق الضخمة غير المدفوعة، حيث وافقت دول مثل فرنسا وايطاليا وغيرها على قبول البترول كحل لتسديد الديون المستحقة، كما كانت وسيلة أيضا للدفع الى الشركات الأنشائية والموردين للمصانع التي ما زالت تحت التنفيذ. وقد لجأ العراق بكثرة الى اتفاقيات التجارة المقابلة خلال السنوات الأخيرة بسبب حاجته الى التمويل، وتطور مشاريع التنمية وتوسيع الخدمات الأجتماعية والطاقة وهندسة المناجم والمصافي وتحريك عملية الأقتصاد بشكل عام.

وبشأن الأنظمة والقوانين الحكومية الخاصة بالتجارة المقابلة، فان العراق لم يصدر أية أنظمة أو تشريعات تحكم عملية التجارة المقابلة، وأن القرارات الخاصة بها تتم على مستوى كل من وزارة التجارة ووزارة البترول بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي. وأهم المنتجات العراقية المتاحة للتجارة المقابلة هي البترول، الكبريت، السجاد والحرامات، المواد البلاستيكية، التمور.

ومن الأمثلة على صفقات التجارة المقابلة التي عقدها العراق ما يلي:-

١) الدولة الشريك : البرازيل (٣١)

المستوردات : السيارات

الصادرات : البترول

القيمة : ٦٣٠ مليون دولار أمريكي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السنـة : ١٩٨٤

المـدة : غير محددة

النـوع : مقايضة بترول

٢) الدولة الشريك : البرازيل(٣٢)

المستوردات : مدرعات وصواريخ

الصـــادرات : البترول

القيمـة : ٢٠٠ مليون دولار أمريكي

السنـــة : أواخر ١٩٨٤

المـدة : غير محددة

النـوع : مقايضة بترول

٣) الدولة الشريك : جنوب افريقيا

المستوردات : أمونيوم ومعدات عسكرية

الصـــادرات : بترول

القيمـة : بليون دولار أمريكي

السنـــة : أواخر ١٩٨٥

المـــدة : غير محددة

النـــوع : مقايضة

٤) الدولة الشريك : الأردن(٣٣)

المستوردات : عقود خدمات تعليم ونقل

الصـادرات : البترول

القيمـــة : ١١٠ مليون دولار

السنة : ١٩٨٤

المـدة : غير محددة

النـوع : مقايضة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥) الدولة الشريك : الأردن(٣٤)

المستوردات : منتجات زراعية وأنسجة قطنية وبوتاس

الصـادرات : البترول ومنتجات غير نفطية

القيمـة : ٧٠٠ مليون دولار أمريكي

السنـة : كانون أول ١٩٨٥

المـدة : غير محددة

النـوع : مقايضة

جـ) **التجارة المقابلة في البرازيل**

لقد استخدمت البرازيل نظام التجارة المقابلة كجزء من سياستها التجاريـة منذ عدد من السنوات وذلك لخلق توازن في تجارتها الثنائية، لكن ليس للبرازيل أي تشريعات خاصة بالتجارة المقابلة، وان نشاط التجارة المقابلة الذي حدث في الماضي، هو ما زال مستمرا من حيث سلطة البنك المركزي في تنظيم هذه التجارة، واعتبارها أداة تجاريـة غير قانونية، وأن طلبات رخص الاستيراد الخاصة بها يجب أن تتم على أساس حالة بحالة (٣٥) . وتستخدم التجارة المقابلة في البرازيل من أجل زيادة صادرات السلع والسلع المصنعة، وتوفير العملات الأجنبية، والحفاظ على توازن الحساب التجاري.

أما بشأن دور القطاع الخاص في عقد صفقات التجارة المقابلة، فهو قليل جدا، وأن اجراءات الحصول على الموافقة تشمل تقديم العروض كتابيا الى الجهات المعنية والبنك المركزي لفحص كل عرض من وجهة النظر التجارية وطبقا للمعايير التالية(٣٦):-

١) بحث ما اذا كان الأستيراد المقترح مسجل في برنامج الأستيراد السنوي ومصدق عليه من الجهات المسؤولة.

٢) ما اذا كانت السلعة المصدرة لها سوق تصدير جاري الآن.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣) ما اذا كان الأستيراد المقترح متوفر في البلد الآن.

٤) ما مدى الحاجة الى السلعة المقترح استيرادها.

وتفضل الجهات المسؤولة أن تصدر الموافقة على العقود التي تشمل استيراد منتجات ذات أولوية عالية، ولا يمكن الحصول عليها داخليا كالبترول ومشتقاته وسلع العناية بالصحة والمعدات العلمية والفنية، وبالأضافة الى هذه السلع فقد حصلت البرازيل من خلال التجارة المقابلة على الذرة، والأقمار الصناعية، والطائرات، ولذلك فإن ٣٠٪ من تجارة البرازيل تتم من خلال اتفاقيات التقاص الثنائية مع دول أوروبا الشرقية مثل بولندا، والمجر، وبلغاريا، ورومانيا، والمانيا الشرقية (٣٧) .

وأهم المنتجات البرازيلية المتاحة للتجارة المقابلة هي المواد الغذائية، البتروكيماويات، السيارات، السكر، التبغ، زيت فول الصويا،الكاكاو،الخشب، الورق، العصائر، القهوة، المواد الخام (٣٨).

ومن الأمثلة على صفقات التجارة المقابلة التي عقدتها البرازيل(٣٩) ما يلي:-

١) الدولة الشريك : ايران
المستوردات : بترول خام
الصادرات : منسوجات، أدوات فنية، الات زراعية، حديد، زيت فول الصويا، كمبريسورات.
القيمة : بليون دولار أمريكي
السنة : ١٩٨٣
المدة : غير محددة
النوع : اتفاقية تقاص ثنائية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢) الدولة الشريك : العراق(مع شركة فولكس واجن- البرازيل)

المستوردات : بترول

الصادرات : سيارات

القيمة : ٦٣٠ مليون دولار أمريكي

السنة : ١٩٨٤

المدة : غير محددة

النوع : اتفاقية مقايضة بترول

٣) الدولة الشريك : جمهورية المانيا الفيدرالية (شركة فيروستال)

المستوردات : بناء غواصتين، الأولى يتم تجهيزها في ألمانيا، والثانية في البرازيل مع تحويل تكنولوجيا.

الصادرات : معدن الحديد

القيمة : ٢٠٠ مليون دولار أمريكي قيمة معدن الحديد

السنة : ١٩٨٤

المدة : غير محددة

النوع : تبادل تجاري وانتاج مشترك

٤) الدولة الشريك : الولايات المتحدة

المستوردات : الكحول

الصادرات : دبس السكر Molasses

القيمة : غير محددة

السنة : ١٩٨٥

النوع : مشروعات مشتركة Joint Ventures

٥) الدولة الشريك : ماليزيا

المستوردات : ٩٠٠٠٠ برميل بترول خام سنويا

الصادرات : كيماويات، أطعمة، معدات نقل، الات، معدن الحديد

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القيمـة : ٢٧ مليون دولار أمريكي

السنـة : ١٩٨٥

المـدة : غير محددة

النـوع : اتفاقية مقايضة بترول

الخلاصـــة

نستخلص من استعراضنا لنظام التجارة المقابلة في الدول النامية، أن العديد من هذه الدول قد أخذ بأسلوب التجارة المقابلة، ولكن بدرجات متفاوتة وبطرق مختلفة تحت مظلة الحماية من آثار سوء معدلات التبادل التجاري، ومشكلات التجارة الخارجية بشكل عام، وقد رأينا أن معدلات التبادل التجاري تعمل في غير صالح الدول النامية نتيجة العلاقة السائدة بين أسعار المنتجات الأولية، من ناحية، وأسعار المنتجات الصناعية التحويلية من ناحية أخرى، اذ أن الزيادة في أسعار صادرات الدول النامية هي دون مستوى الزيادة في أسعار مستورداتها من الدول المتقدمة.

ويمكننا القول أن أسباب زيادة ممارسات التجارة المقابلة في الدول النامية تعود الى الأمور التالية:-

١) تساعد التجارة المقابلة في تحسين شروط التجارة الخارجية للدول النامية من خلال ربط صادراتها بمستورداتها من السلع الصناعية من الدول المتقدمة مما يؤدي الى حل مشكلة أسعار صادرات المنتجات الاولية التي تشكو منها الدول النامية.

٢) قيام بعض الدول المصدرة للبترول باخفاء سعر البيع وتجنب العمل بحصص الأنتاج من خلال استخدام نظام التجارة المقابلة لمقايضة البترول بمستلزمات الأنتاج والسلع الضرورية الأخرى.

٣) قيام الدول النامية المدينة بتسديد بعض ديونها التجارية بالدفع بواسطة المنتجات الأولية والسلع الأخرى، كما حدث في استخدام مصر لمحصول القطن، واستخدام الجزائر لمادة الفوسفات،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقيام العراق بتسوية ديونها التجارية مع الشركات الألمانية واليابانية بتوريد النفط الخام من العراق (٤٠).

٤) قيام الحروب في منطقة الشرق الأوسط، ورغبة الدول في الحصول على الأسلحة والسلع الأستيراتيجية، وقطع غيارها وصيانتها، قد ساعد على ابرام كثير من اتفاقيات التجارة المقابلة، فقد حصلت العراق على معدات حربية من فرنسا بمبلغ بليون دولار أمريكي مقابل الدفع بالنفط منذ بداية حرب ايران/العراق (٤١).

٥) زيادة التضامن بين الدول الأسلامية، والرغبة في اقامة علاقات ثنائية تهدف الى التكامل الأقتصادي والتجاري بين الدول الأسلامية، آخذة في الأعتبار استثمار الأموال العربية في هذه الدول، وتأسيس المؤسسات المالية الأسلامية، ونبذ الفوائد الربوية على قروض الأستيراد، كل هذه الأجراءات ساعدت على نموأشكال التجارة المقابلة، مما جعل البنك الأسلامي للتنمية الدولية يؤسس دائرة خاصة لتمويل صادرات الدول الأسلامية. وقد أشار وزير التجارة الأيراني الى ذلك في حديث بخصوص التعاون الأقتصادي الأسلامي في عام ١٩٨٤ ، وقال بأنه أصبح من الضروري اقامة نظام التجارة المقابلة بين الدول الأسلامية، فانه بلا شك سيعمل على الغاء الفوائد الربوية المصرفية، والتعامل حسب الشريعة الأسلامية(٤٢).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش الفصل الثالث

التجارة المقابلة في الدول النامية

١) لقد قسمت دول العالم تقليديا الى دول متقدمة ودول نامية واستخدمت مستويات دخل الفرد كمعيار لتصنيف الدول بين متقدمة ونامية، ويقصد بالدول المتقدمة تلك الدول المتقدمة اقتصاديا في كل من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، وتضاف اليها عادة اليابان واستراليا ونيوزيلاندا. أما الدول النامية فتشمل بقية دول العالم باستثناء دول الكتلة الشرقية.

انظر: انجرام سي. جيمس، المشاكل الأقتصادية الدولية، ترجمة اسماعيل مصطفى شدى، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٧٣، ص ١٠٩.

٢) انجرام سي. جيمس، مصدر سابق ، ص ٣٩٧.

٣) انجرام سي. جيمس، مصدر سابق، ص ٤٠١ .

٤) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وصندوق النقد العربي، التقرير الأقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٨، ص ٣٥ .

٥) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصدر سابق، ص ٣٥ .

٦) هوجندورن س. جان، وبراون بي. ولسون، الأقتصاد الدولي الحديث، ترجمة سمير كريم، مكتبة الوعي العربي، مصر، ١٩٨٠، ص ١٠٩.

٧) يطلق على معدل التبادل الدولي اسم معدل التبادل الصافي أو معدل التبادل السلعي Commodity Terms of Trade وهو المعدل الذي يوضح مستوردات البلد الفعلية التي تم دفع قيمتها عن طريق حصيلة صادرات البلد فقط، بمعنى آخر هو عبارة عن عدد الوحدات المستوردة لقاء كل وحدة تصدرها البلد. وهناك معدل التبادل الأجمالي وهو عبارة عن النسبة بين كمية المستوردات وكمية الصادرات، ويعطي هذا المعدل فكرة عامة عن مستوردات البلد سواء أكانت هذه المستوردات مصدرها حصيلة البلد من الصادرات أم التجاء البلد الى الأقتراض من الخارج.
أنظر: حسين درويش العشري، التجارة الخارجية، جامعة طنطا، ١٩٧٨، ص ص: ٨٠-٨٣.

٨) هوجندورن س. جان، وبراون بي. ولسون، مصدر سابق، ص ١١١.

٩) هوجندورن س. جان، وبراون بي. ولسون، مصدر سابق، ص ١١٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10) Ingram C. James, International Economics, John Willey and Sons, Inc. New York, 1986. p. 396.

11) Ingram C. James, Ibid., p. 395.

12) Ingram C. James, Op-cit., p. 395

13) Ingram C. James, Op-cit : p.393

14) Alexandrides G. Costas and Bowers L. Barbara, Countertrade, Practices, Strategies and Tactics, John Willey and Sons, Inc. New York, 1987, pp:13-14.

15) Alexandrides G. Costas and Bowers L. Barbara, Ibid; pp: 14-15.

16) Alexandrides G. Costas and Bowers L. Barbara, Op-cit; p 15

١٧) العشري، حسين درويش، مصدر سابق، ص ص:٢٠٠-٢٠

18) Alexandrides G. Costas and Bowers L. Barbara, Op-cit; pp: 16-21.

19) Alexandrides G. Costas and Bowers L. Barbara, Op-cit; pp: 24-26.

20) Arab British Commerce, Survey Countertrade, Year 12 No. 4, October, 1989, pp: 2-9.

21) Arab British Commerce, Ibid., pp: 2-9.

22) Batis Ltd., Countertrade with The Middle East, published and distributed by Middle East Economic Digest Ltd., London, 1985, p.51.

٢٣) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصدر سابق، ١٩٨٩، ص ٣٨٦.

٢٤) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصدر سابق، ١٩٨٩، ص ٣٩١ .

25) Batis Ltd., Ibid; p.11.

26) Batis Ltd., Op-cit; p. 12.

27) Batis Ltd., Op-cit; p.12.

28) Alexandrides G. Costas and Bowers L. Barbara, Op-cit; p. 185.

29) Alexandrides G. Costas and Bowers L. Barbara, Op-cit; p. 186.

30) Batis Ltd., Op-cit; p.90.

31) Alexandrides G. Costas and Bowers L. Barbara, Op-cit; p. 150.

32) Batis Ltd., Op-cit ; p. 92.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

33) Batis Ltd., Op-cit; p. 95.

34) Batis Ltd., Op-cit; p.99.

35) Francis, Dick, The Countertrade Handbook, Woodhead, Faulkner Ltd., England, 1987, p. 165.

36) Francis, Dick, Ibid; p. 180.

37) Francis, Dick, Op-cit; p. 169.

38) Alexandrides G. Costas and Bowers L. Barbara, Op-cit; p. 145.

39) Alexandrides G. Costas and Bowers L. Barbara, Op-cit; pp:149-150.

40) Batis Ltd., Op-cit; p. 21.

41) Batis Ltd., Op-cit; p. 22

42) Batis Ltd., Op-cit ; p. 44

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الرابع

التجارة المقابلة في الأقتصاد الأردني

٤-١ ملامح الأقتصاد الأردني.

٤-٢ أهمية التجارة الخارجية في الأقتصاد الأردني.

٤-٣ هيكل التجارة الخارجية في الإقتصاد الأردني.

٤-٤ ملامح ومشكلات التجارة الخارجية في الأردن.

٤-٥ اتفاقيات التبادل التجاري الأردني.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

التجارة المقابلة في الاقتصاد الأردني

٤-١ ملامح الأقتصاد الأردني

تعرضنا في الفصول السابقة من هذه الدراسة الى مفهوم التجارة المقابلة وأشكالها المختلفة، وخبرة بعض الدول في التعامل بهذا النوع الجديد من أشكال التجارة، كما بينا أهمية هذا النمط كأسلوب جديد في التعامل التجاري العالمي، والدور الذي يلعبه في حل مشاكل الدول النامية، والتأثير على التنمية الأقتصادية من خلال تنشيط قطاع التجارة الخارجية عن طريق زيادة الصادرات وتمويل المستوردات وتجنب الدفع بالعملات الأجنبية، ومن ثم العمل على تخفيض العجز في الميزان التجاري، وتحسين الوضع الكلي لميزان المدفوعات، وبالتالي يشارك في تحقيق الأهداف الاقتصادية للدول النامية.

والأردن كدولة نامية أيضا يرغب في تحقيق معدلات نمو سريعة في اقتصادياته من وراء تطبيق أسلوب التجارة المقابلة، وقبل الحديث عن فعالية هذا التطبيق ومدى مساهمته في تنشيط التجارة الخارجية للأردن، نلقي نظرة سريعة على تطور الأحداث الاقتصادية بالأردن.

٤-١-١ الأقتصاد الأردني خلال فترة الثمانينات

بالنظر الى ملامح الأقتصاد الأردني نجد أن الأردن يعيش في وضع سياسي واقتصادي مختلف عن بقية دول المنطقة بسبب موقعه الجغرافي وأهميته الأستيراتيجية بين دول الشرق الأوسط، فقد شهد الأقتصاد الأردني خلال العقود الثلاثة الماضية تطورات اقتصادية متباينة كان لها تأثيرات مختلفة على هيكله، فقد حقق الأقتصاد الأردني معدلات نمو حقيقية مرتفعة خلال مراحل التنمية الأقتصادية في فترة الستينات والسبعينات، وجاء هذا

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النمو في التنمية من خلال تبني الدولة لبرنامج السنوات السبع للتنمية الأقتصادية (١٩٦٤ - ١٩٧٠) وخطة التنمية الثلاثية(١٩٧٣ - ١٩٧٥) وخطة التنمية الخمسية (١٩٧٦ - ١٩٨٠).

الا أنه منذ أوائل الثمانينات وفي غمرة التطورات الأقتصادية المتسارعة والأزمات المتفاقمة التي عصفت بالأقتصاد العالمي تأثر الأقتصاد الأردني مع سائر اقتصاديات الدول النامية بحالة من الركود الأقتصادي وتراجع في معدلات النمو في معظم الفعاليات الأقتصادية، ومما زاد في هذا التراجع أيضا انحسار النشاط الأقتصادي في الدول المجاورة وتدهور أسعار النفط، وقد أدى ذلك الى انخفاض المساعدات الخارجية للأردن، اذ بلغت ٢٠٦,٣ مليون دينار في عام ١٩٨١، ثم تناقصت في السنوات التالية بنسب متفاوتة، حيث وصلت أدنى مستوى لها في عام ١٩٨٤ بقيمة ١٠٦,١ مليون دينار (١)، وباستثناء عام ١٩٨٩ بلغت قيمتها ٢٦١,٧ مليون دينار (٢)، هذا بالإضافة الى زيادة أعباء الديون الخارجية وعجز الموازنة العامة الذي بلغ ٢٠٤,٦ مليون دينار عام ١٩٨٨ (٣)، وكذلك الحال زيادة العجز في ميزان المدفوعات، وكانت نتيجة هذا الوضع تفاقم الأزمة الاقتصادية في نهاية عام ١٩٨٨ والتي انعكست بشكل خاص على انخفاض الدينار الأردني وتقلبات سعر صرفه بشكل حاد مقابل العملات الأجنبية وارتفاع معدلات التضخم(٤).

وما أن بدأت السلطات الأقتصادية الأردنية انتهاج سياسات وتدابير مختلفة تهدف الى استعادة الاستقرار النقدي وتعزيز الثقة بالاقتصاد عن طريق تشجيع الاستثمارات الانتاجية، ودعم الانتاج المحلي، وتشجيع الصادرات الوطنية وترشيد الاستيراد، وتحقيق معدلات نمو في قطاعات الاقتصاد المختلفة الا أن أزمة الخليج قد انفجرت وعصفت بهذه الجهود وحطمت الامال والأهداف.

٤-١-٢ انعكاسات أزمة الخليج على الاقتصاد الأردني

كان لأزمة الخليج آثار وانعكاسات سلبية على الأقتصاد الأردني نظرا لموقع الأردن الجغرافي، ودوره الأستراتيجي بين دول المنطقة، وارتباط اقتصاده باقتصاديات دول الأزمة ودول الخليج، هذا فضلا عن التزام الأردن بقرارات الحظر الأقتصادي على العراق، وهذا

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوضع يعد عامل ضغط على الأردن تجاه استخدام التجارة المقابلة بجانب تجارته العادية كوسيلة مساعدة في التخفيف من آثار هذه الأزمة، وكمثال على ذلك فتح أسواق جديدة بدلا من أسواق الخليج لترويج صادراته الوطنية.

وتقدر الخسائر الاجمالية التي لحقت بالأقتصاد الأردني جراء أزمة الخليج والتي تم تقديرها من قبل الأمم المتحدة بالتعاون مع الجهات الأردنية المختصة ما بين ٣ر١ الى٥ر١ بليون دولار لعام ١٩٩٠ ومن هذه الخسائر حوالي ٧٢٨ مليون دولار تمثل خسائر الأردن من العملات الأجنبية نتيجة تطبيق قرار الحظر الأقتصادي، وهناك خسائر أخرى غير مباشرة تقدر بحوالي ٥٦٨ مليون دولار بسبب توقف المساعدات الرسمية العربية لدعم الأقتصاد الأردني(٥) .

أما فيما يتعلق بخسائر الأردن لعام ١٩٩٠ في مجال التجارة الخارجية من العملات الأجنبية من صادراته السلعية فتقدر بحوالي ٢٢٩ مليون دولار نتيجة اغلاق أسواق التصدير التقليدية أمام الصادرات الوطنية وهي سوق العراق والكويت اللذين يستوعبان حوالي ٢٦٪ من اجمالي الصادرات، كذلك سوق السعودية التي تعتبر ثالث أكبر الأسواق التصديرية أمام البضائع الأردنية.هذا بالاضافة الى انخفاض الصادرات الى دول الخليج العربي الأخرى، وانخفاض عدد البواخر القادمة الى ميناء العقبة بسبب أزمة الخليج أيضا، أما فيما يتعلق بمستوردات الأردن من النفط وخاصة من السعودية فقد تأثرت بشكل كبير جراء الأزمة(٦) .

وعلاوة على ما تقدم فقد واجهت معظم فعاليات الاقتصاد الأردني صعوبات بالغة في أدائها والقيام بمهامها نحو خدمة أهداف التنمية جراء هذه الأزمة، وكذلك وجد الأردن صعوبة في تأمين احتياجاته من العملات الأجنبية اللازمة لتمويل مستورداته واحتياجاته من الخارج، لتسديد ما يستحق عليه من أعباء الديون. ورغم تلقي الأردن بعض المساعدات من الدول غير العربية لتخفيف بعض آثار أزمة الخليج، ولكن كانت هذه المساعدات ضئيلة ولا تفي الا بجزء بسيط من احتياجات الأردن المالية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وما يهمنا في هذا المجال، ان الأحداث المتلاحقة في العالم الخارجي بشكل عام وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص بجانب الوضع السياسي والأقتصادي للأردن أدت الى زيادة اعتماد الأردن على ذاته رغم قلة موارده، والعمل على تخفيف الأعتماد على مصادر التمويل الخارجية بالتوجه نحو الانتاج والاستثمار ووضع الخطط والبرامج وتنشيط القطاعات الأقتصادية ومنها قطاع التجارة الخارجية باحلال المستوردات وتشجيع الصادرات وزيادة التبادل التجاري الثنائي عن طريق عقد المزيد من الأتفاقيات التجارية واتباع أسلوب التجارة المقابلة.

٤-١-٣ برنامج التصحيح الأقتصادي الأردني

توصلت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وصندوق النقد الدولي خلال شهر نيسان من عام ١٩٨٩ الى الاتفاق على وضع برنامج للتصحيح الأقتصادي يتم من خلاله(٧):

١) اعادة جدولة الديون المستحقة.
٢) تخفيض أسعار فوائد الديون.
٣) اعطاء فترة امهال لالتقاط الأنفاس.
٤) اعفاء الأردن جزء ان أمكن من ديونه الخارجية.
٥) تصحيح الأختلالات الهيكلية المالية.

ويهدف البرنامج التوصل الى ما يلي:-

١) تعزيز القدرة الانتاجية لقطاعات الأقتصاد الأردني.
٢) تحقيق معدلات نمو اقتصادي مطلوبة.
٣) تخفيض مستويات الأسعار وكبت التضخم الى معدلات مقبولة.
٤) تخفيض العجزالتجاري وعجز الموازنة العامة للدولة.
٥) استقرار سعر صرف الدينار الأردني.
٦) زيادة الاعتماد على الموارد الذاتية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما اسباب تبني الأردن لبرنامج التصحيح الأقتصادي، فهي عدم القدرة على سداد خدمة الدين السنوية (أقساط وفوائد القروض) ، ومعاناة الأقتصاد الأردني بشكل عام من اختلالات مالية هيكلية تتمثل في عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة وارتفاع في معدلات البطالة والتضخم.

وبشأن تحقيق البرنامج لأهدافه، فقد تمثلت في تصحيح الأختلالات الهيكلية من خلال تعزيز القدرة الأنتاجية للأقتصاد الأردني وزيادة الأعتماد على الموارد الذاتية وتخفيض العجز التجاري وعجز الموازنة العامة، وقد أظهرت مؤشرات الفعاليات الأقتصادية الرئيسية اتجاهها نحو تحقيق الأهداف المرسومة في البرنامج(٨)، وهذا ما أشار اليه خطاب قانون الموازنة لعام ١٩٩٣، بأن "التقديرات الأولية تدل على أن الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٢ وهو عبارة عن مجموع السلع والخدمات التي تنتجها البلاد سينمو بنسبة مقدارها حوالي ١٥٪ بالأسعار الجارية و ١١٪ بالأسعار الثابتة واذا ما استبعد أثر الضرائب غير المباشرة فان نسبة النمو الحقيقي تقدر أن تصل الى ٨,٦٪ وذلك بفضل النمو الذي شهدته جميع القطاعات الأنتاجية، وان التحول في الأداء الإقتصادي لم يكن ليتحقق لولا الإلتزام بتصحيح السياسات المالية"(٩).

ان الحديث عن برنامج التصحيح الإقتصادي بالتفصيل ليس مجال بحثنا، حيث له حيثيات خاصة ويتطلب دراسات متخصصة في الموضوع نفسه، وقد أشرنا اليه في دراستنا بصورة مختصرة جدا كون الأردن من الدول النامية، التي تعاني من مشاكل في اقتصادها الخارجي، وقد لجأت الى صندوق النقد الدولي للإتفاق على وضع برنامج للتصحيح الإقتصادي بسبب هذه المشاكل، كما أنها لجأت أيضا الى استخدام التجارة المقابلة للمساعدة في تخفيف بعض هذه المشاكل، خاصة المتعلقة بالتجارة الخارجية.

ولا بد من البيان أن برامج التصحيح الاقتصادية التي تتفق الدول النامية حولها مع صندوق النقد الدولي، وتقبل المفاوضات من أجلها مع نادي باريس ونادي لندن اللذين يمثلان الوكلاء عن الدائنين ليست برامج سحرية تعمل على تصحيح فوري للأوضاع الاقتصادية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاجتماعية والأدارية غير المستقرة التي تعاني منها هذه الدول، ولكن ما هي الا برامج مساعدة تعمل على تهدئة الأوضاع وتصحيح بعضها وأحيانا تدويرها للمستقبل واطالة أمدها، والمخرج من ذلك كله هو الاعتماد على الموارد الذاتية والعيش في مستوى هذه الموارد وتخفيض الطلب على الاستهلاك، وحشد المدخرات وزيادة الاستثمار والتصدير عن طريق وضع سياسات سليمة وخطط وبرامج مناسبة وزيادة فعالية القطاع الخاص في خطط التنمية الأقتصادية.

٤-٢ أهمية التجارة الخارجية في الأقتصاد الأردني

يحتل قطاع التجارة الخارجية أهمية خاصة في الأقتصاد القومي الأردني، وتنبع أهميته هذه من حيث كبر حجم مساهمته في الناتج القومي الإجمالي وتداخله مع مختلف القطاعات المكونة للإقتصاد الأردني وتوفير الإحتياجات المختلفة لهذه القطاعات اذ يتم من خلال التجارة الخارجية استيراد رؤوس الأموال والخبرة الفنية والسلع والمعدات الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج اللازمة لمشروعات التنمية، كما يتم من خلال هذا القطاع أيضا تسويق وتصريف منتجات التصدير الوطنية وتوفير العملات الأجنبية اللازمة لتمويل مستوردات البلد ونفقاته الأخرى هذا بالإضافة الى دعم قدرة البلد على خدمة ديونها الخارجية.

ويعتمد الأردن في دعم نشاطه الأقتصادي على سياسات تجارية تتيح للقطاع الخاص العمل بحرية في مزاولة عمليات الأستيراد والتصدير دون أية قيود، ما عدا ما يلزم من تعليمات وضوابط قانونية، وتدخل من قبل الحكومة لتوجيه النشاط التجاري نحو تشجيع الصادرات وترشيد الأستيراد بقصد تخفيض العجز التجاري وبما ينسجم وأهداف التنمية الأقتصادية والأجتماعية من حيث حماية الناتج المحلي والمستهلك الوطني، كما يحدث في حالة قيام الحكومة بتطبيق السياسات الجمركية(١٠)، وقيام الحكومة باستيراد وتوزيع بعض السلع التموينية الأساسية مثل الأرز والحليب والسكر وأحيانا أخرى اللحوم ، بقصد توفيرها للمواطنين ذوي الدخل المحدود والمتدني بأسعار معقولة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلاحظ من الجدول رقم (١-٤) أن حجم التجارة الخارجية وصل الى أعلى مستوى له خلال عامي ١٩٨١ ، ١٩٨٢ عندما بلغت أهميته النسبية في الناتج المحلي الأجمالي أكثر من ١٠٠٪. اذ بلغ حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية + المستوردات) خلال العامين المذكورين ٥ر١٢١٦، ١ر١٣٢٨ مليون دينار على التوالي.

كما أن حجم التجارة الخارجية بلغ ١ر٢٣٣٨ مليون دينار في عام ١٩٩٠ مقارنة مع ٠ر٨٣٦ مليون دينار عام ١٩٨٠ بمعدل نمو في المتوسط ٤ر١٣٪ سنويا(١١) وقد نتج عن هذا النمو ارتفاع نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الأجمالي من ٩ر٨٤٪ الى ٠ر٩١٪ خلال نفس الفترة، وقد أسهم في تحقيق هذه النتائج نمو كل من الصادرات والمستوردات.

وبالنسبة للصادرات الوطنية، فقد بلغت خلال عام ١٩٩٠ ما مقداره ٣ر٦١٢ مليون دينار مقابل ١ر١٢٠ مليون دينار عام ١٩٨٠، حيث بلغ معدل نموها السنوي ٢٣٪، وقد أدى هذا الى زيادة نسبة الصادرات الوطنية الى الناتج المحلي الأجمالي الى ٨ر٢٣٪ بعد أن كانت ٢ر١٢٪ لنفس الفترة وهذا يدل على مدى أهمية الصادرات الوطنية في الناتج المحلي الأجمالي.

أما بالنسبة للمستوردات، فقد ارتفعت في عام ١٩٩٠ لتبلغ ٨ر١٧٢٥ مليون دينار مقابل ٩ر٧١٥ مليون دينار في عام ١٩٨٠ أي بمعدل نمو ٨ر١١٪ سنويا، ونتيجة ذلك تغيرت نسبتها الى الناتج المحلي الأجمالي من ٧ر٧٢٪ عام ١٩٨٠ الى ٢ر٦٧٪ وذلك بسبب نمو الناتج المحلي الأجمالي بنسبة ٢ر١٢٪ أكبر من نمو الأستيراد ٨ر١١٪، أما ارتفاع مستويات الأستيراد، فيعود بشكل عام الى ارتفاع مستويات الأسعار والكميات المستوردة من السلع المختلفة كما سيأتي لاحقا.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١ - ٤)
الأهمية النسبية لتجارة الأردن الخارجية
الى الناتج المحلي الأجمالي
للفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠

بالمليون دينار

السنة	الصادرات الوطنية ١	المستوردات ٢	التجارة الخارجية ١+٢	الناتج المحلي الأجمالي بسعر السوق	الصادرات/ الناتج المحلي الأجمالي ٪	المستوردات/ الناتج المحلي الأجمالي ٪	التجارة الخارجية/ الناتج المحلي الأجمالي ٪
١٩٨٠	١٢٠,١	٧١٥,٩	٨٣٦	٩٨٤,٣	١٢,٢	٧٢,٧	٨٤,٩
١٩٨١	١٦٩	١٠٤٧,٥	١٢١٦,٥	١١٦٥,٧	١٤,٥	٨٩,٨	١٠٤,٣
١٩٨٢	١٨٥,٦	١١٤٢,٥	١٣٢٨,١	١٣٢٣,٢	١٤	٨٦,٣	١٠٠,٣
١٩٨٣	١٦٠,١	١١٠٣,٣	١٢٦٣,٤	١٤٢٢,٧	١١,٢	٧٧,٥	٨٨,٧
١٩٨٤	٢٦١,١	١٠٧١,٣	١٣٣٢,٤	١٤٩٠	١٧,٥	٧١,٩	٨٩,٤
١٩٨٥	٢٥٥,٣	١٠٧٤,٤	١٣٢٩,٧	١٥٨١	١٦	٦٧,٩	٨٤
١٩٨٦	٢٢٥,٦	٨٥٠,٢	١٠٧٥,٨	٢٠٣٩,٦	١١	٤١,٧	٥٢,٧
١٩٨٧	٢٤٨,٨	٩١٥,٥	١١٦٤,٣	٢٠٨٨,٥	١١,٩	٤٣,٨	٥٥,٧
١٩٨٨	٣٢٤,٨	١٠٢٢,٥	١٣٤٧,٣	٢٢٠١,٤	١٤,٧	٤٦,٤	٦١,١
١٩٨٩	٥٣٤,١	١٢٣٠	١٧٦٤,١	٢٥٤٠,٦	٢١	٤٨,٤	٦٩,٤
١٩٩٠	٦١٢,٣	١٧٢٥,٨	٢٣٣٨,١	٢٥٦٧,٤	٢٣,٨	٦٧,٢	٩١

المصـــدر : البنك المركزي الأردني

١) التقرير السنوي التاسع عشر لعام ١٩٨٢
٢) التقرير السنوي الثاني والعشرون لعام ١٩٨٥ ص ٣، ٥٨
٣) التقرير السنوي السابع والعشرون لعام ١٩٩٠ ص ٥، ٦٤
٤) بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ - ١٩٨٩، تشرين الأول ١٩٨٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢ - ٤)
تطور التجارة الخارجية والناتج المحلي الأجمالي
للفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٠

بالمليون دينار

السنة	الصادرات الوطنية ١	نسبة النمو %	المستوردات ٢	نسبة النمو ٪	التجارة الخارجية ١ + ٢	نسبة النمو ٪	الناتج المحلي الأجمالي	نسبة النمو ٪
١٩٨٠	١٢٠,١	٤٤,٨	٧١٥,٩	٢١,٤	٨٣٦	٢٤,٣	٩٨٤,٣	٣٠,٧
١٩٨١	١٦٩	٤٠,٧	١٠٤٧,٥	٤٦,٣	١٢١٦,٥	٤٥,٥	١١٦٥,٧	١٨,٤
١٩٨٢	١٨٥,٦	٩,٨	١١٤٢,٥	٩,١	١٣٢٨,١	٩,٢	١٣٢٣,٢	١٣,٥
١٩٨٣	١٦٠,١	١٣,٧-	١١٠٣,٣	٣,٤-	١٢٦٣,٤	٤,٨-	١٤٢٢,٧	٧,٥
١٩٨٤	٢٦١,١	٦٣,١	١٠٧١,٣	٢,٩-	١٣٣٢,٤	٥,٥	١٤٩٠	٤,٧
١٩٨٥	٢٥٥,٣	٢,٢-	١٠٧٤,٤	٠,٣	١٣٢٩,٧	٠,٢٠-	١٥٨١	٦,١
١٩٨٦	٢٢٥,٦	١١,٦-	٨٥٠,٢	٢٠,٨-	١٠٧٥,٨	١٩,١-	٢٠٣٩,٦	٢٩
١٩٨٧	٢٤٨,٨	١٠,٣	٩١٥,٥	٧,٦	١١٦٤,٣	٨,٢	٢٠٨٨,٥	٢,٤
١٩٨٨	٣٢٤,٨	٣٠,٥	١٠٢٢,٥	١١,٧	١٣٤٧,٣	١٥,٧	٢٢٠١,٤	٥,٤
١٩٨٩	٥٣٤,١	٦٤,٤	١٢٣٠	٢٠,٣	١٧٦٤,١	٣٠,٩	٢٥٤٠,٦	١٥,٤
١٩٩٠	٦١٢,٣	١٤,٦	١٧٢٥,٨	٤٠,٣	٢٣٣٨,١	٣٢,٥	٢٥٦٧,٤	١
المعدل		% ٢٣		% ١١,٨		% ١٣,٤		% ١٢,٢

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقارير السنوية للأعوام ١٩٨٢، ١٩٨٥، ١٩٩٠
البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ – ١٩٨٩، تشرين الأول ١٩٨٩

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

٤-٣ هيكل التجارة الخارجية في الأقتصاد الأردني

٤-٣-١ الميزان التجاري

يعاني الأردن من عجز مستمر في ميزانه التجاري منذ السنوات الأولى لبداية الأقتصاد الأردني وهذا العجز يتمثل في زيادة قيمة المستوردات عن قيمة الصادرات الأجمالية (الصادرات الوطنية + المعاد تصديرها)، ويؤثر سلبيا على ميزان المدفوعات الأردني.

وقد استمر العجز في الميزان التجاري بنسب متفاوتة خلال الفترة من عام ١٩٨٠ ولغاية عام ١٩٩٠ كما يتضح ذلك من الجدول رقم (٣-٤)، فقد تزايد العجز خلال الفترة من عام ١٩٨١ الى ١٩٨٣ عندما وصل الى ٧ر٨٩٢ مليون دينار مقابل ٩ر٨٠٤ مليون دينار عام ١٩٨١، وقد بدأ يتناقص منذ عام ١٩٨٤ ولغاية ١٩٨٩ بنسب متفاوتة، ويعود هذا التراجع الى الأنخفاض في مستويات الأستيراد، والأرتفاع النسبي في معدلات الصادرات كما يظهر ذلك من نفس جدول الميزان التجاري، ولكن هذا العجز ارتفع بشكل كبير عام ١٩٩٠ ليبلغ ٧ر١٠١٩ مليون دينار أي بزيادة قدرها ٧٢٪ عن عام ١٩٨٩، ويعود سبب هذا الأرتفاع الى الأرتفاع الحاد في قيمة المستوردات (سيناقش بالتفصيل لاحقا) لنفس العام بنسبة بلغت ٣ر٤٠٪ سنويا عن عام ١٩٨٩، مقابل ارتفاع في الصادرات الوطنية بنسبة ٦ر١٤٪ سنويا، وقد أدى هذا الأرتفاع في العجز التجاري الى تخفيض نسبة تغطية الصادرات الأجمالية للمستوردات من ٨ر٥١٪ الى ٩ر٤٠٪ خلال الأعوام ١٩٨٩، ١٩٩٠ على التوالي.

٤-٣-٢ الصادرات الوطنية

ازدادت الصادرات الوطنية السلعية في الأردن من ١ر١٢٠ مليون دينار سنة ١٩٨٠ الى ٣ر٦١٢ مليون دينار في عام ١٩٩٠ أي بنسبة نمو ٢٣٪ سنويا، وفي المقابل ارتفعت نسبة تغطية الصادرات الأجمالية للمستوردات من ٩ر٢٣٪ الى ٩ر٤٠٪ خلال الفترة ذاتها ،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٣ - ٤)

الميزان التجاري الأردني
للفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٠

بالمليون دينـــار

السنة	الصـــــادرات			المستوردات	العجز التجاري	نسبة تغطية الصادرات للمستوردات ٪
	الوطنية	المعاد تصديرها	مجموع			
١٩٨٠	١٢٠,١	٥١,٣	١٧١,٤	٧١٥,٩	٥٤٤,٥-	٢٣,٩
١٩٨١	١٦٩	٧٣,٦	٢٤٢,٦	١٠٤٧,٥	٨,٤,٩-	٢٣,١
١٩٨٢	١٨٥,٦	٧٨,٩	٢٦٤,٥	١١٤٢,٥	٨٧٨,٠-	٢٣,١
١٩٨٣	١٦٠,١	٥٠,٥	٢١٠,٦	١١٠٣,٣	٨٩٢,٧-	١٩,١
١٩٨٤	٢٦١,١	٢٩,٦	٢٩٠,٧	١٠٧١,٣	٧٨٠,٦-	٢٧,١
١٩٨٥	٢٥٥,٣	٥٥,٥	٣١٠,٨	١٠٧٤,٤	٧٦٣,٦-	٢٨,٩
١٩٨٦	٢٢٥,٦	٣٠,٤	٢٥٦	٨٥٠,٢	٥٩٤,٢-	٣٠,١
١٩٨٧	٢٤٨,٨	٦٦,٩	٣١٥,٧	٩١٥,٥	٥٩٩,٨-	٣٤,٥
١٩٨٨	٣٢٤,٨	٥٦,٧	٣٨١,٥	١٠٢٢,٥	٦٤١,٠-	٣٧,٣
١٩٨٩	٥٣٤,١	١٠٣,٥	٦٣٧,٦	١٢٣٠	٥٩٢,٤-	٥١,٨
١٩٩٠	٦١٢,٣	٩٣,٨	٧٠٦,١	١٧٢٥,٨	١٠١٩,٧-	٤٠,٩

المصدر : البنك المركزي الأردني:

١) التقرير السنوي التاسع عشر لعام ١٩٨٢

٢) التقرير السنوي الثاني والعشرون لعام ١٩٨٥ ص ٣

٣) التقرير السنوي السابع والعشرون لعام ١٩٩٠ ص ٥

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يتبـن من جدول الميزان التجاري . وكمـا حققت الصادرات الوطنية نموا في عام ١٩٩٠ بنسبة ٦ر١٤٪ مقارنة بنمو كبير بلغ ٦٤٪ خلال عام ١٩٨٩ ، جدول رقم (٢-٤).

وتعود الزيادة في قيمة الصادرات الوطنية بشكل عام الى مجموعة متنوعة من الأجراءات منها منافسة أسعار السلع الأردنية في الأسواق الخارجية، وقيام صناعات جديدة، وتوسيع قاعدة الأسواق التصديرية، وتشجيع الصادرات الأردنية من خلال عقد العديد من الأتفاقيات التجارية والأقتصادية مع الدول العربية والأجنبية، وتخفيض أسعار الفوائد على السلف المقدمة للمصدرين، وتحسين قوانين تشجيع الأستثمار لجذب الأستثمارات الخارجية، وانخفاض سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأجنبية (١٢) .

٤-٣-٢-١ التركيب السلعي للصادرات الوطنية

يتم توزيع صادرات الأردن الوطنية حسب الأغراض الأقتصادية الى ثلاث مجموعات من السلع وهي السلع الأستهلاكية وأهمها المواد الغذائية وسلع الأستهلاك الجاري وسلع الأستهلاك الدائم. والمجموعة الثانية وهي المواد الخام وأهم مكوناتها الفوسفات والبوتاس، أما المجموعة الثالثة فهي السلع الرأسمالية وتشمل بشكل رئيسي مواد البناء وبعض المعدات والآلات .

ويشير التركيب السلعي للصادرات الوطنية الى أن الصادرات من السلع الأستهلاكية تحتل المرتبة الأولى من حيث أهميتها النسبية جدول رقم (٤-٤) حيث بلغت قيمتها خلال عام ١٩٩٠ مبلغ ٤ر٣٤١ مليون دينار مقابل ٢ر٥٤ مليون دينار لعام ١٩٨٠ محققة بذلك ما نسبته ٤ر٥٥٪ من مجمل الصادرات الوطنية .

أما الصادرات من المواد الخام ما زالت تحتل المركز الثاني في اجمالي الصادرات الوطنية بأهمية نسبية قدرها ٩ر٣٥٪ في عام ١٩٩٠ مقابل ٧ر٤٢٪ عام ١٩٨٠، وبمعدل سنوي ٥ر٣٧٪ خلال الفترة ذاتها. ويشكل كل من الفوسفات والبوتاس معظم قيمة المواد الخام المصدرة، حيث ارتفعت قيمة هاتين السلعتين بنسبة ٣ر٤٪ ما بين عامي ١٩٨٩،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤ - ٤)
توزيع صادرات الأردن الوطنية حسب السلع
للفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠

بالمليون دينار

السنة	السلع الاستهلاكية		المواد الخام		السلع الرأسمالية		الاجمالي الصادرات الوطنية
	المبلغ	الأهمية	المبلغ	الأهمية	المبلغ	الأهمية	٪١٠٠
١٩٨٠	٥٤,٢	٤٥,٢	٥١,٢	٤٢,٧	١٤,٦	١٢,١	١٢
١٩٨١	٧٦,٧	٤٥,٤	٧٦,٧	٤٥,٤	١٥,٦	٩,٢	١٦٩
١٩٨٢	٨٨,٢	٤٧,٥	٧٨,٩	٤٢,٦	١٨,٥	٩,٩	١٨٥,٦
١٩٨٣	٩٤,٣	٥٨,٨	٥٩,٥	٣٧,٢	٦,٣	٤	١٦٠
١٩٨٤	١٦٧,٧	٦٤,٢	٨٢,٧	٣١,٧	١٠,٧	٤,١	٢٦١,١
١٩٨٥	١٦٠,٥	٦٢,٩	٨٠,٧	٣١,٦	١٤,١	٥,٥	٢٥٥,٣
١٩٨٦	١٣٨,٦	٦١,٤	٧٦,٥	٣٣,٩	١٠,٥	٤,٧	٢٢٥,٦
١٩٨٧	١٤٢,٣	٥٧,٣	٨٧,٣	٣٥,١	١٩,٢	٧,٧	٢٤٨,٨
١٩٨٨	١٩٦,١	٦٠,٤	١١٢,٦	٣٤,٦	١٦,١	٥	٣٢٤,١
١٩٨٩	٢٧٢,٥	٥١	٢٢١,٥	٤١,٥	٤٠,١	٧,٥	٥٣٤,١
١٩٩٠	٣٤١,٤	٥٥,٨	٢٢٠	٣٥,٩	٥٠,٩	٨,٣	٦١٢,٣
المعدل		٪٥٥,٤		٪٣٧,٥		٪٧,١	٪١٠٠

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي للبنك للأعوام ١٩٨٢، ١٩٨٥، ١٩٩٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٩٠ الا أن مساهمة المواد الخام في الصادرات الوطنية انخفضت من ٥ر٤١٪ الى ٩ر٣٥٪ لذات الفترة.

ويأتي في المركز الثالث صادرات السلع الرأسمالية وبأهمية نسبية بلغت ٣ر٨٪ من الصادرات الوطنية في عام ١٩٩٠ مقابل ١ر١٢٪ في عام ١٩٨٠ وبمعدل مساهمة سنوي ١ر٧٪ في الصادرات الوطنية خلال نفس الفترة، الا أن هذه المجموعة ازدادت تدريجيا من ٤٪ عام ١٩٨٣ لتصل الى ٣ر٨٪ عام ١٩٩٠، ويعود ذلك الى ارتفاع صادرات مواد البناء التي تشكل العنصر الأهم من السلع الرأسمالية المصدرة، حيث ارتفعت صادرات الأسمنت من حوالي ٥ر٧ مليون دينار عام ١٩٨٩ الى ٢ر٢٢ مليون دينار عام ١٩٩٠. (١٣)

٤-٣-٢-٢ التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية

يشير التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية على صعيد مجموعات الدول جدول رقم (٥-٤)، أن دول السوق العربية المشتركة (١٤) تحتل المركز الأول بأهمية نسبية بلغت ٢٤٪ في عام ١٩٩٠ وبمتوسط سنوي ٩ر٢٩٪ من مجموع الصادرات الوطنية السلعية خلال الفترة من ١٩٨٠ ولغاية ١٩٩٠، ويعود هذا الأرتفاع الى قرب هذه الدول وتطور العلاقات الأقتصادية والتجارية الثنائية وخاصة مع العراق حيث صدر اليها خلال عامي ١٩٨٩، ١٩٩٠ بقيمة ١٢٢ مليون دينار، ٥ر١١٨ مليون دينار على التوالي.

أما الصادرات الوطنية الى الدول العربية غير الأعضاء في السوق العربية المشتركة فأصبحت تحتل المركز الثاني بمعدل سنوي نسبته ٦ر٢٢٪ من الصادرات الوطنية السلعية خلال الفترة ١٩٨٠ الى ١٩٩٠، وأهم أسواق تلك المجموعة هي السعودية حيث صدر اليها بقيمة ٤٩ مليون دينار، ٤٧ مليون دينار خلال عامي ١٩٨٩، ١٩٩٠ على التوالي، وتتكون معظم الصادرات الى الدول العربية من المنتجات الزراعية كالخضروات والفواكه والسلع المصنعة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية الأردنية
للفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٠

بالمليون دينار

الدول والمجموعات المستوردة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	المعدل
قيمة الصادرات الوطنية الأهمية النسبية ٪	١٢٠,١ ١٠٠٪	١٦٩ ١٠٠٪	١٨٥,٦ ١٠٠٪	١٦٠,١ ١٠٠٪	٢٦١,١ ١٠٠٪	٢٥٥,٣ ١٠٠٪	٢٢٥,٦ ١٠٠٪	٢٤٨,٨ ١٠٠٪	٣٢٤,٨ ١٠٠٪	٥٣٤,١ ١٠٠٪	٦١٢,٣ ١٠٠٪	١٠٠٪
١) دول السوق العربية المشتركة الأهمية النسبية ٪	٤٢,٤ ٣٥,٣	٧٤,٧ ٤٤,٢	٨٠,٦ ٤٣,٤	٣٠,٦ ١٩,١	٧٢ ٢٧,٦	٧٤,٢ ٢٩	٥٢,٨ ٢٣,٤	٨١,٩ ٣٢,٩	٧٥,٩ ٢٣,٤	١٤٥,٢ ٢٧,٢	١٤٦,٩ ٢٤	٢٩,٩
٢) بقية الدول العربية الأهمية النسبية ٪	٣٠,٥ ٢٥,٤	٣٩,٧ ٢٣,٥	٤٢,٧ ٢٣	٥٦,٥ ٣٥,٣	٦٠,٥ ٢٣,٢	٥٧,٤ ٢٢,٥	٤٩,٢ ٢١,٨	٤٨ ١٩,٣	٦٠,٣ ١٨,٦	٩٦,١ ١٨	١١٢ ١٨,٣	٢٢,٦
٣) دول السوق الأوروبية المشتركة الأهمية النسبية ٪	٢,١ ١,٧	٢,٥ ١,٥	٣,٦ ٢	٨,١ ٥,١	١٠,٤ ٤	١١,٤ ٤,٥	١٨,٨ ٨,٤	١٧,١ ٦,٩	٢٥,٤ ٧,٨	٢٥ ٤,٧	٢٢,١ ٣,٦	٤,٦
٤) البلدان الأشتراكية الأهمية النسبية ٪	١٥,٢ ١٢,٦	١٩,٥ ١١,٥	٢٥,٤ ١٣,٧	٢١,٢ ١٣,٢	٣٢,٨ ١٢,٥	٢١,٥ ٨,٤	٢٨,٤ ١٢,٦	٣١,٣ ١٢,٦	٣٩,٧ ١٢,٢	٥٣,٧ ١٠	٤٢,٤ ٦,٩	١١,٥
٥) الهنـــد الأهمية النسبية ٪	٨ ٦,٧	١٠,٣ ٦,١	١٦,٦ ٨,٩	١٣,٧ ٨,٦	٣٤,١ ١٣,١	٤٥,٣ ١٧,٧	٣٤,١ ١٥,١	٢٢ ٨,٨	٥٥,٤ ١٧,١	٩٤,٩ ١٧,٨	١٢٩,١ ٢١,١	١٢,٨
٦) اليابـــان الأهمية النسبية ٪	٣,٩ ٣,٣	٣,٨ ٢,٣	٣,٨ ٢	٣,٤ ٢,١	٥,٥ ٢,١	٥,٨ ٢,٣	٥,٧ ٢,٥	٧,٤ ٣	٦,٦ ٢	١٨,٢ ٣,٤	١٣ ٢	٢,٥
٧) البلدان الأخرى الأهمية النسبية ٪	١٧,٩ ١٤,٩	١٨,٤ ١٠,٩	١٢,٩ ٧	٢٦,٥ ١٦,٦	٤٥,٦ ١٧,٥	٣٩,٨ ١٥,٦	٣٦,٦ ١٦,٢	٤١,١ ١٦,٥	٦١,٥ ١٨,٩	١٠١ ١٨,٩	١٤٦,٨ ٢٤	١٦,١

المصدر البنك المركزي الأردني/ التقارير السنوية للأعوام ١٩٨٣ ، ١٩٨٥، ١٩٩٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

وتأتي الهند في المرتبة الثالثة على صعيد المجموعات بأهمية نسبية بلغت في المتوسط ٨ر١٢٪ ، أما على صعيد الدول فقد تبوأت المرتبة الأولى حيث بلغ مجموع ما صدر اليها خلال عام ١٩٩٠ ما قيمته ١ر١٢٩ مليون دينار مقابل ٨ مليون دينار عام ١٩٨٠ من الصادرات الوطنية وبأهمية نسبية بلغت ١ر٢١٪، ٧ر٦٪ على التوالي لذات الفترة. أما العراق فيأتي في المركز الثاني بنسبة ٤ر١٩٪ وبقيمة ٥ر١١٨ مليون دينار ثم يليه السعودية في المركز الثالث وبأهمية نسبية ٦ر٧٪ بمقدار ٨ر٤٦ مليون دينار خلال عام ١٩٩٠ (١٥) .

وأخيرا تأتي مجموعة البلدان الأخرى بأهمية نسبية سنوية ١ر١٦٪ في المتوسط، والدول الأشتراكية ٥ر١١٪ ، ثم اليابان بنسبة ٥ر٢٪، بينما بلغ نصيب الصادرات الوطنية الى دول السوق الأوروبية المشتركة ٦ر٤٪ في المتوسط خلال الفترة من عام ١٩٨٠ ولعام ١٩٩٠. ومن الجدير بالذكر ان مادة الفوسفات الخام والأسمدة والأسمنت تمثل أهم صادرات الأردن الى الدول غير العربية خصوصا الهند واليابان ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وايطاليا والأتحاد السوفيتي.

٤-٣-٣ المستوردات

تتميز المستوردات الأردنية بنموها المضطرد وتفوقها دائما على مستويات التصدير مما يؤدي الى حدوث عجز مستمر في الميزان التجاري، حيث زادت قيمتها من ٩ر٧١٥ مليون دينار في عام ١٩٨٠ الى ٨ر١٧٢٥ مليون دينار في عام ١٩٩٠ بمعدل نمو سنوي ٨ر١١٪، وأصبحت نسبتها الى الناتج المحلي الأجمالي ٢ر٦٧٪ في عام ١٩٩٠ وارتفع متوسط الميل للأستيراد الى ٤ر٧٦٪ عام ١٩٩٠ مقابل ٤ر٥٩٪ في عام ١٩٨٠ بمعدل ٢ر٥٨٪ . جدول رقم (٦-٤).

وتعود الزيادة العالية في قيمة المستوردات الى عدة أسباب أهمها:

١) قصور الأنتاج المحلي عن مجاراة الزيادة في الطلب على السلع الأستهلاكية الأساسية والكمالية في مواجهة النمو السكاني، حيث بلغت قيمة السلع الأستهلاكية المستوردة أكثر من

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٦ - ٤)
متوسط الميل لهيكل الأستيراد بالأردن
للفترة من ١٩٨٠ – ١٩٩٠

(بالمليون دينار)

السنة	السلع الإستهلاكية	المواد الخام	السلع الرأسمالية	مجموع المستوردات	*الناتج القومي الإجمالي	** متوسط الميل للإستيراد ٪ السلع الإستهلاكية	المواد الخام	السلع الرأسمالية	مجموع المستوردات
١٩٨٠	٢٤,١	٢٢٧,١	٢٤٦,٧	٧١٥,٩	١٢٠٤,٢	١٩,٩	١٨,٨	٢٠,٥	٥٩,٤
١٩٨١	٣٢٥,٢	٣٠٥,٥	٤١٥	١٠٤٧,٥	١٤٨٤,٢	٢١,٩	٢٠,٦	٢٨	٧٠,٦
١٩٨٢	٣٦٨,٣	٣٨٠,٣	٣٩١,٤	١١٤٢,٥	١٦٧٥,٤	٢٢	٢٢,٧	٢٣,٤	٦٨,٢
١٩٨٣	٣٦٥,١	٣٧٧,٨	٣١٠,٥	١١٠٣,٣	١٧٦٩,٤	٢٠,٦	٢١,٣	١٧,٥	٦٢,٣
١٩٨٤	٣٨٣,٢	٤١٩,٢	٢٣٩	١٠٧١,٣	١٨٤٤,٢	٢٠,٨	٢٢,٧	١٢,٩	٥٨,١
١٩٨٥	٣٦٩,٣	٤٢٠,٤	٢٦١,١	١٠٧٤,٤	١٨٥٦	١٩,٩	٢٢,٦	١٤,١	٥٧,٩
١٩٨٦	٣٢٩,٢	٢٨٤,٢	١٩٥,٩	٨٥٠,٢	٢٠٢٢,٢	١٦,٣	١٤,١	٩,٧	٤٢
١٩٨٧	٣٣٣,٥	٣٤٠,٧	٢٢١,٦	٩١٥,٥	٢٠٣٨,٣	١٦,٤	١٦,٧	١٠,٩	٤٤,٩
١٩٨٨	٣٣٢,٧	٣٦٣,٣	٢٨٨,٩	١٠٢٢,٥	٢١١٢,٨	١٥,٧	١٧,٢	١٣,٧	٤٨,٤
١٩٨٩	٣٩٢,٩	٤٨٦,٨	٣٢٠,٥	١٢٣٠	٢٣٤٨,٤	١٦,٧	٢٠,٧	١٣,٦	٥٢,٤
١٩٩٠	٦٣٦,٩	٧٠٠,٨	٣٧١,٥	١٧٢٥,٨	٢٢٥٧,٣	٢٨,٢	٣١	١٦,٤	٧٦,٤
المعدل						٪١٩,٨	٪٢٠,٨	٪١٦,٤	٪٥٨,٢

* الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق.

** متوسط الميل للإستيراد = $\frac{\text{قيمة المستوردات}}{\text{الناتج القومي الإجمالي}} \times ١٠٠٪$

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقارير السنوية للأعوام ١٩٨٢، ١٩٨٥، ١٩٩٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

ثلث اجمالي المستوردات بأهمية نسبية بلغت ٢ر٣٤٪ في المتوسط خلال الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٩٠ جدول رقم (٧-٤).

٢) قلة الموارد الطبيعية وتمثل ذلك في مستوردات الأردن من النفط الخام والمعادن الأخرى.

٣) استيراد السلع الوسيطة والأنتاجية والمواد الأولية اللازمة لمتطلبات التصنيع وبرامج التنمية.

٤) تنوع أذواق الأردنيين في الأستهلاك وتقليد الدول المتقدمة في اقتناء السلع الفاخرة باهظة التكاليف.

٥) استمرار انخفاض معدلات التبادل التجاري وذلك نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة في الدول المتقدمة.

٦) انخفاض أسعار صرف الدينار الأردني في نهاية عام ١٩٨٨ أدى الى زيادة أسعار السلع المستوردة خلال عامي ١٩٨٩ ، ١٩٩٠.

٧) السماح باعادة استيراد السلع التي منع استيرادها خلال عام ١٩٨٩ مثل السيارات والأثاث والأجهزة الكهربائية، وكذلك التوجه العام لدى الحكومة لبناء مخزون احتياطي من السلع الأستراتيجية عن طريق زيادة استيرادها مثل الحبوب (١٦) .

٤-٣-٣-١ التركيب السلعي للمستوردات

يظهر الجدول رقم (٧-٤) التركيب السلعي والأهمية النسبية لمكونات المستوردات خلال فترة الدراسة من عام ١٩٨٠ ولغاية ١٩٩٠ والذي يقوم على أساس تقسيم السلع المستوردة حسب الأغراض الأقتصادية الى المجموعات التالية:-

١) السلع الأستهلاكية وتشمل المواد الغذائية والحيوانات الحية وسلع الأستهلاك الجاري والأستهلاك الدائم، وقد استمرت هذه المجموعة في احتلال المرتبة الثانية من اجمالي المستوردات ولم تنخفض أهميتها النسبية عن ٣١٪ طيلة فترة الدراسة حيث بلغت أهميتها النسبة ٩ر٣٦٪ عام ١٩٩٠ مقابل ٥ر٣٣٪ عام ١٩٨٠، ومتوسط بلغ ٢ر٣٤٪ من اجمالي المستوردات خلال فترة العشر سنوات، وعلى صعيد التصنيف الدولي للمستوردات ارتفعت مستوردات المواد الغذائية والحيوانات الحية بنسبة ٣ر١٠٤٪، وكذلك دقيق الحنطة والقمح والأرز ومنتجات الألبان في عام ١٩٩٠ مقارنة مع عام ١٩٨٩، ويعود السبب في زيادة قيمة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٧ - ٤)

توزيع مستوردات الأردن حسب السلع

للفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٠

بالمليون دينار

السنة	السلع الاستهلاكية		المواد الخام		السلع الرأسمالية		سلع أخرى		إجمالي المستوردات
	المبلغ	الأهمية %	المبلغ	الأهمية %	المبلغ	الأهمية %	المبلغ	الأهمية %	المبلغ
١٩٨٠	٢٤٠,١	٣٣,٥	٢٢٧,١	٣١,٧	٢٤٦,٧	٣٤,٥	٢	٠,٣	٧١٥,٩
١٩٨١	٣٢٥,٢	٣١	٣٠٥,٥	٢٩,٢	٤١٥	٣٩,٦	١,٨	٠,٢	١٠٤٧,٥
١٩٨٢	٣٦٨,٣	٣٢,٢	٣٨٠,٣	٣٣,٣	٣٩١,٤	٣٤,٣	٢,٥	٠,٢	١١٤٢,٥
١٩٨٣	٣٦٥,١	٣٣,١	٣٧٧,٨	٣٤,٢	٣١٠,٥	٢٨,٢	٤٩,٩	٤,٥	١١٠٣,٣
١٩٨٤	٣٨٣,٢	٣٥,٨	٤١٩,٢	٣٩,١	٢٣٩	٢٢,٣	٢٩,٩	٢,٨	١٠٧١,٣
١٩٨٥	٣٦٩,٣	٣٤,٤	٤٢٠,٤	٣٩,١	٢٦١,١	٢٤,٣	٢٣,٦	٢,٢	١٠٧٤,٤
١٩٨٦	٣٢٩,٢	٣٨,٧	٢٨٤,٢	٣٣,٤	١٩٥,٩	٢٣,١	٤٠,٩	٤,٨	٨٥٠,٢
١٩٨٧	٣٣٣,٥	٣٦,٤	٣٤٠,٧	٣٧,٢	٢٢١,٦	٢٤,٢	١٩,٧	٢,٢	٩١٥,٥
١٩٨٨	٣٣٢,٧	٣٢,٥	٣٦٣,٣	٣٥,٥	٢٨٨,٩	٢٨,٣	٣٧,٦	٣,٧	١٠٢٢,٥
١٩٨٩	٣٩٢,٩	٣١,٩	٤٨٦,٨	٣٩,٦	٣٢٠,٥	٢٦,١	٢٩,٨	٢,٤	١٢٣٠
١٩٩٠	٦٣٦,٩	٣٦,٩	٧٠٠,٨	٤٠,٦	٣٧١,٥	٢١,٥	١٦,٦	١	١٧٢٥,٨
المعدل		٪٣٤,٢		٪٣٥,٧		٪٢٧,٨		٪٢,٣	٪١٠٠

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي للأعوام ١٩٨٢، ١٩٨٥، ١٩٩٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

المستوردات من السلع الأستهلاكية عام ١٩٩٠ الى زيادة كمية وكلفة المستوردات من المواد الغذائية والسلع الأساسية لمواجهة الزيادة الطارئة في عدد السكان أثر عودة المغتربين وتدفق الوافدين عبر الأردن (١٧).

٢) المواد الخام وتشمل المحروقات والوقود المعدني ومواد التشحيم والنفط الخام والحديد والأخشاب والأنابيب ، وقد شكلت المستوردات من المواد الخام المركز الأول من اجمالي المستوردات السلعية بأهمية نسبية قدرها ٦ر٤٠٪ في عام ١٩٩٠ مقابل ٧ر٣١٪ عام ١٩٨٠ وبمعدل وسطي بلغ ٧ر٣٥٪ خلال ذات الفترة. ويعتبر النفط الخام من أهم مكونات هذه المجموعة حيث بلغت قيمته ١ر٢٣٦ مليون دينار وبنسبة ارتفاع ١ر٢٤٪ في عام ١٩٩٠ بالمقارنة مع عام ١٩٨٩، كما ازدادت مستوردات الوقود المعدني ومواد التشحيم بنسبة ٦ر٣٢٪ خلال عام ١٩٩٠ (١٨)، ويعود السبب في ارتفاع قيمة المستوردات من المواد الخام عام ١٩٩٠ الى زيادة استهلاك المحروقات والوقود وبناء الأحتياطي الأستيراتيجي منها وكذلك زيادة كلفة نقلها والتأمين عليها أثناء أزمة الخليج.

٣) السلع الرأسمالية وتشمل الآلات ومعدات النقل والسيارات وقطع غيار السيارات والطائرات، وتحتل المستوردات من هذه السلع المرتبة الثالثة وبأهمية نسبية بلغت ٥ر٢١٪ في عام ١٩٩٠ مقابل ٥ر٣٤٪ عام ١٩٨٠ وبمعدل قدره ٨ر٢٧٪ من اجمالي المستوردات.

مما تقدم نلاحظ أن نسبة المستوردات من السلع الأستهلاكية والمواد الخام قد زادت مقابل انخفاض المستوردات من المواد الرأسمالية والأنتاجية اللازمة لتنفيذ متطلبات التنمية المختلفة وهذا اتجاه غير ايجابي، خاصة اذا كانت المادة الخام المستوردة لغايات الأستهلاك البشري وليس للإنتاج.

٤-٣-٣-٢ التوزيع الجغرافي للمستوردات

يرتبط الأردن بالعديد من الدول العربية والأجنبية باتفاقيات تجارية واقتصادية، على مستوى ثنائي ومتعدد الأطراف، وتكاد تقتصر علاقاته مع الدول الصناعية المتقدمة على

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نشاط الأستيراد دون التصدير، وعلى الرغم من الجهود التي تبذل في تحسين شروط التبادل التجاري ما زالت الأهمية النسبية للمستوردات من الدول المتقدمة تتفوق بمستويات كبيرة جدا عن معدلات التصدير، ويحدث عكس هذا الوضع تماما مع الدول العربية، اذ تزداد الأهمية النسبية لأسواقها أمام تصريف سلع التصدير الأردنية ويتضح من جدول التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية رقم (٨-٤) :

١) ان المستوردات من دول السوق الأوروبية المشتركة تحتل المركز الأول خلال فترة الدراسة منذ عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٩٠ حيث بلغت مستوردات الأردن منها ٧ر٤٨٩ مليون دينار عام ١٩٩٠ مقابل ٧ر٢٥٩ مليون دينار عام ١٩٨٠ وبأهمية نسبية قدرها ٩ر٣٠٪ من اجمالي المستوردات في المتوسط خلال ذات الفترة، وقد كانت فرنسا والمانيا الغربية وبريطانيا أهم دول هذه المجموعة من حيث الأستيراد في عام ١٩٩٠ مقابل عام ١٩٨٩ اذ بلغت الأهمية النسبية للمستوردات منها ٧ر٥٪، ٦ر٥٪، ٢ر٥٪ من اجمالي المستوردات على الترتيب. وتتمثل سلع المستوردات من هذه الدول في مادة السكر المكرر والطائرات وأجزائها.

٢) جاءت دول السوق العربية المشتركة لتحتل المركز الثاني وبأهمية نسبية بلغت ٧ر١٧٪ من اجمالي المستوردات في عام ١٩٩٠ حيث بلغت قيمتها ٤ر٣٠٦ مليون دينار وبمعدل ٦ر٨٪ في المتوسط خلال الفترة من ١٩٨٠ ولغاية ١٩٩٠. وعلى صعيد الدول داخل هذه المجموعة فقد بلغت المستوردات الأردنية من العراق ٢٧٣ مليون دينار عام ١٩٩٠، أو ما نسبته ١ر٨٩٪ من اجمالي مستوردات الأردن من دول السوق العربية المشتركة، تلتها مصر بنسبة ٢ر٦٪ ثم سوريا بنسبة ٩ر٣٪ لنفس عام ١٩٩٠. وكانت مادة النفط الخام من أهم مستوردات الأردن من دول هذه المجموعة وكان مصدرها الأساسي العراق.

٣) تعتبر المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية نمط جغرافي متميز تمثل في علاقة تجارية أحادية الجانب تعتمد على الأستيراد في معظمها دون النظر الى التصدير، وتحتل مستويات الأستيراد من أمريكا المركز الأول بين الدول المصدرة الى الأردن اذ بلغت المستوردات منها ٥ر٢٩٩ مليون دينار عام ١٩٩٠ أو بأهمية نسبية قدرها ٤ر١٧٪ مقابل ٨ر١٧٠ مليون دينار عام ١٩٨٩ وبأهمية نسبية بلغت ٩ر١٣٪ من اجمالي مستوردات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٨ -٤)
التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية
للفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٠

بالمليون دينار

الدول والمجموعات المختارة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	المعدل
قيمة المستوردات	٧١٥,٩	١٠٤٨	١١٤٣	١١٠٣	١٠٧١	١٠٧٤	٨٥٠,٢	٩١٥,٥	١٠٢٣	١٢٣٠	١٧٢٦	
الأهمية النسبية ٪	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
١) دول السوق العربية المشتركة	١٨,٩	١٨,٧	١٦	٢٤,٥	١٩,٩	٨٣,٢	٩٩,٧	١٢٠,٧	١٣٩,٦	٢٥٠,٦	٣٠٦,٤	
الأهمية النسبية ٪	٢,٦	١,٨	١,٤	٢,٢	١,٩	٧,٧	١١,٧	١٣,٢	١٣,٧	٢٠,٤	١٧,٧	٨,٦
٢) بقية الدول العربية	١٣٠,٣	١٩٤,٤	٢٥٣,٧	٢٢٦,١	٢٢٥,٧	١٨٠,٤	٧٢,٦	١١٣,١	١٢٢,١	٨٦,٩	١٣٢	
الأهمية النسبية ٪	١٨,٢	١٨,٦	٢٢,٢	٢٠,٥	٢١,١	١٦,٨	٨,٦	١٢,٣	١١,٩	٧,١	٧,٦	١٥
٣) دول السوق الأوروبية المشتركة	٢٥٩,٧	٣٣٩,٥	٣٢٩,٦	٣٣٠,١	٣١٩,٢	٣١٤,٥	٢٩٩,٥	٢٨٧,٩	٢٩٩,١	٣٦١,١	٤٨٩,٧	
الأهمية النسبية٪	٣٦,٣	٣٢,٤	٢٨,٨	٢٩,٩	٢٩,٨	٢٩,٣	٣٥,٢	٣١,٤	٢٩,١	٢٩,٣	٢٨,٤	٣٠,٩
٤) بقية الدول الأوروبية	٤٩,٥	٥٨,٨	٦٩,١	٥٢,٧	٨٧,٩	٨٨,٩	٣١,٥	٣٣,٦	٤٦,٧	٥٨,٢	٥٩,٨	
الأهمية النسبية ٪	٦,٩	٥,٦	٦,١	٤,٨	٨,٢	٨,٣	٣,٧	٣,٧	٤,٦	٤,٧	٣,٥	٥,٥
٥) الولايات المتحدة الأمريكية	٦١,٦	١٦٦,٧	١٤٤,٣	١٣١	١١٩,٣	١٢٨	٧٥,٥	٩٣,٤	١٢٨,٩	١٧٠,٨	٢٩٩,٥	
الأهمية النسبية ٪	٨,٦	١٥,٩	١٢,٦	١١,٩	١١,١	١١,٩	٨,٩	١٠,٢	١٢,٦	١٣,٩	١٧,٤	١٢,٣
٦) البلدان الاشتراكية	٤٩,٨	٨١,٢	٩٤,٨	٧٧,٨	٦٤,٨	٧٤,٤	٥٩,٨	٧٠,٥	٨٣,٦	٨٢,٣	١١٤,٧	
الأهمية النسبية٪	٦,٩	٧,٨	٨,٣	٧,١	٦	٦,٩	٧	٧,٧	٨,٢	٦,٧	٦,٦	٧,٢
٧) الهند	١,٩	٢,١	٢,٣	١,٥	١,٢	١,٨	٤,٩	١,٤	٢,٨	٩	٢٢	
الأهمية النسبية٪	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٦	٠,١	٠,٣	٠,٧	١,٣	٠,٤
٨) اليابان	٥١,٣	٧١,٥	٨٧,٤	١٠٢,٨	٧٩,١	٦٧,٨	٦٦,٦	٥٥,٦	٥٤,١	٤٦	٥٤	
الأهمية النسبية ٪	٧,٢	٦,٨	٧,٧	٩,٣	٧,٤	٦,٣	٧,٨	٦,١	٥,٣	٣,٧	٣,١	٦,٤
٩) البلدان الأخرى	٩٢,٨	١١٤,٧	١٤٥,١	١٥٦,٦	١٥٤,١	١٣٥,٤	١٤٠,١	١٣٩,٣	١٤٥,٦	١٦٥,١	٢٤٧,٧	
الأهمية النسبية ٪	١٢,٩	١٠,٩	١٢,٧	١٤,٢	١٤,٤	١٢,٦	١٦,٥	١٥,٢	١٤,٢	١٣,٤	١٤,٣	١٣,٧

المصدر: - البنك المركزي الأردني، تقارير سنوية للأعوام ١٩٨٢، ١٩٨٥، ١٩٩٠.
- عدد خاص بمناسبة مرور ٢٥ عاما على تأسيس البنك المركزي الأردني/ تشرين الأول ١٩٨٩

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

الأردن لنفس العام، وقد بلغ العجز في الميزان التجاري مع أمريكا خلال عامي ١٩٨٩، ١٩٩٠ ما نسبته ٢ر٢٨٪، ٩ر٢٨٪ من اجمالي العجز في الميزان التجاري الأردني على التوالي.

٤) أما المستوردات من الدول العربية غير الأعضاء في السوق العربية المشتركة تميزت بالأنخفاض خلال فترة الدراسة ما بين عام ١٩٨٠ و ١٩٩٠ اذ انخفضت نسبة المستوردات الأردنية من هذه المجموعة من ٢ر١٨٪ عام ١٩٨٠ الى ٦ر٧٪ عام ١٩٩٠ ، وقد استحوذ الأستيراد من السعودية على قيمة ٧٦ مليون دينار، ثم الكويت بقيمة ٢٦ مليون دينار.

٥) بلغت الأهمية النسبية لمستوردات الأردن من الدول الأشتراكية وبقية الدول الأوروبية واليابان والهند ٢ر٧٪، ٥ر٥٪، ٤ر٦٪، ٤ر٠٪ في المتوسط على التوالي خلال فترة العشر سنوات (١٩٨٠ - ١٩٩٠).

٤-٤ ملامح ومشكلات التجارة الخارجية في الأردن

بعد أن استعرضنا الأهمية النسبية للتجارة الخارجية بشقيها الصادرات الوطنية والمستوردات ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الأجمالي وتطور الميزان التجاري الأردني وهيكل التجارة الخارجية والتوزيع الجغرافي لها، يمكننا الآن بيان الملامح والمشاكل الرئيسية للتجارة الخارجية في الأردن خلال فترة الدراسة وهي:-

١) يعاني الأقتصاد الأردني من عجز مستمر في الميزان التجاري السلعي منذ السنوات الأولى لبداية ظهور معالم الأقتصاد الأردني في بداية الخمسينات وحتى الآن(١٩).

وعلى الرغم من تضاعف قيمة الصادرات بأكثر من خمس مرات والمستوردات بأكثر من مرتين خلال فترة الدراسة (١٩٨٠ - ١٩٩٠) فقد استمر العجز ليصل الى ٧ر١٠١٩ مليون دينار في عام ١٩٩٠ مقابل ٥ر٥٤٤ مليون دينار في عام ١٩٨٠، وبلغت نسبة العجز

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجاري الى الأنتاج المحلي الأجمالي ٧ر٣٩٪ في عام ١٩٩٠ ويعود السبب في استمرار هذا العجز الى النمو المرتفع في قيمة المستوردات أكثر من معدلات التصدير.

٢) زادت الصادرات الوطنية بمعدل نمو ٢٣٪ سنويا وهذا يعود الى الزيادة في صادرات السلع المصنعة أكثر من صادرات المواد الأولية خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٠) جدول رقم (٩-٤) فبعد أن كانت نسبة صادرات السلع المصنعة ٥ر٣٩٪ من اجمالي الصادرات الوطنية في عام ١٩٨٠ ارتفعت الى ٨ر٥١٪ عام ١٩٩٠ مقابل انخفاض نسبة ٦٠٪ الى ٢ر٤٨٪ لصادرات المواد الأولية عن ذات الفترة.

٣) يعتمد الأردن في صادراته الوطنية على عدد قليل من السلع كغيره من الدول النامية، وأهم هذه السلع الفوسفات الخام والبوتاس والأسمدة، وتمثل هذه السلع الثلاث أعلى ثلاث سلع تصديرية في الأردن حيث بلغت نسبة تركيزها ١ر٥٠٪ من اجمالي الصادرات الوطنية في عام ١٩٩٠ وهذا ما يوضحه جدول نسبة التركيز لصادرات الأردن رقم (١٠-٤)، وقد بلغت الأهمية النسبية لمادة الفوسفات ٦ر٢٢٪ عام ١٩٩٠.

٤) بلغ معدل النمو السنوي للمستوردات ٨ر١١٪ خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٠) وبلغت أهميتها النسبية ٢ر٦٧٪ من الناتج المحلي الأجمالي وبلغ الميل المتوسط للأستيراد خلال فترة الدراسة ٢ر٥٨٪، وقد شكلت مستوردات السلع الأستهلاكية ما نسبته ٢ر٣٤٪ في المتوسط من اجمالي المستوردات خلال الفترة، وقد ارتفع الطلب على السلع الوسيطة والمواد الخام المستوردة الى ٦ر٤٠٪ عام ١٩٩٠ مقابل ٧ر٣١٪ عام ١٩٨٠ وذلك لدعم وتنفيذ برامج خطط التنمية الأقتصادية، أما السلع الرأسمالية المستوردة وشكلت أهميتها النسبية ٨ر٢٧٪ فقط من اجمالي المستوردات.

٥) تعتبر دول السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي للمستوردات الأردنية، وتمثل المركز الأول في سد احتياجات الأردن من مختلف السلع وخاصة السلع الأستهلاكية والرأسمالية اذ بلغت الأهمية النسبية من هذه المجموعة٢ر٤٣٪ في المتوسط بينما بلغت الأهمية النسبية للمستوردات من مجموعة الدول العربية ٦ر٢٣٪ في

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتوسط خلال فترة الدراسة (١٩٨٠ - ١٩٩٠) ويمثل النفط الخام الأهمية العظمى لمستوردات الأردن من الدول العربية.

٦) تتجه معظم الصادرات الأردنية باستثناء مادة الفوسفات والبوتاس الى الدول العربية حيث بلغت الأهمية النسبية ما قيمته ٥ر٥٢٪ في المتوسط من اجمالي الصادرات الوطنية خلال فترة الدراسة (١٩٨٠ - ١٩٩٠)، بينما بلغت الأهمية النسبية للصادرات الوطنية الى دول المجموعة الأوروبية ٦ر٤٪ في المتوسط خلال ذات الفترة، ويعود هذا الوضع الى اقامة العديد من الأتفاقيات التجارية الثنائية واتفاقيات التجارة المقابلة مع الدول العربية بالأضافة الى قيام السوق العربية المشتركة، أما بشأن العلاقة مع الدول الصناعية المتقدمة فلا توجد اتفاقيات تجارية أو مقايضة معها.

٧) يتم تنفيذ معظم أنشطة التجارة الخارجية من خلال القطاع الخاص ويقتصر دور الحكومة في وضع الضوابط القانونية من حيث اصدار رخص الأستيراد والتصدير ومراقبة النقد وعقد الأتفاقيات التجارية والأقتصادية والترتيبات المصرفية واتفاقيات الدفع(٢٠).

٨) ضعف اجراءات وأساليب دعم عمليات التصدير وعدم وجود مؤسسات متخصصة في ائتمان الصادرات رغم ما يقوم به البنك المركزي من اجراءات التسهيل في قبول اعادة ائتمان الصادرات الأردنية وتقديم سلف لتشجيع الصادرات الوطنية بأسعار فائدة ميسرة (٢١).

٩) ضعف نشاط تجارة الترانزيت في الأردن بسبب اعتماد الأردن على ميناء واحد فقط هو ميناء العقبة وعدد قليل جدا من المناطق الحرة، كما أن نشاط الترانزيت في ميناء العقبة يعتمد اساسا على سلع الترانزيت المنقولة الى دولة العراق، ومن المتوقع انخفاض حجم السلع المخزنة في المنطقة الحرة في العقبة بسبب الأنخفاض في السلع المستوردة لصالح العراق بسبب الحظر الأقتصادي الذي فرض منذ عام ١٩٩٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٩ - ٤)
التركيب السلعي ونسبة التركيز للصناعات التصديرية
والمواد الأولية للتصدير
للفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠

بالمليون دينار

السنة	صادرات السلع المصنعة Manufacturers	صادرات المواد الأولية Primary	مجموع الصادرات الوطنية	صادرات السلع المصنعة / اجمالي الصادرات الوطنية ٪١٠٠	صادرات المواد الأولية/ اجمالي الصادرات الوطنية ٪١٠٠
١٩٨٠	٤٧,٤	٧٢,٧	١٢٠,١	٣٩,٥	٦٠,٥
١٩٨١	٧٩,٣	٨٩,٧	١٦٩	٤٦,٩	٥٣,١
١٩٨٢	٨٥	١٠٠,٦	١٨٥,٦	٤٥,٨	٥٤,٢
١٩٨٣	٧١,٢	٨٨,٩	١٦٠,١	٤٤,٥	٥٥,٥
١٩٨٤	١٣٢,٢	١٢٨,٩	٢٦١,١	٥٠,٦	٤٩,٤
١٩٨٥	١١٣,٣	١٤٢	٢٥٥,٣	٤٤,٤	٥٥,٦
١٩٨٦	٨٥,٨	١٣٩,٨	٢٢٥,٦	٣٨	٦٢
١٩٨٧	١٢٣,٥	١٢٥,٣	٢٤٨,٨	٤٩,٦	٥٠,٤
١٩٨٨	١٤٧,٩	١٧٦,٩	٣٢٤,٨	٤٥,٥	٥٤,٥
١٩٨٩	٢٦٠,٦	٢٧٣,٥	٥٣٤,١	٤٨,٨	٥١,٢
١٩٩٠	٣١٧,٣	٢٩٥	٦١٢,٣	٥١,٨	٤٨,٢

المصدر : البنك المركزي الأردني

١) بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ - ١٩٨٩ ، تشرين أول ١٩٨٩
عدد خاص بمناسبة مرور ٢٥ عاما على تأسيس البنك المركزي الأردني
٢) التقرير السنوي السابع والعشرون لعام ١٩٩٠

* نسبة التركيز = صادرات السلع المصنعة / اجمالي الصادرات الوطنية x ٪١٠٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٠ - ٤)
نسبة التركيز لصادرات الأردن
من السلع الوطنية الرئيسية
للفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٠

بالمليون دينـار

السنة	أعلى ثلاث سلع تصديرية				إجمالي الصادرات الوطنيـة	نسبة تركيز سلع التصدير الرئيسية ٪
	فوسفـات	بوتـاس	اسمـدة	مجموع		
١٩٨٠	٤٧,٢	-	-	٤٧,٢	١٢٠,١	٣٩,٣
١٩٨١	٥٤,٨	-	-	٥٤,٨	١٦٩	٣٢,٤
١٩٨٢	٥٧,٢	-	٥,٢	٦٢,٤	١٨٥,٦	٣٣,٦
١٩٨٣	٥١,٦	-	٢٠,٧	٧٢,٣	١٦٠,١	٤٥,١
١٩٨٤	٦٩,٦	١٤,٩	٤٤	١٢٨,٥	٢٦١,١	٤٩,٢
١٩٨٥	٦٦,١	٣٠,٩	٣٠,٦	١٢٧,٦	٢٥٥,٣	٥٠
١٩٨٦	٦٤,٨	٣١,٤	٢٩,١	١٢٥,٣	٢٢٥,٦	٥٥,٥
١٩٨٧	٦١	٢٨	٣٠,١	١١٩,١	٢٤٨,٨	٤٧,٩
١٩٨٨	٧٦,٧	٦٧,٣	٤٨,٩	١٩٢,٩	٣٢٤,٨	٥٩,٤
١٩٨٩	١٤٦,٣	٧١,٢	٦٩	٢٨٦,٥	٥٣٤,١	٥٣,٦
١٩٩٠	١٣٨,٧	٨٨,٥	٧٩,٤	٣٠٦,٦	٦١٢,٣	٥٠,١

المصدر : البنك المركزي الأردني

١) التقرير السنوي التاسع عشر لعام ١٩٨٢
٢) التقرير السنوي الثاني والعشرون لعام ١٩٨٥
٣) التقرير السنوي السابع والعشرون لعام ١٩٩٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٥ اتفاقيات التبادل التجاري الأردني Reciprocal Agreements

٤-٥-١ دوافع استخدام التجارة المقابلة في التبادل التجاري

لجأ الأردن منذ بداية الخمسينات الى عقد الأتفاقيات التجارية الثنائية، والأشتراك بالتوقيع على الأتفاقيات المتعددة الأطراف التي تمت في اطار الجامعة العربية، وكان هدف سياسة الحكومة الأردنية من وراء عقد هذه الأتفاقيات وغيرها من اتفاقيات التجارة المقابلة التي وقعتها فيما بعد، الأستفادة منها كوسيلة للترويج للصادرات الوطنية بشكل عام، وزيادة صادرات الفوسفات الخام بشكل خاص، وكذلك تمويل مستورداتها من السلع والخدمات، وتخفيض تجارتها غير المتوازنة، وتشجيع الأستثمارات الأجنبية في الأردن، والمحافظة على احتياطياتها من العملات الأجنبية.

وقد دعت كل خطط التنمية الأردنية الى زيادة التبادل التجاري والتعاون الأقتصادي مع مختلف الدول بهدف دعم وزيادة الصادرات الأردنية وتحسين الميزان التجاري، وتحقيق مستوى متزن للنمو الأقتصادي من خلال حجم الناتج المحلي الأجمالي حيث دعت خطة التنمية الخمسية الأولى (١٩٧٦-١٩٨٠)، بأن تبذل الحكومة جهودا مكثفة لعقد الأتفاقيات التجارية مع الدول العربية والأجنبية وتوسيع نطاق التعاون الأقتصادي معها، واعطاه الأولوية لموضوع الصادرات بشكل عام، وصادرات الفوسفات الخام ومشتقاته بشكل خاص (٢٢).

وبدأ الأردن خبراته الواسعة في ممارسة التجارة غير التقليدية في الثمانينات، وتأثرت الخبرة الأردنية بخبرة بعض الدول التي تعاني من نقص العملات الأجنبية في أوروبا الشرقية وآسيا التي عملت في مجال التجارة المقابلة مثل يوغسلافيا ورومانيا والهند وتركيا. وعقد الأردن العديد من اتفاقيات التجارة المقابلة مع هذه الدول وغيرها من الدول العربية والأجنبية كاتفاقيات التجارة الثنائية واتفاقيات الدفع والترتيبات المصرفية الثنائية واتفاقيات الصفقات المتكافئة، واتفاقيات المشروعات المشتركة، وذلك بالأضافة الى توقيع الأردن بالأشتراك في جميع الأتفاقيات الجماعية التي عقدت في اطار الجامعة العربية ومنها اتفاقية تسهيل التبادل

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام ١٩٥٣، والمؤسسة المالية العربية للأنماء الأقتصادي عام ١٩٥٧، واتفاقية الوحدة الأقتصادية العربية عام ١٩٥٧، واتفاقية السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤، واتفاقية صندوق النقد العربي عام ١٩٧٥، وبرنامج تمويل التجارة العربية الذي جاء انشاؤه بقرار من مجلس محافظي صندوق النقد العربي عام ١٩٨٩ كمؤسسة عربية متخصصة في تمويل ائتمان الصادرات والمستوردات (٢٣) .

وعلى أية حال فان دوافع استخدام التجارة المقابلة في الأقتصاد الأردني تتمثل بشكل عام في تحقيق الأهداف التالية:-

١) **تحسين الميزان التجاري:**

أدت عمليات الأستهلاك المحلي والمستوردات من أجل الأستثمار والتصنيع الى زيادة المستوردات بمعدلات عالية، مقابل زيادة في الصادرات بمعدلات منخفضة، وهذا التباين أدى الى زيادة في التجارة غير المتوازنة، وانخفاض نسبة الصادرات الى المستوردات، وكانت النتيجة وجود عجز مستمر في الميزان التجاري، وطالما أن التجارة المقابلة هي ارتباط عملية الأستيراد بالتصدير، فقد عمل الأردن على تخفيض العجز في الميزان التجاري من خلال تمويل الكثير من احتياجاته الأساسية سواء فيما يتعلق بالمواد الأولية والوسيطة والسلع الأستهلاكية أو السلع الرأسمالية والأنتاجية مقابل مقايضة السلع الوطنية المصدرة مثل الفوسفات، الإسمنت، الدهانات، الألمنيوم، كما حدث في عام ١٩٨٤ بتصدير الفوسفات الى بولندا مقابل الكبريت، وتصدير صخور الفوسفات بقيمة ٢,٢ مليون دولار أمريكي الى الهند في عام ١٩٨٥ مقابل معدات وآلات حرث الأرض (٢٤) .

٢) **فتح اسواق جديدة أمام الصادرات الوطنية**

يستطيع الأردن الحصول على احتياجاته من السلع والمنتجات المختلفة التي يرغب في استيرادها عن طريق اتفاقيات التجارة المقابلة وهذه السلع هي البترول واللحوم والأرز والسكر والقمح والمعدات والآلات الفنية، ولكن قد تفرض عليه الأتفاقية الموقعة مع الجانب

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الآخر قبول مجموعة أخرى متفرقة من المنتجات والسلع أقل أهمية ولا توجد ضرورة قصوى لدى الأردن في استيرادها، وعلى أثر ذلك يمكن تقسيم صادرات الأردن الوطنية الى دول الأتفاق الى مجموعتين رئيسيتين من السلع والمنتجات.

أ) مجموعة الصادرات من المنتجات والسلع التقليدية، وتضم صخور الفوسفات، والبوتاس، والأسمدة، وهذه المجموعة لا يجد الأردن مشكلة في بيعها بالعملات الأجنبية، أو تصديرها مقابل سلع رئيسية وخدمات فنية يكون في حاجة اليها، ويتوجب على المفاوض الأردني عند عقد اتفاقيات التبادل التجاري تحديد سقف معين لقيمة الصادرات من هذه المنتجات التقليدية، حيث تكون مرغوبة بكثرة من قبل الدول الأخرى، وبحيث لا تزيد قيمة الصادرات منها عن نسبة معينة من اجمالي قيمة الصفقة المعقودة، وتكون قيمة باقي الصفقة من المنتجات الأردنية الأخرى غير التقليدية والتي تم صناعتها حديثا وبراد الترويج لها.

ب) مجموعة الصادرات من المنتجات الجديدة أو غير التقليدية، وهي اما صناعات حديثة دخلت السوق المحلي لأول مرة، أو صناعات بسيطة وأقل جودة وغير منافسة، كما يوجد مثلها لدى الدول المشاركة في الصفقة التجارية، وقد تكون من هذه السلع المنتجات الزراعية، والدهان والخميرة والألمنيوم وهذه المنتجات الحديثة هي التي يرغب الأردن الترويج لها في الأسواق الخارجية وخلق قنوات تسويقية واسعة لها من خلال اتفاقيات التجارة المقابلة، وهذا ما حدث بالفعل في توسيع قاعدة الأسواق التصديرية أمام السلع الأردنية من خلال عقد الأتفاقيات مع العراق والهند ومصر وسوريا والسودان واليمن وغيرها من الدول. وقد يجد المفاوض الأردني صعوبة في تصريف هذه السلع الحديثة، لكن يمكن تشجيع بيعها وتصديرها اما بتخفيض أسعارها بنسبة معينة، أو بتخفيض الصادرات الى هذا البلد، وزيادتها الى بلد آخر من خلال التمييز السعري مع الدول المتعاقدة.

٣) **ترشيد العملات الأجنبية**

تعتبر مشكلة الديون الخارجية وخدمتها وندرة العملات الصعبة في الدول النامية أحد الدوافع الأساسية للأقبال المتزائد على استخدام التجارة المقابلة في معاملاتها الخارجية، والأردن

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كدولة نامية ورغبة منه في تحقيق مستوى رفيع من التطور الأقتصادي والأجتماعي، فقد لجأ الى الأقتراض من الخارج بقصد تمويل مستورداته من السلع الأساسية والسلع الرأسمالية والأنتاجية اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الطموحة، ومن أجل الأستثمار في المشروعات الأنتاجية والمؤسسات التأسيسية كالمياه والري والمواصلات والأتصالات والخدمات الأجتماعية واستصلاح المناطق الصحراوية للزراعة والري، بالاضافة الى التركيز على التصنيع والتعدين والتنقيب عن البترول والمعادن، وكان نتيجة لذلك الأقتراض أن الديون الخارجية وفوائدها تراكمت، اذ وصل رصيد الدين العام الخارجي على الأردن ٥ر٦٠٥٢ مليون دينار عام ١٩٩٠ مقابل ٤ر٥٤٠٩ مليون و ٩ر٣٨٣٦ مليون دينار في عامي ١٩٨٩، ١٩٨٨ على التوالي، وبمعدل نمو سنوي ٤ر٢٦٪ بالمتوسط خلال فترة الثلاث سنوات(٢٥) ، وهذا الدين وفوائده يجب أن يسدد بالعملات الأجنبية، وبسبب تخصيص نسبة من عائدات الصادرات الوطنية بالعملات الأجنبية لتسديد جزء من تلك الديون وفوائدها تنخفض القدرة على تمويل استيراد الحاجات الأساسية، وباستخدام التجارة المقابلة يمكن تعويض مقدار هذا التخفيض في تمويل المستوردات عن طريق تمويل نفقات المستوردات الأردنية بالعملات الأجنبية من حصيلة العملات الأجنبية التي تتولد من التزام الطرف الأخر في الأتفاقية بشراء المنتجات الوطنية، وبذلك تعمل التجارة المقابلة على ترشيد احتياطي العملات الأجنبية واستخدامها في اغراض أخرى بعيدا عن تمويل المستوردات. وقد وقع الأردن اتفاقية تجارية مع رومانيا عام ١٩٨٤ لأستيراد اللحوم مقابل تصدير الفوسفات وبدون دفع عملات أجنبية، وبروتوكول مالي مع روسيا عام ١٩٩٠ بشأن تصدير سلع أردنية بقيمة ٤٢ مليون دولار أمريكي مقابل تسديد ديون مستحقة على الأردن (٢٦) .

٤) تشجيع الأستثمار والمشروعات المشتركة

تعمل اتفاقيات التعاون الأقتصادي والتجاري على تشجيع الأستثمارات الأجنبية واقامة المشروعات الأنتاجية المشتركة في الداخل والتي يتم من خلالها تبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا الحديثة والأبتكارات العلمية بالاضافة الى تدريب الكوادر الأردنية واستفادة العمال ورجال الصناعة وقطاع الخدمات والمستهلكين، والأهم من ذلك المساهمة في تصنيع أكبر قدر ممكن من احتياجات الأردن داخله، لأن استيراد مثل هذه الأحتياجات يحتاج الى عملات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أجنبية قد تكون غير متوفرة، وفي هذا الشأن فقد تم توقيع عقد انشاء الشركة الهندية الأردنية للكيماويات في عام ١٩٩٢ بين شركة مناجم الفوسفات الأردنية وشركة SPIC الهندية لاقامة مصنع في الشيدية لأنتاج حامض الفوسفوريك بطاقة ٢٠٨ ألف طن سنويا كمرحلة أولى يتم تسويقها في الهند، كما تم توقيع عقد انشاء شركة مشتركة في نهاية عام ١٩٩٢ بين كل من شركة الفوسفات الأردنية وشركة البوتاس العربية وتجمع شركات يابانية لأقامة مشروع صناعة السماد المركب في العقبة (٢٧) ، ويضمن الأردن من خلال هذه المشروعات المشتركة ضمان تصدير كميات ثابتة من الفوسفات سنويا، وتسويق جزء كبير من منتجاتها في أسواق الدول المشتركة في الخارج، بالأضافة الى توفير حاجة السوق المحلي والمحافظة على احتياطي العملات الأجنبية.

٥) **تحسين شروط التبادل التجاري**

تشير شروط التبادل التجاري الأردني الى المعدل الذي قام الأردن على أساسه بتصدير كميات معينة من السلع مقابل الحصول على كميات معينة من المستوردات، وهذا المعدل يعتمد على العلاقة بين أسعار كل من الصادرات والمستوردات، وحيث أن التجارة المقابلة تقوم على أساس ارتباط عملية الأستيراد بالتصدير بعيدا عن المؤثرات النقدية والسعرية، فانه يجب دراسة هذه الشروط لبيان جدوى استخدام التجارة المقابلة.

وعلى اعتبار سنة ١٩٨٥ كسنة أساس لغايات قياس الأرقام القياسية للأسعار والكميات لكل من الصادرات والمستوردات خلال فترة الدراسة (١٩٨٠-١٩٩٠)، كما هو موضح في الجدول رقم (١١-٤)، نجد أن شروط التبادل التجاري السعري، كانت تميل في غير صالح الأردن خلال الفترة من عام ١٩٨٠ ولغاية ١٩٨٣، حيث كانت أقل من ١٠٠٪، وهذا يشير الى انخفاض مقدرة الصادرات الوطنية على المستوردات نتيجة التغير في أسعار كل منهما، ثم بدأت هذه الشروط تميل لصالح الأردن في علاقاته التجارية مع العالم الخارجي المبنية على أساس التبادل منذ عام ١٩٨٤ وحتى ١٩٩٠، ولكن بنسب متفاوتة أكثر من ١٠٠٪.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى النقيض من ذلك، فان شروط التبادل التجاري الأجمالي (الكمي)، كانت تميل لصالح الأردن منذ عام ١٩٨٠ ولغاية عام ١٩٨٦، ثم أصبحت في غير مصلحة الأردن بعد ذلك التاريخ ولغاية عام ١٩٩٠، وهذا يعود الى انخفاض الرقم القياسي لكميات المستوردات وارتفاعه لكميات الصادرات لذات الفترة كما يتضح من الجدول نفسه.

أما بالنسبة لمؤشر المقدرة على الأستيراد، والذي يعكس القدرة الشرائية لقيمة الصادرات مقاسة بكميات المستوردات، نجد أن مقدرة الأردن على الأستيراد قد شهدت تحسنا واضحا وارتفعت من ٢ر٥٥٪ عام ١٩٨٠ الى ٧ر١٥١٪ عام ١٩٩٠، أي بمعدل نمو سنوي مقداره ٧ر١١٪، ويرجع السبب في ذلك الى تحسن شروط التبادل التجاري السعري، والأرقام القياسية لكميات الصادرات، جدول رقم (١١-٤).

ورغم أن شروط التبادل التجاري تظهر تحسنا في المركز التجاري للأردن، الا أن هذه المقاييس قد تعطي تفسيرا خاطئا، لأن شروط التجارة السعرية تعتمد على الأرقام القياسية للأسعار لكل من الصادرات والمستوردات، وهذه تبرز فقط التغير في الأسعار النسبية للصادرات والمستوردات وكمياتها ما بين فترة الأساس وفترة المقارنة، غير أنها لا تظهر التغير في جودة السلع أو ادخال منتجات جديدة أو حدوث ارتفاع في كفاءة الأنتاج، ويترتب على هذه التغييرات، تغيرات مماثلة في التكاليف وأسعار البيع في الأسواق الخارجية، وأن مقاييس التبادل التجاري لا تأخذ هذه المتغيرات في الحسبان، بالأضافة الى أن شروط التبادل التجاري موضوع نسبي يخضع للتغير في الأسعار العالمية بسبب التقلبات الأقتصادية، الأمر الذي يشجع على استخدام التجارة المقابلة في تجارة الأردن الخارجية تفاديا للمؤشرات النقدية والسعرية، وعلى أثر ذلك يصبح معدل التبادل التجاري متعادلا بين الأردن والدولة الأخرى في الأتفاقية، حيث تصبح قيمة الصادرات الأردنية الى هذه الدولة تعادل قيمة المستوردات الأردنية منها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١١ - ٤)

الأرقام القياسية لتجارة الأردن الخارجية وشروط التبادل التجاري للفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠

١٠٠ = ١٩٨٥

السنة	قيمة الصادرات الوطنية	الأرقام القياسية للصادرات: سعر الوحدة	الأرقام القياسية للصادرات: لوحدة الكمية	الأرقام القياسية للمستوردات: قيمة المستوردات	الأرقام القياسية للمستوردات: لسعر الوحدة	الأرقام القياسية للمستوردات: لوحدة الكمية	شروط التبادل التجاري: الكمي(١) (إجمالي)	شروط التبادل التجاري: السعري(٢) (صافي)	شروط التبادل التجاري: المقدرة على(٣) الاستيراد
١٩٨٠	١٢٠,١	٨٢,٦	٥٧,٨	٧١٥,٩	٨٦,٥	٧٩,٣	١٣٧,٢	٩٥,٥	٥٥,٢
١٩٨١	١٦٩	٩٤,٧	٦٧,٤	١٠٤٧,٥	١٠٥,٣	٩٤,١	١٣٩,٦	٨٩,٩	٦٠,٦
١٩٨٢	١٨٥,٦	١٠٣,٦	٦٩	١١٤٢,٥	١٠٧	١٠٣,٣	١٤٩,٧	٩٦,٨	٦٦,٨
١٩٨٣	١٦٠,١	٩٤,٦	٦٨,٤	١١٠٣,٣	٩٧,٨	١٠٤,٢	١٥٢,٣	٩٦,٧	٦٦,١
١٩٨٤	٢٦١,١	١٠٣,١	٩٦	١٠٧١,٣	١٠٢,٧	٩٧,٧	١٠١,٨	١٠٠,٤	٩٦,٤
١٩٨٥	٢٥٥,٣	١٠٠	١٠٠	١٠٧٤,٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨٦	٢٢٥,٦	٨٦,١	١٠٢,٦	٨٥٠,٢	٧٥,٣	١٠٥,١	١٠٢,٤	١١٤,٣	١١٧,٣
١٩٨٧	٢٤٨,٨	٧٩,٩	١٢١,٩	٩١٥,٥	٧٨,٢	١٠٩	٨٩,٤	١٠٢,٢	١٢٤,٦
١٩٨٨	٣٢٤,٨	٩٣,١	١٣٦,٦	١٠٢٢,٥	٨٢,٧	١١٥,١	٨٤,٣	١١٢,٦	١٥٣,٨
١٩٨٩	٥٣٤,١	١٤٥,٣	١٤٤	١٢٣٠	١٢٠	٩٥,٤	٦٦,٣	١٢١,١	١٧٤,٤
١٩٩٠	٦١٢,٣	١٧٣	١٣٨,٦	١٧٢٥,٨	١٥٨,١	١٠١,٦	٧٣,٣	١٠٩,٤	١٥١,٧

١) شروط التبادل التجاري الإجمالي الكمي = الرقم القياسي لكميات المستوردات / الرقم القياسي لكميات الصادرات × ١٠٠٪

٢) شروط التبادل التجاري السعري الصافي = الرقم القياسي لأسعار الصادرات / الرقم القياسي لأسعار المستوردات × ١٠٠٪

٣) المقدرة على الأستيراد = الرقم القياسي لوحدة كمية الصادرات × شروط التبادل التجاري السعري

المصدر: البنك المركزي الأردني – التقرير السنوي لعام ١٩٩٠ ، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ – ١٩٨٩ تشرين الأول ١٩٨٩ عدد خاص بمناسبة مرور ٢٥ عاما على تأسيس البنك المركزي الأردني .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

٦) فوائد أخرى للتجارة المقابلة

تساعد عمليات التجارة المقابلة على تحقيق مجموعة أخرى من المكاسب للتنمية الأقتصادية والأجتماعية في الأردن علاوة على تدعيم علاقاته الخارجية مع دول العالم ومن هذه المكاسب:

- التأكيد على أهمية العلاقات التجارية والأقتصادية بين الأردن والدول العربية بشكل خاص والدول الأجنبية بشكل عام.
- تقليل أثر الفواتير الضخمة لمستوردات الأردن من النفط، وتعزيز امكانية الأستيراد منها.
- التعاون في تنمية قطاعات أخرى مثل السياحة والتعليم والصناعة والثقافة وتشجيع السفر بين الأردن والدول الأخرى.
- تحرير التجارة من القيود الجمركية والأدارية وتبسيط القواعد التجارية ووسائل الدفع من خلال اجراء بعض التعديلات في أدوات السياسة التجارية وتخفيضها أو الغاؤها.

٤-٥-٢ اتفاقيات التجارة الثنائية Bilateral Trading Agreements

اتفاقيات التجارة الثنائية هي أول شكل عرفه الأقتصاد الأردني من اتفاقيات التجارة المقابلة عندما وقع الأردن على أول اتفاق تجاري واقتصادي مع العراق بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٨، واتفاق تجاري مع سوريا بتاريخ ١٩٥٣/٩/٣٠، واستمر الأردن بعد ذلك بعقد العديد من الأتفاقيات والبروتوكولات التجارية ومحاضر الأجتماعات المشتركة مع الدول العربية وبعض الدول الأجنبية، وقد بلغ عدد الأتفاقيات التجارية الثنائية مع الدول العربية ١٤ اتفاقا و ١٧ بروتوكولا تجاريا وأكثر من ٢٠ محضر اجتماع مشترك حتى نهاية عام ١٩٨٥(٢٨).

والأتفاقية التجارية هي اتفاق مكتوب بين دولتين، يتم بموجبه تنظيم التبادل التجاري بينهما من تصدير واستيراد، وتحديد للسلع والمنتجات الممكن تبادلها، وطرق تسوية المدفوعات والديون المستحقة على الطرفين نتيجة تنفيذ المعاملات التجارية، وذلك وفقا لما

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعبر عنه رغبة الطرفين بهدف تشجيع وتنمية حجم التبادل التجاري بينهما، بحيث يؤدي ذلك الى التوازن في الميزان التجاري لكل منهما، وتعقد هذه الأتفاقيات والبروتوكولات ومحاضر الأجتماعات المشتركة عن طريق وزارة الصناعة والتجارة ووزارة التخطيط.

وتتشابه معظم الأتفاقيات والبروتوكولات التجارية التي يوقعها الأردن في خصائصها ومحتوياتها، وأهم الأحكام التي تتضمنها تلك الأتفاقيات التجارية كما هو مبين في الملحقين رقم ١، ٢ المرفقين في نهاية الدراسة وهي:-

١) تأكيد الدولتان على بذل الجهود لزيادة وتنويع التجارة الخارجية بينهما بجميع الوسائل والأمكانيات بهدف الوصول الى تحقيق سقف معين من المال كحجم للتبادل التجاري مناصفة بين البلدين يجري تنفيذه خلال مدة محددة.

٢) تعهد الدولتان باصدار أذونات الأستيراد والتصدير اللازمة لتبادل السلع والمنتجات الوطنية مباشرة من والى البلدين، بما يكفل تحقيق حجم التبادل التجاري المنشود بينهما وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها في كلا البلدين.

٣) تعفى اعفاء كاملا أو جزئيا من الرسوم الجمركية والقيود الأدارية المنتجات الوطنية التي يكون منشؤها أحد البلدين المتعاقدين والتي يستوردها كل طرف من البلد الآخر، ويعتبر منتجا صناعيا ذا منشأ وطني للبلدين كل منتج صناعي لا تقل كلفة عوامل الأنتاج والمواد الأولية المحلية الداخلة في صنعه عن نسبة ٤٠٪ أو أي نسبة معينة يتفق عليها الطرفان، وترفق السلع والمنتجات المصنعة المستوردة من والى أحد البلدين بشهادة منشأ صادرة عن السلطات المختصة في البلد المصدر.

٤) يلحق عادة بالأتفاقية أو البروتوكول قوائم بالسلع والمنتجات المختارة التي سيتم تصديرها من كل من الدولتين، كما يمكن تبادل سلع أخرى غير واردة في القوائم، وتتعهد الدولتان بعدم اعادة تصدير السلع المستوردة من أي من البلدين الى بلد ثالث بدون موافقة مسبقة من بلد المنشأ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥) لا يجوز لأي من الطرفين أن يميز ضد منتجات الطرف الآخر من السلع والخدمات لصالح طرف ثالث باستخدام القيود الأدارية والنقدية مثل الحصص أو التراخيص أو لجان الترشيد أوغيرها بهدف تسهيل التبادل التجاري.

٦) تحدد أسعار السلع والمنتجات المتبادلة وفقا للأسعار العالمية السائدة عند التعاقد مع مراعاة الأعفاءات أو التخفيضات على الرسوم المنصوص عليها في الأتفاق المبرم بينهما.

٧) يجري تسديد المدفوعات الناشئة عن تبادل السلع والخدمات بين البلدين بالدولار الأمريكي أو بأية عملة حرة قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان مع التعهد بالسماح بتحويل جميع المبالغ المستحقة للبلد المصدر كما قد يتم الأتفاق على تسوية المدفوعات من خلال اتفاقية دفع مصرفية.

٨) تمكين رؤوس الأموال التي يوظفها أحد البلدين المتعاقدين أو رعاياه في البلد الآخر الأستفادة من مزايا التشجيع والحماية الصناعية التي تتمتع بها رؤوس الأموال الوطنية وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها في كلا البلدين.

٩) تشجيع اقامة المشروعات المشتركة في كلا البلدين، والمشاركة في مشاريع قائمة.

١٠) يقدم كل من الطرفين المتعاقدين للطرف الآخر التسهيلات اللازمة لأقامة المراكز التجارية والمعارض الدائمة والمؤقتة والمشاركة في المعارض والأسواق الدولية في حدود القوانين والأنظمة المعمول بها في كلا البلدين.

١١) ينص الأتفاق على تنفيذ حجم التبادل التجاري المتفق عليه من خلال قنوات معينة مثل الحصة العامة والمراكز التجارية والمعارض والحصة الحرة وأحيانا تضاف الصفقة المتكافئة الى هذه القنوات – سيتم شرح طريقة تنفيذ كل من هذه القنوات لاحقا – .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٢) انشاء لجنة مشتركة من ممثلي الدولتين تجتمع بالتناوب أو حسب الحاجة في نهاية كل مدة معينة لمتابعة تنفيذ مضمون الأتفاقية أو البروتوكول ومعالجة الصعوبات التي قد تنشأ أثناء سير عملية التبادل وتسوية المدفوعات.

١٣) تحديد مدة الأتفاقية، وتاريخ بدء العمل بها، وطريقة تجديدها، وذلك بعد التصديق عليها من قبل السلطات الدستورية في كل من البلدين.

ويجري تنفيذ حجم التبادل التجاري الذي تم الأتفاق عليه في الأتفاقية أو البروتوكول التجاري أو محضر الأجتماع المشترك عن طريق بعض أو كل القنوات التالية:-

أ) **الحصة العامة Overall Quota**

وتحدد هذه الحصة بمبلغ معين من حجم الأتفاق التجاري، يتم تنفيذها مناصفة بين البلدين، سواء عن طريق القطاع العام أو الخاص، وذلك من خلال تبادل سلع ومنتجات محددة في قوائم متفق عليها، مثل القائمة (أ و ب) المرفقة بالملحق رقم (٢)، ويمنح كل بلد موافقات استيرادية بقيمة حصته في الحصة العامة، ويتم تسوية المدفوعات لكل طرف حسب ما هو محدد في الأتفاق بالعملات الحرة القابلة للتحويل عن طريق الأعتمادات المستندية أو من خلال اتفاقية دفع (حسابات تقاص) بين الدولتين، وتخضع سلع الحصة العامة للأعفاء التام أو الجزئي من الرسوم الجمركية وقيود الأستيراد الأخرى، كما هو الحال في البروتوكول الموقع بين الأردن ومصر عام ١٩٨٨، وفيه تم الأتفاق على حصة عامة بمبلغ ٣٠ مليون دولار مناصفة بين البلدين يتم تسويتها عن طريق أحد العملات الحرة القابلة للتحويل(٢٩) .

ب) **المراكز التجارية Commercial Centers**

يتفق الجانبان في الأتفاق التجاري على تبادل انشاء المراكز التجارية، باعتبارها من وسائل تنشيط التبادل التجاري، ومن المهام التي تقوم بها هذه المراكز:-

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الأتصال بالمستوردين والمصدرين وعقد الصفقات التجارية.
- القيام بالدراسات والبحوث التسويقية.
- عمل الدعاية والأعلان والترويج للمنتجات الوطنية في البلد الآخر.
- انشاء صالة عرض للمنتجات الوطنية.
- العمل على تذليل الصعوبات التي تعترض تنفيذ الأتفاق التجاري.

وتم انشاء عدد كثيرمن المراكز التجارية الأردنية في الدول التي تربطها اتفاقيات تجارية مع الأردن بلغت ما يزيد عن ٨ مراكز في الخرطوم وبغداد والقاهرة ودمشق والرباط وتونس وصنعاء.

وتقوم المراكز التجارية بتنفيذ جزء من حجم التبادل التجاري عن طريق تخصيص حصة متساوية لكل منها وفق الخطوات التالية:-

- يمنح كل بلد موافقات استيرادية بقيمة الحصة باسم المركز التجاري المعني وفق قوائم سلع مرفقة بالأتفاق ومعفاة بالكامل من قيود الأستيراد.
- يتم استيراد حصة المركز وتسويقها في البلد الآخر بالبيع المباشر للقطاعين العام والخاص.
- تحدد أسعار السلع المباعة من قبل المركزين التجاريين وفقا للأنظمة المعمول بها في كل من البلدين.
- يتقاضى المركز عمولة بنسبة معينة من قيمة البضائع المستوردة.
- يسمح كل من البلدين بتحويل قيمة المنتجات المباعة لكل من المركزين لدى ايداعها بالبنوك المعنية.
- يسمح كل طرف بتحويل صافي أرباح المركز التجاري المقام في بلده سنويا بالعملات القابلة للتحويل الى البلد الآخر (أو مقاصة).

وذلك كما جاء في محضر الأجتماع المشترك مع العراق عام ١٩٨٩، وفيه تم الأتفاق على حصة المراكز التجارية بقيمة ١٦٠ مليون دولار مناصفة بين المركزين في بغداد وعمان(٣٠) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جـ) المعارض التجارية Commercial Exhibitions

قد تخصص حصة من حجم التبادل التجاري، كي يتم تنفيذها من خلال اقامة المعارض التجارية في كلا البلدين ضمن فترة محددة وذلك على النحو التالي:-

- يتم تسويق حصة كل طرف بالبيع المباشر وفقا لقوائم سلع متفق عليها ومعفاة تماما من قيود الأستيراد.
- يسمح كل جانب بتحويل قيمة السلع المباعة بالعملات الحرة بعد ايداعها في البنوك المعنية الى البلد الأخر (أو مقاصة).

وقد تم تنظيم عدد كبير من المعارض التجارية الأردنية في عدد من الدول مثل معرض المنتجات الأردنية السادس في تونس عام ١٩٨٧ بمبلغ ٥ر١ مليون ، ومعرض في السودان عام ١٩٨٩ بمبلغ ٢ مليون دولار، ومعرض في المغرب عام ١٩٩١ بمبلغ ٢ مليون دولار. والغرض من اقامة هذه المعارض هو تشجيع وزيادة التبادل التجاري، وزيادة تصدير وتسويق المنتجات الأردنية الحديثة وتعريف الآخرين بها.

د) الحصة الحرة Free Quota

قد توافق الدولتان الموقعتان على الأتفاقية التجارية على افساح المجال أمام القطاعات المختلفة في كلا البلدين للتعامل في التبادل التجاري بينهما اما من داخل تخصيص حصة من حجم التبادل التجاري المتفق على تنفيذه بين البلدين، أو خارج الحصص المقررة ضمن الأتفاق التجاري، وفي جميع الأحوال تكون الحصة الحرة غير محددة بقوائم سلع ودون اعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، كما حدث في البروتوكول التجاري العاشر بين الأردن ومصر عام ١٩٨٨، وتم فيه تخصيص حصة حرة بمبلغ ١٠٠ مليون دولار مناصفة، وغير محددة بقوائم سلع (٣١) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الجدير بالذكر، فان بعض الأتفاقيات التجارية حققت زيادة كبيرة في حجم التبادل التجاري مع الدول التي عقدت معها هذه الأتفاقيات، وهذا ما توضحه الجداول رقم (١٢-٤) الى (١٦-٤)، الا أنه من الصعب عمليا وضع نموذج رياضي لقياس هذه الزيادة احصائيا، وبيان دور الأتفاقيات في تحسين الميزان التجاري، وتلبية طلبات الأردن من الأستيراد، وذلك لعدم توفر البيانات الأحصائية المنظمة والمصنفة لدى الدوائر المختصة عن حجم الصادرات والمستوردات التي تمت فعلا نتيجة عقد الأتفاقيات الثنائية بعيدا عن عمليات التجارة التقليدية.

وتظهر الجداول رقم (١٢-٤) الى (١٦-٤) ان الميزان التجاري بين الأردن والدول التي يرتبط معها باتفاقيات اقتصادية وتجارية يميل لصالح الأردن في بعضها مثل الهند وباكستان وأندونيسيا وأثيوبيا وجمهورية اليمن، ويميل لصالح بعض الدول الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ومجموعة الدول الأوروبية، وما يثير الأنتباه هنا أن أمريكا ودول المجموعة الأوروبية قد استوردت من الأردن ٢٥,٨ مليون دينار عام ١٩٩٠ مقابل ١٩,١ مليون دينار عام ١٩٨٦، في حين استورد الأردن منها ٧٨٩ مليون دينار عام ١٩٩٠ مقابل ٣٧٥ مليون دينار عام ١٩٨٦ جدول رقم (١٣-٤)، وهذا يمثل اختلالا كبيرا في الميزان التجاري مقداره ٧٦٣,٢ مليون دينار، أي ما يعادل حوالي ٧٥٪ من قيمة العجز في الميزان التجاري الأردني لعام ١٩٩٠ البالغ حوالي ١٠٢٠ مليون دينار، ويرجع السبب في ذلك الى ارتفاع المستوردات الأردنية من هذه الدول رغم أنها تحجم عن استيراد السلع الوطنية الأردنية، وتضع العراقيل أمام دخولها.

ومما تقدم، يكون من المناسب التركيز على عقد الأتفاقيات مع الدول التي يعاني الأردن معها عجزا في الميزان التجاري، ومحاولة التوسع بعقد هذه الأتفاقيات مع الدول الأخرى، وقد كثفت وزارة الصناعة والتجارة جهودها منذ منتصف الثمانينات فيعقد المزيد من الأتفاقيات التجارية مع الدول العربية والأجنبية، بالأضافة الى احياء البروتوكولات التي كانت قد توقفت بسبب العلاقات السياسية مع مصر وتركيا ورومانيا والعراق، وذلك بهدف توسيع قاعدة التبادل التجاري وتحسين الميزان التجاري.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقـم (١٢ - ٤)

التبادل التجاري بين الأردن والدول العربية
للفتـــرة ١٩٨٦ – ١٩٩٠

بالمليون دينار

الدولة	١٩٨٦			١٩٨٧			١٩٨٨			١٩٨٩			١٩٩٠		
	صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري
العراق	٤٢,٤	٨٠,٣	٣٧,٩-	٥٩,٩	٩٩,٤	٣٩,٥-	٦٤,٦	١١٧,٣	٥٢,٧-	١٢٢,٣	٢١٢,٨	٩٠,٥-	١١٨,٥	٢٧٣,١	١٥٤,٦-
السعودية	٢٧,٨	٤٩,٧	٢١,٩-	٢٦,٢	٧٦,٨	٥٠,٦-	٣١,٤	٧٤,٢	٤٢,٨-	٩٤	٣١,٦	١٧,٤	٤٦,٨	٧٦,٤	٢٩,٦-
الكويت	٨,٨	٢,٤	٦,٤	٨,٦	١٧	٨,٤-	٩,٤	٢٢,٩	١٣,٥-	١٥,٧	٢٩,٧	١٤,٠-	١١	٢٥,٨	١٤,٨-
مصر	٤	٩,٢	٥,٢-	١٣,٤	٩,٦	٣,٨	٧,١	٩,٧	٢,٦-	١٠,٤	١٨,٤	٨,٠-	١٠,٦	١٩,٣	٨,٧-
سوريا	٤,٦	١٠,٢	٥,٦-	٧,٢	٨,٦	١,٤-	٣,٣	٩,٨	٦,٥-	٨	١٩,٧	١١,٧-	٨,٤	١٢	٣,٦-
لبنان	١	٨,٣	٧,٣-	٠,٨	٧,٧	٦,٩-	١	٨	٧,٠-	٣,٩	٦,٧	٢,٨-	٨,٨	١١	٢,٢-
السودان	٠,٢	٠,٢	-	٠,٧	٠,٦	٠,١	٢,٤	٠,٥	١,٩	١,٥	١	٠,٥	٥,١	١	٤,١
اليمن *	١,٦	١,٦	-	٢,٣	٣,٢	٠,٩-	١,٥	٣	١,٥-	٤,٨	-	٤,٨	٩,٧	-	٩,٧
المغرب	٠,٣	٠,٩	٠,٦-	-	٠,٧	٠,٧-	٠,٤-	١	٠,٦-	٠,٢	٠,٥	٠,٣-	٠,١	١,٤	١,٣-
ليبيا	١,١	١,١	-	١	٠,٨	٠,٢	٠,٧	-	٠,٧	١,٤	-	١,٤	٤,١	٠,٩	٣,٢
البحرين	١,٨	١,٦	٠,٢	١,٩	٢,١	٠,٢-	٢,١	٤,١	٢,٠-	٥,٤	٦	٠,٦-	٦	٥,٢	٠,٨
قطر	١,٤	٢,٢	٠,٨-	١,٤	٣,٦	٢,٢-	١,٧	٥,٨	٤,١-	٢,٥	٦,٣	٣,٨-	٤,٢	٥,١	٠,٩-
تونس	٠,٧	٣,١	٢,٤-	١,١	١,٧	٠,٦-	٢,٢	٤,٣	٢,١-	٢,٥	٢,٣	٠,٢	٣,٣	٣,٣	-
الأمارات	٤,٨	١,٨	٣	٤,٩	١,٣	٣,٦	٧	١,٥	٥,٥	١٣	١,٦	١١,٤	٢١,٥	٣	١٨,٥
اخرى **	١,٧	٠,٣	١,٤	٠,٥	٠,٦	٠,١-	١,٣	٠,٥	٠,٨	١,١	٠,٦	٠,٥	٠,٨	٠,٨	-
المجموع	١٠٢,٢	١٧٠,٢	٦٨,٠-	١٢٩,٩	٢٣٣,٧	١٠٣,٨-	١٣٦,١	٢٦٢,٦	١٢٦,٥-	٢٤١,٧	٣٣٧,٢	٩٥,٥-	٢٥٨,٩	٤٣٨,٣	١٧٩,٤

المصدر:١) دائرة الأحصاءات العامة، الأحصاءات السنوية للتجارة الخارجية للأعوام ١٩٨٧/ ١٩٩١

٢) وزارة الصناعة والتجارة، التقرير السنوي ١٩٩٠ ص ٥٤

* تم توحيد شطري اليمن باسم جمهورية اليمن

** أخرى تشمل عمان، الجزائر، الصومال، جيبوتي، موريتانيا

www.manaraa.com
© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات

جـدول رقـم (١٣ - ٤)

التبادل التجاري بين الأردن ودول المجموعة الأوروبية وأمريكا

عن الفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٠

(بالمليون دينار)

الدولة	١٩٨٦			١٩٨٧			١٩٨٨			١٩٨٩			١٩٩٠		
	صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري
أمريكا *	٠,٣	٧٥,٥	٧٥,٢-	٠,٩	٩٣,٤	٩٢,٥-	١,٢	١٢٩,٦	١٢٨,٤-	٣,٣	١٧٠	١٦٦,٧-	٣,٥	٢٩٩,٥	٢٩٦,٠-
بريطانيا	٠,٩	٦٨,٨	٦٧,٩-	٠,١	٥٨,٣	٥٨,٢-	٠,٦	٦٤,٦	٦٤,٠-	١,٤	٧٣,٨	٧٢,٤-	١,٩	٨٩,٤	٨٧,٥-
فرنسا	٧,١	٣٣,٢	٢٦,١-	٥,٢	٣٤,٢	٢٩,٠-	٣,٧	٣٩,٧	٣٦,٠-	١٠,٣	٧٢,٧	٦٢,٤-	٦,١	٩٧,٩	٩١,٨-
ألمانيا الغربية	١,٥	٦٥,١	٦٣,٦-	٠,٢	٧٠,٥	٧٠,٣-	٦,٤	٦٦,٤	٦٠,٠-	٠,٥	٧٧,٤	٧٦,٩-	٢	٩٦,٩	٩٤,٩-
ايطاليا	٧,١	٥٠,٢	٤٣,١-	٩,٣	٤٦,٦	٣٧,٣-	١٢	٤٦,٤	٣٤,٤-	٨,٦	٥١,١	٤٢,٥-	٤,٣	٦٧,٦	٦٣,٣-
هولندا	٠,٦	٢٧,٤	٢٦,٨-	٠,٣	٢٧,٩	٢٧,٦-	٠,٤	٣٢,٢	٣١,٨-	١,٤	٣٤,٨	٣٣,٤-	٣	٤٧,٨	٤٤,٨-
بلجيكا	٠,١	٢٤,٣	٢٤,٢-	٠,٨	٢٢,٩	٢٢,١-	٠,٨	٢٣,٧	٢٢,٩-	٠,١	٢٥,٦	٢٥,٥-	٠,٨	٥٠,٥	٤٩,٧-
اسبانيا	-	١١,٧	١١,٧-	-	١١,٣	١١,٣-	-	١١	١١,٠-	٠,٣	٩,٨	٩,٥-	١,١	١٨,٤	١٧,٣-
اليونان	١,٥	٥,٣	٣,٨-	٠,٩	٤,٧	٣,٨-	١,٢	٥,٦	٤,٤-	١,٩	٦,١	٤,٢-	٢,٨	٦,٩	٤,١-
الدانمارك	-	١٠,١	١٠,١-	-	٩,١	٩,١-	-	٧,٤	٧,٤-	-	٧,١	٧,١-	٠,١	٧,٩	٧,٨-
ايرلندا	-	١,٩	١,٩-	٠,٤	١,٦	١,٢-	١,١	١,٦	٠,٥-	-	٣	٣,٠-	-	٥,١	٥,١-
أخرى **	-	١,٥	١,٥-	-	٠,٨	٠,٨-	-	٠,٦	٠,٦-	-	١,١	١,١-	٠,٢	١,١	٠,٩-
المجموع	١٩,١	٣٧٥	٣٥٥,٩-	١٨,١	٣٨١,٣	٣٦٣,٢-	٢٧,٤	٤٢٨,٨	٤٠١,٤-	٢٧,٨	٥٣٢,٥	٥٠٤,٧-	٢٥,٨	٧٨٩	٧٦٣,٢

المصدر : ١) دائرة الأحصاءات العامة، الأحصاءات السنوية للتجارة الخارجية للأعوام ١٩٨٧، ١٩٩٠.

٢) وزارة الصناعة والتجارة ، التقرير السنوي ١٩٩٠ ص ٥٥.

* لا يوجد اتفاق تجاري أو اقتصادي بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية

** أخرى تشمل لوكسمبورغ والبرتغال .

www.manaraa.com
© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات

جـدول رقـم (١٤ - ٤)
التبادل التجاري بين الأردن ودول آسيا غير العربية
للفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٠

(بالمليون دينار)

الدولة	١٩٨٦			١٩٨٧			١٩٨٨			١٩٨٩			١٩٩٠		
	صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري
اليابان *	٥,٧	٦٦,٦	٦٠,٩-	٧,٤	٥,٦	١,٨	٦,٦	٥٤,٤	٤٧,٨-	١٨,٢	٤٥,٧	٢٧,٥-	١٣	٥٤,٣	٤١,٣-
تركيا	٣,٦	٢٧,٥	٢٣,٩-	٥,٨	٣٥	٢٩,٢-	٨,٨	٢٩,٥	٢٠,٧-	١١,٩	٢٨,٦	١٦,٧-	١٥,١	٤٦,١	٣١,٠-
الهند	٣٤,١	٤,٩	٢٩,٢-	٢٢	١,٤	٢٠,٦-	٥٥,٤	٢,٨	٥٢,٦-	٩٤,٩	٨,٧	٨٦,٢-	١٢٩,١	٢٢,١	١٠٧
الصين الوطنية	٢,٩	١٨	١٥,١-	٤	١٦,٨	١٢,٨-	٧,٣	٢٠,٥	١٣,٢-	١١,٣	٢٢,١	١٠,٨-	١٣,٦	٣٠,٢	١٦,٦-
الصين الشعبية	٧,٦	١١,٢	٣,٦-	١٠	١٤,٤	٤,٤-	١٥,٩	١٦,٨	٠,٩-	١١	٢٢	١١,٠-	١٨	٢٥	٧,٠-
كوريا الجنوبية	٣,٨	١٠,٣	٦,٥-	٣,٤	١٣,٨	١٠,٤-	٦,٧	١٢,٨	٦,١-	٩,٨	١٥,٦	٥,٨-	٧,٦	١٧,٦	١٠,٠-
أندونيسيا	٧,٦	٣,٣	٤,٣	٨	٣,٨	٤,٢	١١	٤,٦	٦,٤	٢٧,٣	٤,٣	٢٣	٣٠,٤	٨	٢٢,٤
استراليا	٠,٦	٤,٥	٣,٩-	-	٢,٧	٢,٧-	-	٧	٧,٠-	١,٦	١,٨	٠,٢-	-	٥,٩	٥,٩-
باكستان	٣,٤	٠,٦	٢,٨	١٠,٣	٠,٤	٩,٩	٤	٠,٦	٣,٤	٦,٣	١,١	٥,٢	٨,٨	١,٤	٧,٤
ايران	-	٠,٥	٠,٥-	-	٠,٧	٠,٧-	-	١,١	١,١-	-	٢	٢,٠-	٠,٩	١,٧	٠,٨-
كوريا الشمالية	-	-	-	-	٠,١	٠,١-	-	٠,١	٠,١-	-	-	-	-	٠,١	٠,١-
المجموع	٦٩,٣	١٤٧,٤	٧٨,١-	٧٠,٩	٩٤,٧	٢٣,٨-	١١٥,٧	١٥٠,٢	٣٤,٥-	١٩٢,٣	١٥١,٩	٤٠,٤-	٢٣٦,٥	٢١٢,٤	٢٤,١

المصدر ١) دائرة الأحصاءات العامة، الأحصاءات السنوية للتجارة الخارجية للأعوام ١٩٨٧، ١٩٩١.
٢) وزارة الصناعة والتجارة، التقرير السنوي ١٩٩٠ ، ص ٥٦.

* لا يوجد تبادل تجاري بين الأردن واليابان .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

جـدول رقـم (١٥ - ٤)
التبادل التجاري بين الأردن ودول أوروبا الشرقية
للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠

(بالمليون دينار)

الدولة	١٩٨٦			١٩٨٧			١٩٨٨			١٩٨٩			١٩٩٠		
	صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري
رومانيا	٧,٥	١٤,٧	٧,٢-	٦,٤	٢١,٢	١٤,٨-	٧,١	٢٣,١	١٦,٠-	٠,٨	١٢,٤	٠,٦-	٣,٥	١٥,٦	١٢,١-
بلغاريا	٠,٦	٩,٧	٩,١-	-	٨,٨	٨,٨-	٠,٧	١١,٦	١٠,٩-	١	١١,٣	١٠,٣-	-	١٥	١٥,٠-
يوغسلافيا	٧,٧	٤,٢	٣,٥	٦,٩	٧,٦	٠,٧-	٩,٧	٦	٣,٧	١١,٧	٩,٦	٢,١	٨,٤	١٢,٩	٤,٥-
بولندا	٣,٧	٤,٨	١,١-	٧,١	٤,٥	٢,٦	٤,٩	٥,٤	٠,٥-	١٦,٢	٦,٢	١٠	-	١٣	١٣,٠-
تشيكوسلوفاكيا	١,٣	٤	٢,٧-	٠,٨	٤	٣,٢-	١,٣	٥,٧	٤,٤-	٢	٥,٧	٣,٧-	٢,٤	٨,٦	٦,٢-
هنغاريا	-	٣,٤	٣,٤-	-	٣,٨	٣,٨-	-	٥,٩	٥,٩-	-	٦,١	٦,١-	-	٧,٩	٧,٩-
الأتحادالسوفيتي	-	٦	٦,٠-	-	٣,٢	٣,٢-	-	٤,٢	٤,٢-	-	٥,١	٥,١-	١٠	١٢,٣	٢,٣-
ألمانيا الشرقية	-	١,٧	١,٧-	-	٣	٣,٠-	-	٣,٩	٣,٩-	-	٤,٦	٤,٦-	-	٤,٣	٤,٣-
المجموع	٢٠,٨	٤٨,٥	٢٧,٧-	٢١,٢	٥٦,١	٣٤,٩-	٢٣,٧	٦٥,٨	٤٢,١-	٤٢,٧	٦١	١٨,٣-	٢٤,٣	٨٩,٦	٦٥,٣-

المصدر: ١) دائرة الأحصاءات العامة، الأحصاءات السنوية للتجارة الخارجية للأعوام ١٩٨٧ و ١٩٩٠.

٢) وزارة الصناعة والتجارة، التقرير السنوي ١٩٩٠ ، ص ٥٧ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

جـدول رقـم (١٦ - ٤)

التبادل التجاري بين الأردن ودول أجنبية أخرى

ترتبط باتفاقيات اقتصادية وتجارية مع الأردن

للفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٠

(بالمليون دينار)

الدولة	١٩٨٦			١٩٨٧			١٩٨٨			١٩٨٩			١٩٩٠		
	صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري	صادرات	واردات	الميزان التجاري
سويسرا	-	١١,٢	١١,٢-	-	١٠,١	١٠,١-	١	٢١	٢١,٠-	-	١٨,٥	١٨,٥-	-	٢١,٤	٢١,٤-
النمسا	٠,٣	٦,٦	٦,٣-	-	٨,٢	٨,٢-	-	٩,٥	٩,٥-	-	١٤,٧	١٤,٧-	٠,١	١٥,٧	١٥,٦-
البرازيل	٣,٥	٧,٣	٣,٨-	٢	٩,٧	٧,٧-	٠,٤	٩,٢	٨,٨-	-	١٣,٨	١٣,٨-	١	١٧,١	١٦,١-
كندا	٠,٥	٣,٤	٢,٩-	-	٣,١	٣,١-	-	٦,٦	٦,٦-	٠,١	٨,٦	٨,٥-	٠,١	١٠,٧	١٠,٦-
سيلان	-	٣,٨	٣,٨-	-	٢,٨	٢,٨-	٠,٢	٤,٤	٤,٢-	٠,٤	٤,١	٣,٧-	٣	٩,٥	٦,٥-
ايرلندا	-	٣,٨	٣,٨-	-	٤,٥	٤,٥-	-	٤,٥	٤,٥-	-	٥,٤	٥,٤-	-	٧,٧	٧,٧-
اثيوبيا	١,٨	-	١,٨	-	-	-	٧,٥	-	٧,٥	١٢,١	-	١٢,١	٢٣	-	٢٣
المجموع	٦,١	٣٦,١	٣٠,٠-	٢	٣٨,٤	٣٦,٤-	٩,١	٥٥,٢	٤٦,١-	١٢,٦	٦٥,١	٥٢,٥-	٢٧,٢	٨٢,١	٥٤,٩-

المصدر : ١) دائرة الأحصاءات العامة، الأحصاءات السنوية للتجارة الخارجية للأعوام ١٩٨٧ و ١٩٩١.

٢) وزارة الصناعة والتجارة، التقرير السنوي ١٩٩٠ ، ص ٥٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

وتعمل الوزارة حاليا بالتنسيق مع مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية على معالجة العجز في الميزان التجاري مع الدول المعنية من خلال تبني أسلوب الصفقات المتكافئة واتفاقيات الدفع والتسهيلات المصرفية المتبادلة لتسهيل تسوية المدفوعات وتبادل السلع وتحريرها من القيود الجمركية والأدارية وذلك بهدف تنمية الصادرات الوطنية من ناحية وتخفيف الضغط على ميزان المدفوعات من ناحية أخرى (٣٢) .

٤-٥-٣ اتفاقيات الدفع الثنائية Bilateral Payments Agreements

رغبة في تنظيم المدفوعات الخاصة بالمبادلات التجارية والمعاملات الجارية الأخرى بين الأردن واحدى الدول الموقعة معه على اتفاق تجاري واقتصادي، فيتم الأتفاق بينهما ضمن بنود الأتفاقية التجارية على توقيع اتفاقية ترتيبات دفع يتم بموجبها تنظيم حركة المدفوعات والسداد بحيث لا ينتج عنها تحويلات نقدية الا في حدود ضيقة جدا، حيث تسجل قيمة المدفوعات في حسابات مقاصة (Clearing Accounts) لمدفوعات ومتحصلات كل بلد مع الآخر.

يضع البنكان المركزيان في كلا البلدين الترتيبات الفنية لأتفاقية الدفع، والتي تنص على أن يفتح البنك المركزي بكل من الدولتين المتعاقدين بدفاتره حسابا باسم البنك الآخر بالدولار الأمريكي أو باحدى عملتي الدولتين، ويجري تنفيذ اتفاقيات الدفع على سبيل المثال بين الأردن وسوريا على النحو التالي:-

١) يفتح البنك المركزي الأردني في دفاتره حسابا باسم مصرف سورية المركزي ويقيد في الجانب الدائن منه قيم كافة المستوردات الأردنية من سورية، كما تسجل في الجانب المدين من الحساب قيم كافة الصادرات الأردنية الى سوريا التي تمت بموجب الأتفاق التجاري الموقع معها.

٢) وفي المقابل يفتح مصرف سوريا المركزي في دفاتره حسابا باسم البنك المركزي الأردني ويقيد في الجانب المدين منه قيم كافة الصادرات السورية الى الأردن، كما يقوم بتسجيل

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيمة كافة مستوردات سوريا من الأردن في الجانب الدائن من نفس الحساب، وبشرط أن تكون الصادرات والمستوردات طبقا لقوائم السلع والمنتجات المتفق عليها بين البلدين في البروتوكول التجاري.

٣) تتم قيود الأضافة والخصم الى وعلى حسابات التقاص المفتوحة في البنوك المعنية بموجب اعتمادات مستندية قابلة للتحويل وغير قابلة للألغاء.

٤) يقوم كلا البنكين المعنيين بتضمين الأعتمادات المستندية نصا يوضح أنها في نطاق اتفاقية ترتيبات الدفع الموقعة بين البلدين، بالاضافة الى تفويض للبنك الآخر بالقيد على حساب التقاص بقيمة المستندات المتداولة طالما كانت مطابقة لشروط الأعتماد وفي حدود الأرصدة المتوفرة وحد المديونية المقررة بالأتفاقية، وتقوم البنوك المعنية في بلد المصدر بدفع قيمة البضاعة المصدرة لهذا المصدر بالعملة المحلية.

٥) ولضمان استمرار التبادل بين البلدين ولمعالجة الفروق الناتجة حتما عن عدم تكافؤ الصادرات والمستوردات، فان اتفاقية الدفع الثنائية تنص على منح كل طرف للآخر سقفا معينا من المديونية غير مسموح بتجاوزه، ولكن اذا زادت المديونية لأي من الطرفين يتم الأتفاق على كيفية تسوية هذه التجاوزات، اما من خلال بضائع وسلع يستوردها البلد الدائن من البلد المدين خلال مدة محددة، واذا تعذر ذلك فيتعين سدادها بعملة حرة متفق عليها، واذا تأخر السداد عن ذلك فقد يتم الأتفاق على احتساب فوائد تأخير على الطرف المدين خلال مدة التأخير.

٦) في حالة انتهاء العمل باتفاقية الدفع تجري تسوية رصيد حساب التقاص من جانب البلد المدين اما بتوريد بضائع الى البلد الدائن أو بالدفع بعملة حرة وذلك خلال مدة معينة.

ومما تجدر الأشارة اليه فانه ليس من الضروري أن يتبع كل اتفاق أو بروتوكول تجاري اتفاقية دفع ثنائية، اذ بالأمكان تسوية المدفوعات الناجمة عن التبادل التجاري بين الأردن وغيره من الدول بالمدفوعات الحرة دون اللجوء الى حسابات التقاص كما ذكرنا

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابقا عند الحديث عن مضمون الأتفاقية التجارية التي تنفذ عن طريق الحصة العامة أو الحصة الحرة. لكن الغرض من توقيع اتفاقية الدفع، أنها وسيلة للتغلب على النقص في العملات الأجنبية، علاوة على أنها تشجع التبادل التجاري وتدفع بحركة الصادرات للمنتجات الأولية والسلع الصناعية الحديثة ذات الجودة الأقل، وتساعد في فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الأردنية.

وقد قام الأردن بتوقيع عدد من اتفاقيات الدفع مع بعض الدول العربية والأجنبية بقصد تسوية مدفوعات المبادلات التجارية مع هذه الدول ومنها (٣٣) :-

- تم توقيع اتفاقية دفع لتبادل البضائع مع مصر في ظل البروتوكول التجاري الموقع في عام ١٩٧٠، الا أنه تم الغاء هذه الترتيبات في عام ١٩٨٣، وتمت الأستعاضة عنها بتسوية المدفوعات التجارية بالعملة الحرة القابلة للتحويل.

- في ١٩٧٨/٧/١ تم ابرام اتفاقية دفع مع تركيا بهدف تسديد أثمان السلع المتبادلة وذلك عن طريق الحسابات المفتوحة بين البنك المركزي الأردني والبنك المركزي التركي، وقد مكنت هذه الأتفاقية الأردن من تحصيل أثمان الفوسفات الأردني المصدر الى تركيا، وقد انتهى العمل بهذه الأتفاقية بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٠.

- تم بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٥ التوقيع على اتفاقية ترتيبات دفع بين البنك المركزي الأردني والبنك الروماني للتجارة الخارجية، مكنت الأردن من تسوية مستحقات شركة الفوسفات الأردنية على رومانيا من خلال التقاص بين قيم صادرات الفوسفات الأردني مع قيم المستوردات من رومانيا، ولا تزال هذه الأتفاقية سارية المفعول.

- وقعت في ١٩٨٤/٥/٢٠ اتفاقية دفع لمبادلة النفط العراقي الخام بالصادرات الأردنية من البضائع والخدمات للعراق يصل سقفها الى ٧٥ مليون دولار، تم تجديد ورفع سقف هذه الأتفاقية الى ٨٠ مليون دولار خلال عام ١٩٨٥، والى ٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٦، ثم

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الى ٢٤٠ مليون دولار عام ١٩٨٨ ولا يـزال العمل بهذه الأتفاقية سـاري المفعول. ويبين الملحق رقم (٣) نموذج توثيقي لأتفاقية دفع ثنائية (ترتيبات مصرفية) بين الأردن وسوريا.

٤-٥-٤ اتفاقيات تسهيلات الدفع Facility Agreements

اذا منح أحد أطراف اتفاقية الدفع تسهيلات ائتمانية الى الطرف الآخر في حدود مبلغ معين من خلال البنوك المركزية في البلدين، عندئذ تسمى اتفاقية الدفع باتفاقية تسهيلات ائتمانية، وقد تمنح مثل هذه التسهيلات عن طريق توقيع اتفاقية خاصة، يستطيع الطرف المدين استغلال تلك التسهيلات في استيراد بضائع وسلع من الطرف الدائن، يتعهد بسدادها خلال أو عند انتهاء الأتفاقية.

وقد قام الأردن بتوقيع مثل هذه الأتفاقيات مع كل من العراق واليمن، فقد وقع الأردن اتفاقيتين لتسهيل الدفع بين البنك المركزي الأردني والبنك المركزي العراقي، الأولى بتاريخ ١٩٨٣/٢/١٣ بمبلغ ٦٥ مليون دولار، والثانية بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢١ بمبلغ ١٢٥ مليون دولار، والتي تم تجديدها خلال عام ١٩٨٥، وقد مكنت هذه الأتفاقيات العراق من تمويل مستورداته من البضائع والخدمات ذات المنشأ الأردني من خلال التسهيلات الأئتمانية المذكورة التي قدمها البنك المركزي الأردني (٣٤) .

كما وقع البنك المركزي الأردني والبنك المركزي اليمني على اتفاقية تسهيلات ائتمانية بمبلغ عشرة مليون دولار أمريكي بغرض استخدامها سنويا من قبل الجانب اليمني في استيراد سلع أردنية وطنية اعتبارا من عام ١٩٩٠ (٣٥) .

٤-٥-٥ اتفاقيات الصفقات المتكافئة Balanced Trading Agreements

سعى الأردن منذ عام ١٩٨٥ في محاولة منه لمعالجة العجز في الميزان التجاري الى تبني أسلوب آخر من التبادل التجاري يأخذ شكل تجارة المقايضة الحديثة ويسمى بالصفقات المتكافئة، وتكون هذه الصفقات اما حصة من اتفاق تجاري موقعا سلفا بين البلدين، أو اتفاقية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاصة منفصلة، تتضمن الأتفاق على تبادل كميات معينة من السلع والمنتجات الوطنية خلال فترة زمنية محددة دون أن ينتج عنها تحويلات نقدية ثمنا للسلع المتبادلة.

وأهم ما يميز هذا النوع من الأتفاقيات الخصائص التالية :-

١) تحديد شركة أو مؤسسة متخصصة من كلا البلدين المتعاقدين تتولى مسؤولية تنفيذ الصفقات التجارية والأشراف على تحرير العقود التجارية ومتابعتها، وتناط هذه المهمة في الأردن لمؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية وهذا الأمر يؤدي الى المرونة في التعامل بين الطرفين.

٢) يتم التفاوض والتعاقد على قائمتين من السلع المختارة للبلدين بالطرق التجارية العادية والتي تشترط أن تكون المواصفات الفنية لهذه السلع وأسعارها مقبولة للبلدين.

٣) تعهد الطرفان بالعمل على سير متكافيء لتبادل السلع لتتساوى الصادرات والمستوردات المتعلقة بالصفقة في الوقت والحجم المتفق عليه.

٤) تسوى قيمة صادرات كل بلد بقيمة وارداته من البلد الآخر دون أن يترتب على ذلك تحويل عملات صعبة من بلد لآخر.

٥) تبرم العقود وتحدد أسعار السلع المندرجة تحت الصفقة المتكافئة بالدولار الأمريكي وتسجل وفقا للترتيبات التي يشملها الأتفاق المصرفي الموقع بين البنوك التجارية المعنية في البلدين.

٦) تدفع قيمة السلع المتبادلة في اطار الصفقة المتكافئة بالعملة المحلية لكل بلد، أي أن قيمة مستوردات البلد من البلد الآخر تجمع في حساب الصفقة في البنك المسمى في هذا البلد وتستعمل لتغطية صادراته الى البلد الآخر.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧) تفتح الأعتمادات الخاصة بالسلع الأردنية المصدرة باسم مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية وتفتح الأعتمادات الخاصة بسلع الجانب الآخر المصدرة للسوق الأردني باسم مؤسسة مقابلة تابعة للجانب الآخر وتكون هذه الأعتمادات قابلة للتحويل وغير قابلة للألغاء.

ويوضح الملحق رقم (٤) مثال توثيقي لأتفاقية صفقة متكافئة نفذت بين كل من الأردن ومصر.

أما الترتيبات المالية والمصرفية لتنفيذ الصفقة المتكافئة، فيتم الأتفاق عليها بين البنوك المعنية في كل من البلدين. ولو أخذنا مثالا عمليا على ذلك لتنفيذ صفقة متكافئة بين الأردن ومصر من خلال بنك القاهرة عمان ومؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية، وبنك القاهرة/القاهرة وشركة النصرللتصدير والأستيراد المصرية، فان العمل يتم على النحو التالي:-

أ) يقوم بنك القاهرة عمان بفتح حساب خاص في دفاتره بالدولار الأمريكي يسمى حساب الصفقة المتكافئة/ مؤسسة تنمية الصادرات الأردنية، وبالمقابل يقوم بنك القاهرة/القاهرة بفتح حساب خاص في دفاتره بالدولار الأمريكي يسمى حساب الصفقة المتكافئة/ شركة النصر للتصدير والأستيراد.

ب) تتم قيود الأضافة والخصم الى وعلى حسابات الصفقة المتكافئة بموجب اعتمادات مستندية متبادلة قابلة للتحويل وغير قابلة للألغاء، ويتضمن الأعتماد نصا يفيد أنه في نطاق الصفقة المتكافئة، بالاضافة الى تفويض للبنك الآخر بالقيد على الحساب بقيمة المستندات المتداولة طالما كانت مطابقة لشروط الأعتماد وفي حدود الأرصدة المتوفرة وحد المديونية المقررة بالأتفاقية، وأن يقوم البنك الذي أجرى القيد باخطار البنك الآخر في نفس اليوم، ويتم تبليغ ذلك الى مؤسسة تنمية الصادرات وشركة النصرالمشرفتين على تنفيذ الصفقة المتكافئة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جـ) في حالة الأستيراد للأردن:

١) بعد الأتفاق الأولي بين المستورد الأردني والمصدر المصري، يقوم المستورد الأردني بتقديم طلب الأستيراد الى وزارة الصناعة والتجارة الأردنية.

٢) تحول وزارة الصناعة والتجارة الطلب الى مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز الأردنية كي يسجل في السجل الأحصائي ويختم بختم المؤسسة مبينا استيفاء العمولة بنسبة معينة من قيمة البضاعة (C & F) ، وكذلك فيما اذا كانت البضاعة من ضمن أو خارج الصفقة المتكافئة، ويحصل على شهادة استيراد مشترطة أن يبلغ الأعتماد بواسطة بنك القاهرة عمان اذا كانت ضمن الصفقة.

٣) في حالة كون البضاعة المستوردة ضمن الصفقة، يقوم المستورد بفتح اعتماد لدى بنك القاهرة عمان، المستفيد فيه شركة النصر للتصدير والأستيراد/مصر، ويتم تبليغ الأعتماد بواسطة بنك القاهرة/ القاهرة.

٤) عند وصول الأعتماد الى بنك القاهرة/ القاهرة، يتم تبليغ شركة النصر للتصدير والتي تحول بدورها الأعتماد الى المصدر المصري.

٥) بعد تقديم مستندات شحن البضاعة المطابقة من قبل المصدر المصري الى بنك القاهرة/ القاهرة، يتم قيدها لديه على حساب شركة النصر ولحساب المصدر وترسل المستندات الى بنك القاهرة عمان.

٦) عند وصول المستندات المطابقة الى بنك القاهرة عمان يجري القيد المحاسبي التالي:-

من حـ/ العميل المستورد

الى حـ/ مؤسسة تنمية الصادرات الأردنية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتسلم المستندات للمستورد الأردني بعد تسديد قيمتها للبنك ليقوم باجراءات تخليص البضائع المستوردة.

٧) يتم اعداد كشف حساب شهري للصفقة المتكافئة يرسله كل بنك الى الآخر في نهاية كل شهر، وتعزيز مطابقة الرصيد وابداء أية ملاحظات.

د) في حالة التصدير من الأردن:

١) تتبع نفس اجراءات الأستيراد السالفة الذكر في مصر، بحيث تحل وزارة الأقتصاد والتجارة الخارجية المصرية، شركة النصر، بنك القاهرة/القاهرة محل وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، مؤسسة تنمية الصادرات، بنك القاهرة عمان.

٢) يكون القيد المحاسبي في بنك القاهرة عمان عند تقديم المصدر الأردني مستندات تصدير البضاعة المطابقة للأعتماد الوارد :

من حـ/ مؤسسة تنمية الصادرات الأردنية
الى حـ/ العميل المصدر (الأردني)

ويتم دفع قيمة البضاعة المصدرة للمستفيد بالعملة المحلية.

هـ) كيفية تسوية تجاوز أرصدة حسابات الصفقة نتيجة عدم تساوي قيمة الصادرات مع المستوردات:-

١) في حالة وجود فائض لصالح الأردن (الصادرات أكبر من المستوردات) يصبح رصيد حساب الصفقة المتكافئة/ مؤسسة تنمية الصادرات في بنك القاهرة عمان مدينا بالفرق، وفي هذه الحالة يتوجب على الجانب المصري تغطية الرصيد بتصدير بضائع للأردن خلال مدة متفق عليها، وتتعهد وتكفل مؤسسة تنمية الصادرات الأردنية بتسديد الفرق.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢) في حالة انتهاء العمل بالأتفاقية، وظهور رصيد في حساب الصفقة لأي من الطرفين تستمر الأجراءات البنكية حتى يتم سداد هذا الرصيد ببضائع للوصول الى التكافؤ التام بين قيمة الصادرات والمستوردات، بحيث لا يترتب على تنفيذ الصفقة تحويل أي عملات حرة مع التزام مؤسسة تنمية الصادرات وشركة النصر بتسوية الرصيد على هذا الأساس.

ويوضح الملحق رقم (٥) مثال توثيقي لأتفاقية مصرفية بين بنك القاهرة عمان وبنك القاهرة/القاهرة تنفيذا لصفقة متكافئة بين الأردن ومصر.

وقام الأردن منذ عام ١٩٨٥ بتوقيع عدد من اتفاقيات الصفقات المتكافئة مع عدد من الدول العربية (٣٦) :-

- تم توقيع ثلاث صفقات متكافئة مع مصر، الأولى لعام ١٩٨٥ بمبلغ ١١٠ مليون دولار مناصفة، والثانية لعام ١٩٨٨ بمبلغ ١٢٠ مليون دولار مناصفة، والثالثة لعام ١٩٩٠ بمبلغ ٦٠ مليون دولار مناصفة أيضا.

- وكذلك الحال تم توقيع ثلاث صفقات متكافئة مع السودان، الأولى لعام ١٩٨٧ بمبلغ ٢٠ مليون دولار مناصفة، والثانية لعام ١٩٨٨ بمبلغ ٤٠ مليون دولار مناصفة، والثالثة لعام ١٩٩٠ بمبلغ ٦٠ مليون دولار مناصفة.

٤-٥-٦ الفوسفات والتجارة المقابلة

ان أغلبية التجارة المقابلة الأردنية تشمل تصدير الفوسفات كوسيلة للحصول على المواد الغذائية والمواد المصنعة المختلفة، اذ تعتبر صخور الفوسفات الأردني من أكثر المنتوجات المعروضة في التجارة المقابلة خاصة مع الدول الأشتراكية ودول جنوب شرق

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

آسيا، وقد نجح الأردن في تشجيع صادرات المعادن والمنتجات الصناعية، ولكن على ضوء العجز التجاري المتواصل الناتج من استيراد النفط والمواد الغذائية والمواد الخام والمواد المصنعة ، فان الحكومة تعمل جهدها باستخدام كل الوسائل التجارية بما فيها التجارة المقابلة لتعزيز صادراتها.

وتعتبر الصخور الفوسفاتية المصدر الرئيسي للموارد المعدنية في الأردن، وتعد الأردن من أكثر الدول المنتجة للفوسفات من بين دول العالم، وثالث أكبر مصدر في العالم بعد المغرب والولايات المتحدة الأمريكية. ويوضح الجدول رقم (١٧-٤) قيمة صادرات الأردن من الفوسفات الخام في صادرات العالم خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، وان الأردن يحتل المركز الثالث منذ عام ١٩٨٤ من بين دول العالم والبالغ عددهم ١١ دولة في صادرات الفوسفات، وقد زادت قيمة صادراته الى ٢٠٨,٢ مليون دولار في عام ١٩٨٨ مقابل ١٥٧,٨ مليون دولار عام ١٩٨٠ أي بنسبة زيادة حوالي ٣٢٪ وبأهمية نسبية بلغت حوالي ١٣٪ من قيمة صادرات العالم في عام ١٩٨٨، وتعود هذه الأهمية الى كون صخور الفوسفات الأردني من أجود الأنواع بسبب قلة الشوائب فيه ومحتواه العالي من نسبة الفوسفور وهذا يشجع الطلب عليه من منتجي حامض الفوسفوريك وصناع الأسمدة والمواد الكيماوية الأخرى (٣٧) .

وتأمل الحكومة الأردنية أن تصل صادراتها من الفوسفات الى ٢ مليون طن سنويا عن طريق التجارة المقابلة، هذا وقد أعلنت الحكومة من جانبها في عام ١٩٨٣ بقصد تشجيع الصادرات من الفوسفات، بأن على الشركات الأجنبية التابعة للدول المستوردة للفوسفات الأردني يمكنها الحصول على الأفضلية في احالة عقود التشييد والبناء، كما أن المقاولين والمصنعين الذين يرغبون بالبيع الى شركة مناجم الفوسفات الأردنية يتوجب عليهم قبول جزء من المدفوعات بالفوسفات، وان شركة الفوسفات بدورها ستقوم بالبيع بأسمهم في بلادهم، على هذا النوع من الأتفاقيات هو قبول فرنسا بيع عربات نقل الفوسفات مقابل حصولها على الفوسفات الأردني، وكذلك موافقة المشترين اليابانيين على زيادة مشترياتهم من الفوسفات الخام بعد أن حصلت شركة يابانية على عطاء لتوسيع أعمال مصنع اسمنت الفحيص (٣٨) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جـدول رقـم (١٧ - ٤)

قيمة صادرات الأردن من الفوسفات الخام في صادرات العالم

(١٩٨٠ - ١٩٨٨)

(ترتيب الدول حسب صادرات ١٩٨٨)

(بالمليون دينار)

اسم الدولة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
صادرات العالم	٢١٧٨,١	٢٠٣٧,١	١٧٥٢,٣	١٥٩٢	١٦٩٠	١٥٧٦	١٤٤١,٦	١٣٥٥,٣	١٦٣٦,٤
المغرب	٧٥٠,٥	٧٣٩,٨	٥٧٠,١	٤٦٨,٤	٥٢٥	٤٧٩,٦	٤١١,٨	٣٦٩,٧	٥٠٦,٢
أمريكا	٥٠٨,٥	٤٢٠	٣٨٣,٦	٤٢٣,٤	٣٩٢	٣٥٧,٢	٢٨٨,٦	٢٧٢	٣٢٤
الأردن	١٥٧,٨	١٧٠,٧	١٦٢,٧	١٤٢,١	١٨٠,٧	١٦٨	١٨٥,٣	١٨٠,١	٢٠٨,٢
روسيا	١٩٢,٥	٢٢٣,٨	٢١٣	١٥٥,٧	١٤٥	١٣١,٧	١١٤,٣	١٠٢,٦	١١٣,٦
توجو	١٣٥	١٠٤,٢	٧٧,٩	٦٨,٢	١٠٥,٣	٩٢,٧	٨٨,٦	٨٧,٢	١٠٩
السنغال	٧٧,٩	٦٢,٦	٥٥,٨	٤٩,١	٥٩,١	٥٠,٨	٥٢,٥	٣٤,١	٨٠
جنوب افريقيا	٠,١	٧,٣	١٠,٢	١٥,٢	٢٥,٤	٣٣,٢	٤٢,٧	٤٤,٩	٦١,٦
اسرائيل	٨٢,٨	٦١,٩	٦٥,٥	٨٦,٧	٨٨,٤	٩٠,٤	٨٧,٦	٧٧,٣	٥٩,٨
سوريا	٣٠,٩	٣٩,٦	٢٧,٩	٢٩,٣	٢٨	٢٧	٣٦,٦	٥٤,٦	٤٩
نامبيا	٨٣,٤	٦٢,٥	٥٢,٥	٤٨,٨	٤٠,٥	٤٥,٣	٤١,٧	٣٦,١	٤٨,٧

المصـــــدر : United Nations, UNCTAD, Commodity, Year Book, 1990, p. 67

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

وطالما ان التجارة المقابلة تعتبر وسيلة لتشجيع التنمية الصناعية عن طريق الأستثمار او المشاريع المشتركة في قطاعات أو صناعات معينة، فقد اتجهت شركة مناجم الفوسفات الأردنية نحو اقامة مشاريع مشتركة تتمكن من خلالها زيادة صادرات الفوسفات الخام او المصنع مثل الأسمدة وحامض الفوسفوريك، وفي هذا الأطار تم تأسيس شركتين الأولى بين شركة هندية رائدة في صناعة الأسمدة والتكنولوجيا وتساهم بنسبة ٦٠٪ من رأس المال وشركة مناجم الفوسفات الأردنية بنسبة ٤٠٪ وذلك لأنتاج ٢٠٨ ألف طن حامض الفوسفوريك للتسويق بالكامل في السوق الهندي وسوف تضمن هذه الشركة استهلاك حوالي ٦٠٠ ألف طن فوسفات أردني سنويا وقد باشرت الشركة أعمالها.

والشركة الأخرى مع تجمع من ٤ شركات يابانية ريادية في صناعة الأسمدة والزراعة وتمتلك اليابان ٦٠٪ والأردن ٤٠٪ وذلك لأنتاج الأسمدة المركبة في العقبة بطاقة قدرها ٣٠٠ ألف طن سماد سنويا وسوف تحتاج هذه الشركة حوالي ٢٦٠ ألف طن سنويا من الفوسفات الأردني، وسوف تعمل هذه المشروعات على زيادة في كمية الفوسفات المصنع محليا بنسبة ٧٠٪، وتحقيق ايرادات سنوية للأردن تقدر مبدئيا بحوالي ١٢٥ مليون دولار، كما يتوقع انشاء مشروع مشترك مع شركة باكستانية في دولة الباكستان لأنتاج سماد فوسفات ثاني الأمنيوم(٣٩) .

وتأتي هذه المشروعات المشتركة في نطاق التبادل التجاري مع الدول المعنية والرغبة في تسويق كميات كبيرة من الفوسفات الخام الأردني ولعقود طويلة الأجل، ونأمل أن تحقق المشروعات المشتركة عدة أهداف أهمها(٤٠):-

١) خلق استراتيجية طويلة الأمد تضمن تسويق الفوسفات الخام والأسمدة المصنعة في البلدان التي تساهم في المشروعات المشتركة.

٢) جذب التكنولوجيا المتقدمة وتدريب الكوادر الأردنية.

٣) زيادة دخل الأردن من العملات الأجنبية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤) زيادة انتاج الشركة السنوي من الفوسفات وبالتالي زيادة ربحيتها ومن ثم زيادة ايرادات الدولة.

٥) خلق فرص عمل كبيرة للمساعدة في حل مشكلة البطالة.

٦) تنشيط الفعاليات الأخرى كالنقل والموانيء والخدمات والبنوك.

وقد ساهمت شركة الفوسفات الأردنية بالتعاون مع شركة البوتاس العربية في تمويل ٣٠٪ من مشروع طريق الأزرق – الجفر في عام ١٩٨٦ عن طريق فتح حساب (Trust Account) في بنك كرندليز – لندن، وتحويل ١٠٪ من قيمة الفوسفات والبوتاس المباع الى سوق الهند الى هذا الحساب ليتم الدفع منه الى الشركة الهندية المنفذة للمشروع، وقد تم استرداد المبلغ من وزارة الأشغال العامة، كما أن الفوسفات الذي يتم تصديره الى الهند منذ منتصف الثمانينات يستخدم كمقايضة مقابل الحصول على اللحوم، فول الصويا، مضخات وماتورات المياه، السمسم، الات زراعية، وتتم عمليات الأستيراد هذه المقابلة لتصدير الفوسفات عن طريق القطاع الخاص الأردني، ومما يساعد في عمليات المقايضة وجود المكتب الأقليمي في عمان لمؤسسة المعادن والتعدين الهندية MMTC (٤١) .

مما تقدم نستخلص ان التجارة المقابلة قد لعبت دورا مميزا في نمو الصادرات الأردنية من الفوسفات الخام والأسمدة وبالتالي خدمة الأقتصاد الأردني بشكل عام من خلال المساعدة في تطوير مشاريع البنية التحتية وتوفير احتياجات الزراعة من الآلات والمعدات، وخلق فرص العمل، وتمويل المستوردات من المواد الغذائية والمواد الأخرى، بالأضافة الى تنشيط قطاع الخدمات والقطاعات المختلفة في البلد.

وقام الأردن بتوقيع عدد كبير من اتفاقيات المقايضة في مجال تصدير الفوسفات الأردني مع مجموعة من الدول، ويمكن تلخيص بعض هذه الأتفاقيات كما يلي(٤٢) :-

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة / السنة	قيمة الصفقة	صادرات الأردن	صادرات الدولة الأخرى
بولندا			
١٩٨٤	غير متوفر	فوسفات	كبريت
١٩٩٢	٢,٥ مليون دولار	فوسفات	غير متوفر
اليابان			
١٩٨٤	غير متوفر	فوسفات ١٠٠ ألف طن سنويا	توسيع مصنع اسمنت الفحيص
فرنسا			
١٩٨٤	٦,٢ مليون دولار (٥٠٪ مقايضة)	فوسفات	عربات نقل فوسفات
رومانيا			
١٩٨٤	غير متوفرة	فوسفات	لحوم
١٩٨٧	٢٠ مليون دولار سنويا حتى عام ٨٩	فوسفات	لحوم وسلع أخرى وخدمات
١٩٩٢	٢,٧ مليون دولار	فوسفات	لحوم
الهند			
١٩٨٥	٢,٢ مليون دولار	فوسفات	الات حرث الأرض
١٩٩٢	٧,٠ مليون دولار	فوسفات	بضائع مختلفة

ونظرا لأهمية أسلوب التجارة المقابلة في زيادة الصادرات من الفوسفات الخام ومشتقاته، فقد وضعت شركة الفوسفات الأردنية في برامجها الخاصة بأعمال التسويق لعام ١٩٩٢ التوسع في عمليات المقايضة والتجارة المقابلة باستخدام أطراف أخرى (طرف ثالث) بالأضافة الى الأستعانة بوزارة التموين والتجار الأردنيين لأستيراد سلع من دول تشتري الفوسفات الأردني مقابل تلك السلع بسبب عدم توفر عملات أجنبية لديها، وسوف يساعد هذا الأسلوب في تصدير ما بين ١٠٪-١٥٪ من مجمل تصدير الفوسفات الخام لعام ١٩٩٢ (٤٣) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـل الرابـــع

هوامش التجارة المقابلة في الأقتصاد الأردني

١) البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الثاني والعشرون، لعام ١٩٨٥، جدول رقم (٣٣)، ص ١٦٧.

٢) البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي السابع والعشرون، لعام ١٩٩٠، جدول رقم (٣٥)، ص ١٨٤.

٣) البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي السابع والعشرون، لعام ١٩٩٠، جدول رقم (٣٥)، ص ١٨٤.

٤) البنك المركزي الأردني، عدد خاص باليوبيل الفضي للبنك المركزي الأردني (١٩٦٤-١٩٨٩)، دائرة الأبحاث والدراسات، ص ١٥٣.

٥) البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي السابع والعشرون، لعام ١٩٩٠، ص ص٨٢ - ٨٣.

٦) البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي السابع والعشرون ، لعام ١٩٩٠، ص ٨٣.

٧) فهد الفانك، برنامج التصحيح الأقتصادي، عام ١٩٩٢.

٨) البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي السابع والعشرون، لعام ١٩٩٠، ص ص٩١-٩٢.

٩) جريدة الرأي الأردنية، خطاب قانون موازنة الدولة لعام ١٩٩٣، العدد رقم ٨١٦٢، تاريخ ١٩٩٢/١٢/١٥، ص ١٤.

١٠) تشمل السياسات الجمركية سياسة الأغلاق وهي عدم استيراد بعض السلع ووضع قوائم بالسلع المحظور استيرادها وذلك بهدف حماية الأنتاج المحلي من هذه السلع أو بغرض ترشيد المستوردات، ولمزيد من المعلومات عن السياسات التجارية في الأردن.
أنظر: نبيه احمد سلامه، السياسة التجارية في الأردن، رسالة ماجستير، قسم الأقتصاد والإحصاء، الجامعة الأردنية، ١٩٨٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١) تم احتساب نسب النمو السنوية الواردة في الجدول رقم (٢-٤) وكذلك باقي جداول الرسالة بالمعادلة $\frac{س_{٢} - س_{١}}{س_{١}} \times ١٠٠٪$.

أما متوسط معدلات النمو السنوية = مجموع نسب النمو السنوية ÷ عدد سنوات الدراسة. (١٩٨٠ - ١٩٩٠).

١٢) وزارة الصناعة والتجارة، التقرير السنوي، عام ١٩٩٠ ص ٤٤.

١٣) وزارة الصناعة والتجارة، التقرير السنوي، عام ١٩٩٠ ص ٤٥.

١٤) دول السوق العربية المشتركة التي تأسست بقرار من مجلس الوحدة الأقتصادية العربية عام ١٩٦٤ هي سوريا، مصر، العراق، الأردن، الكويت بالأضافة الى اليمن والسودان.

١٥) البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي السابع والعشرون لعام ١٩٩٠، ص ٦٨.

١٦) وزارة الصناعة والتجارة، التقرير السنوي، عام ١٩٩٠، ص ٤٨.

١٧) وزارة الصناعة والتجارة، التقرير السنوي ، عام ١٩٩٠، ص ٤٩.

١٨) البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي السابع والعشرون لعام١٩٩٠ ، ص ٦٦.

١٩) تضاعف العجز في الميزان التجاري السلعي الأردني أكثر من ١٠٩ مرات خلال ٤٠ سنة (١٩٥٠ - ١٩٩٠) اذ ارتفع العجز من ٩,٣ مليون دينار في عام ١٩٥٠ الى ١٠١٩,٧ مليون دينار عام ١٩٩٠، وقيمة المستوردات من ١٠,٨ الى ١٧٢٥,٨ مليون دينار، والصادرات الوطنية من ١,٥ الى ٦١٢,٣ مليون دينار لذات الفترة.
دائرة الأحصاءات العامة، الأحصاءات السنوية للتجارة الخارجية لعام ١٩٧٩ ص ٣،٢ .

٢٠) وزارة الصناعة والتجارة، التقرير السنوي، لعام ١٩٩٠، ص ٤٣.

٢١) غرفة التجارة، الإجراءات الحكومية الأخيرة لتشجيع الصادرات الوطنية في الأردن، النشرة الإقتصادية، العدد الأول ١٩٩٠، دمشق، ص ص: ٦٠-٦١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٢) المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠ ، ص ١٨٣ .

٢٣) برنامج تمويل التجارة العربية، التقرير السنوي الثاني ١٩٩١، أبو ظبي، ص ٤.

٢٤) Batis Ltd. Countertrade with The Middle East, published and Distributed by Middle East Economic Digest Ltd., London, 1986, p. 63.

٢٥) البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي السابع والعشرون، لعام ١٩٩٠، ص ٥.

٢٦) مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية، مذكرات داخلية غير منشورة.

٢٧) شركة مناجم الفوسفات الأردنية، تقرير مجلس الأدارة السنوي الثامن والثلاثون، لسنة ١٩٩١، ص ٧٧.

٢٨) وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، مجموعة الأتفاقيات الأقتصادية والتجارية بين الأردن والدول العربية، الجزء الأول، والثاني، لعام ١٩٨٥.

٢٩) مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية، مذكرات داخلية غير منشورة.

٣٠) وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، مذكرات داخلية غير منشورة.

٣١) مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية، مذكرات داخلية غير منشورة.

٣٢) وزارة الصناعة والتجارة، التقرير السنوي، ١٩٩٠، ص ٥٣ .

٣٣) البنك المركزي الأردني، خلال خمسة وعشرين عاما، عدد خاص، اليوبيل الفضي للبنك المركزي الأردني (١٩٦٤-١٩٨٩)، ص ص ٩٩ -١٠١.

٣٤) البنك المركزي الأردني، خلال خمسة وعشرين عاما، عدد خاص، اليوبيل الفضي للبنك المركزي الأردني (١٩٦٤-١٩٨٩)، ص ١٠٠.

٣٥) وزارة الصناعة والتجارة، محضر الأجتماع الثاني للجنة العليا الأردنية-اليمنية المشتركة المنعقدة في صنعاء خلال الفترة من ١٧- ١٨/٣/١٩٩٠ ص ١ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٦) مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية، مذكرات داخلية غير منشورة.

٣٧) شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة المحدودة، انجازات وطموحات، ٣٦ عاما في خدمة الأقتصاد الأردني، ١٩٨٩ ، ص ٨ .

٣٨) Batis Ltd, Ibid., p. 63.

٣٩) شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة المحدودة، مقابلات شخصية مع المسؤولين.

٤٠) شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة المحدودة، انجازات وطموحات، ٣٦ عاما في خدمة الإقتصاد الأردني، ص ٥٥.

٤١) شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة المحدودة، مقابلات شخصية مع المسؤولين.

٤٢) Batis Ltd, OP.cit., p.98 وشركة مناجم الفوسفات الأردنية، مقابلات شخصية مع المسؤولين.

٤٣) شركة مناجم الفوسفات الأردنية، تقرير مجلس الأدارة السنوي الثامن والثلاثون، لسنة ١٩٩١، ص ٧٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

٥-١ النتائج

٥-٢ التوصيات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

٥-١ النتائج

برز لنا من خلال استعراض وتحليل فعالية استخدام التجارة المقابلة في اقتصاديات الدول النامية بشكل عام وفي الأقتصاد الأردني بشكل خاص النتائج والأستنتاجات التالية:-

١) ان المشاكل الأقتصادية التي تعاني منها الدول كانت الدافع الأساسي لأستخدام التجارة المقابلة وبالتحديد مشكلة العجز المستمر في الميزان التجاري ونقص الموارد المالية اللازمة لتمويل التجارة الخارجية، وان ما حققه نظام التجارة المقابلة من نتائج خلال فترة تطبيقه الماضية يصعب تقييمه لعدم وجود بيانات كافية تسمح باجراء الأختبارات الأحصائية والرياضية، كما أن عملية استخدام التجارة المقابلة ما زالت محدودة حتى الآن، وان كانت تستخدم بشكل واسع في بعض الدول كالدول الأشتراكية وهذا يعود الى طبيعة اقتصادياتها، ومن الأسباب الأخرى أيضا أن كثيرا من اتفاقيات التجارة المقابلة الموقعة بين الدول لم يتم تنفيذها اما لأسباب فنية أو لظروف سياسية.

٢) لجأت الدول النامية الى التجارة المقابلة منذ الحرب العالمية الثانية، وخاصة النوع الذي يسمى باتفاقيات الدفع أو حسابات التقاص وذلك كوسيلة للتغلب على نقص العملات الصعبة وضعف الثقة في العملة المحلية للدول الأشتراكية وبقصد تمويل استيراد التجهيزات الأساسية ومواد البناء من الدول الغربية مقابل المواد الخام والمعادن. وقد ارتبطت الدول النامية فيما بينها باتفاقيات التجارة الثنائية لتشجيع وتنمية التبادل التجاري وانسياب السلع والخدمات بسهولة، وبحيث يؤدي ذلك الى التوازن في الموازين التجارية الثنائية، وقد رأينا ذلك من خلال عرضنا لأستخدام التجارة المقابلة في كل من مصر والعراق والبرازيل التي عقدت الكثير من اتفاقيات التجارة المقابلة سواء مع الدول الأشتراكية مثل روسيا ويوغسلافيا أو مع الهند واليابان.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣) أن الدول النامية تعاني منذ زمن بعيد من تدهور شروط التجارة الخارجية وان السبب في ذلك هو اعتماد الدول النامية في صادراتها على عدد قليل من السلع الأولية التي تتقلب أسعارها باستمرار، في حين أن المستوردات من السلع الصناعية تتميز بارتفاع أسعارها، ولهذا تحاول الدول النامية التغلب على تلك المشكلة باستخدام التجارة المقابلة لربط مستورداتها بصادراتها الوطنية للتخفيف من أثر التذبذبات في الأسعار.

٤) أدت أزمة الديون التي حدثت في بداية الثمانينات الى استنزاف الموارد المالية للدول النامية، مما جعلها غير قادرة على توفير العملات الأجنبية لتمويل مستورداتها من السلع الضرورية والأنمائية، كما أن هذا الوضع حد من قدراتها على الأقتراض مرة أخرى، فكان البديل أمامها الأخذ بأنماط التجارة المقابلة كالمقايضة واتفاقيات الشراء المقابل للتغلب على هذه المشكلات كأداة لتمويل المستوردات بالتصدير ومن ثم ترشيد العملات الأجنبية.

٥) استطاعت الدول الأشتراكية والدول النامية النفاذ الى أسواق الدول الغربية الصناعية وخلق أسواق جديدة أمام صادراتها الوطنية عن طريق ابرام اتفاقيات التجارة المقابلة مع هذه الدول كوسيلة تلزم الدول الصناعية بالتعامل معها بشراء منتجاتها الأولية والمصنعة. كما ساعدت تلك الأتفاقيات على نقل التكنولوجيا الغربية والأستثمارات الأجنبية من خلال اقامة المشروعات المشتركة والتعاون الصناعي.

٦) تعارض المنظمات الدولية استخدام التجارة المقابلة في التجارة الخارجية باعتبارها وسيلة غير فعالة وتعمل ضد قوى السوق والمنافسة والتجارة الحرة، هذا بالأضافة الى أنها تنطوي على مجموعة من المخاطر تتعلق بنوعية السلع وجودتها وأسعارها. كما يواجه تطبيق التجارة المقابلة مجموعة من المعوقات كعدم وجود قوانين وقواعد دولية تنظم وتحكم العمل بأنماطها المختلفة، وانها تلزم أطراف التعاقد بقبول سلع معينة قد تكون رديئة الجودة وبأسعار لا تمثل الحقيقة، كما أنها تتطلب ترتيبات ومفاوضات طويلة وشاقة.

٧) استخدمت التجارة المقابلة من قبل الدول التي وقعت برامج تصحيح اقتصادية مع صندوق النقد الدولي كوسيلة لتجنب شروط الصندوق التي تتعلق بالصرف الأجنبي وحرية التجارة،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا ما لجأت اليه البرازيل والمكسيك في تمويل مستورداتها من البترول من العراق عن طريق حصيلة الصادرات.

٨) لا تقوم حكومات الدول بتسجيل صفقات التجارة المقابلة كنشاط منفصل عن صادرات ومستوردات التجارة العادية التي تتم نقدا سواء في مراكز الدخول والخروج أو في النشرات والتقارير الرسمية والدورية، مما أثر سلبيا على نشر تقديرات صحيحة لحجم التجارة المقابلة التي تنفذها تلك الحكومات. ولم تصدر لغاية الآن قوانين وتشريعات رسمية بشأن التجارة المقابلة سواء من قبل المنظمات الدولية أو حكومات الدول، وتترك الحرية لكل دولة باتخاذ الأجراءات والوسائل المناسبة لتنفيذ ما تقوم به من اتفاقيات، كما أنه لا يوجد اطار مؤسسي تابع للوزارات والشركات المعنية لخدمة التجارة المقابلة والقيام بالبحث والدراسة والتدريب وتوفير المعلومات الخاصة بالأسواق والمصدرين وأنواع السلع وجودتها وأسعارها وغيرها من المعلومات اللازمة.

٩) أما بالنسبة للأردن، فقد تبين لنا من خلال تحليل التجارة الخارجية أن قطاع التجارة الخارجية يعد من القطاعات الهامة في الأقتصاد الوطني، اذ بلغت أهميته النسبية في الناتج المحلي الأجمالي ٩١٪ في عام ١٩٩٠. وتبين لنا كذلك أن الأقتصاد الأردني يعاني من عجز مستمر في الميزان التجاري بلغت نسبته ٣٩,٧٪ من الناتج المحلي الأجمالي في عام ١٩٩٠، وهذا الوضع دفع بالأردن الى عقد المزيد من اتفاقيات التجارة المقابلة وخاصة اتفاقيات التجارة الثنائية واتفاقيات التقاص والصفقات المتكافئة وذلك كمحاولة لمعالجة العجز التجاري.

١٠) يعتمد الأردن في صادراته الوطنية على عدد قليل من المنتجات كالفوسفات والبوتاس والأسمدة، وقد بلغت نسبة تركيز هذه السلع الثلاث ٥٠,١٪ من اجمالي الصادرات الوطنية في عام ١٩٩٠، هذا بالأضافة لبعض السلع الزراعية والمصنعة مثل الأدوية والأسمنت. وتبين من التركيب السلعي للمستوردات أن السلع الأستهلاكية ما زالت تمثل القسط الأكبر من المستوردات حيث شكلت ما نسبته ٣٤,٢٪ في المتوسط والمواد الخام ٣٢,٦٪ وذلك خلال فترة الدراسة، في حين أن السلع الرأسمالية بلغت أهميتها النسبية ٢٧,٨٪ في المتوسط من اجمالي المستوردات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١) تعاني الصادرات الأردنية من مشكلة التركيز الجغرافي، فان البلدان العربية تمثل السوق الرئيسي والتقليدي للصادرات الوطنية من المنتجات الزراعية وبعض المواد المصنعة، ويعود هذا الى عقد الأتفاقيات التجارية الثنائية واتفاقيات السوق العربية المشتركة، أما صادرات الأردن من الفوسفات والأسمدة تتجه الى دول جنوب شرق آسيا مثل الهند وأندونيسيا والدول الأشتراكية مثل يوغسلافيا ورومانيا وبولندا. وتتركز المستوردات الأردنية بشكل كبير في دول السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة، وكان لهذا الوضع المتناقض في أسواق التصدير والإستيراد أثرا سلبيا على التوسع في الصادرات الوطنية والعجز في الميزان التجاري. والأردن يعيش الآن مشكلة البحث عن أسواق جديدة لتصدير منتجاته الوطنية التي أصبحت أسواقها التقليدية مقفلة بسبب الأوضاع السياسية في المنطقة، وفي الدول الأشتراكية، كما أن بعض تلك الأسواق يعاني من نقص العملات الأجنبية لتمويل تجارتها الخارجية مما يحفزه على المضي قدما في عقد اتفاقيات التجارة المقابلة مع تلك الدول والبحث عن أسواق جديدة.

١٢) قام الأردن بعقد عدد كبير من اتفاقيات التجارة المقابلة خلال فترة الثمانينات وخاصة مع كل من العراق ومصر وسوريا والسودان واليمن، وقد حققت هذه الأتفاقيات زيادة في حجم التبادل التجاري مع تلك الدول وفتحت المجال أمام الصادرات الأردنية من المنتجات الزراعية والأدوية ومواد البناء والألمنيوم مقابل حصوله على النفط الخام والأرز والسمسم وفول الصويا. كما عقد الأردن أيضا مجموعة اتفاقيات مع الدول الأشتراكية وتركيا والهند واليابان وأندونيسيا، وقد ساعدت هذه الأتفاقيات على تسويق الفوسفات الأردني ومشتقاته مقابل الحصول على الآلات والمعدات الزراعية واللحوم وغيرها من السلع، كما أقام الأردن عدة مشروعات انتاجية مشتركة مع الهند واليابان من خلال صفقات التجارة المقابلة.

١٣) لا توجد مؤسسات متخصصة في تمويل الصادرات الوطنية والتأمين عليها وذلك بقصد تشجيع تلك الصادرات من قبل القطاع الخاص، باستثناء ما يقدمه البنك المركزي من سلف للبنوك التجارية، بأسعار فائدة مخفضة، بحيث تقوم البنوك التجارية بدورها بتمويل الصادرات، لكن يقتصر دور هذه البنوك على تقديم التسهيلات للأجل القصير وبأسعار فائدة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عادية، أما موضوع التأمين على الصادرات ضد المخاطر المختلفة فانه غير معمول به على الأطلاق في الأردن، ما أنه لا توجد اعانات لدعم التصدير اما في شكل اعفاءات ضريبية أو تقديم معونات تشجيعية.

١٤) لا يوجد اهتمام كبير بموضوع التجارة المقابلة من قبل الدوائر المختصة فيما يتعلق بتنظيم وتسجيل الحسابات الخاصة بقيم الصادرات والمستوردات التي تتم من خلال هذه التجارة سواء في دائرة الأحصاءات العامة أو وزارة الصناعة والتجارة أو مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية أو حتى في البنك المركزي ، كما أنه لا توجد ارشادات أو نشرات أو بحوث مكتوبة تتعلق بأساليب التجارة المقابلة وكيفية تنفيذها.

٥-٢ التوصيات

ان نتائج الدراسة تقودنا الى التوصيات التالية:-

١) العمل على وضع قوانين وقواعد دولية مكتوبة معترف بها تحكم وتنظم العمل بالتجارة المقابلة وأنماطها المختلفة، وكذلك تحديد المصطلحات والمفاهيم الخاصة بطرق التجارة المقابلة، مما يساعد على الإعتراف الدولي والإعتراف بالمنافع والفوائد التي يؤديها نظام التجارة المقابلة للدول النامية من حيث المساهمة في الوصول الى التوازن التجاري الثنائي مع بعض الدول والتغلب على نقص العملات الأجنبية وتمويل مستورداتها من السلع الأساسية والرأسمالية واقامة المشاريع المشتركة لجذب الأستثمارات والتكنولوجيا الحديثة، هذا بالأضافة الى فتح أسواق جديدة أمام الصادرات الوطنية التقليدية وغير التقليدية.

٢) لأنجاح وتطوير نظام التجارة المقابلة، وتكوين سمعة جيدة للأطراف المشاركة في التجارة، فانه من الضروري للبضائع والسلع المصدرة من خلال هذا النظام أن تكون مقبولة من حيث مواصفات الجودة والنوعية والسعر في الأسواق الدولية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣) ضرورة وضع استيراتيجية التصنيع للتصدير من خلال التجارة المقابلة تقوم على أساس استخدام الموارد الطبيعية المتاحة والأيدي العاملة الرخيصة في بعض الدول النامية من أجل تنويع الصادرات وتمويل المستوردات من السلع كثيفة رأس المال والتي لا تتمتع فيها البلد بميزة نسبية مثل الآلات الزراعية والمعدات العسكرية والآلات الفنية الدقيقة.

٤) اعادة النظر في اتفاقيات التجارة المقابلة وبالتحديد اتفاقيات التجارة الثنائية التي وقعها الأردن في السابق مع بعض الدول العربية والأجنبية من أجل احياء هذه الأتفاقيات وتحقيق الهدف من ابرامها ولعل المحاولات الجادة الأخيرة التي قامت بها وزارة الصناعة والتجارة بعقد المزيد من اتفاقيات التعاون الأقتصادي والتجاري والصفقات المتكافئة بالأضافة الى تجديد الأتفاقيات والبروتوكولات التجارية التي توقفت بفعل الظروف السياسية تعتبر خطوة في الأتجاه الصحيح، واعطاء الأولوية في عقد اتفاقيات التجارة المقابلة مع الدول التي يعاني الأردن من عجز تجاري معها مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا وبعض دول المجموعة الأوروبية ودراسة امكانية فرص التصدير الى أسواقها من خلال انتقاء المنتجات الوطنية القادرة على المنافسة في تلك الأسواق كالفوسفات الأردني الذي يتمتع بجودة عالية مقارنة مع الدول الأكثر تصديرا للفوسفات مثل المغرب وأمريكا. ثم التوسع في عقد الأتفاقيات الخاصة بالصفقات المتكافئة مع الدول العربية وان أمكن ذلك مع الدول الأجنبية بحجة أن هذا النوع من الأتفاقيات سهل التنفيذ ويعمل من خلال تسوية قيمة صادرات كل بلد بقيمة مستورداته من البلد الأخر دون أن يترتب على ذلك تحويل عملات صعبة من بلد لأخر.

٥) التركيز على عقد اتفاقيات المشروعات المشتركة Joint Ventures وترتيبات الدفع من منتجات المصانع والمعدات والتكنولوجيا المستوردة Buy-back Arrangements وذلك بهدف اجتذاب الأستثمارات الأجنبية واكتساب الخبرة الفنية والأدارية وتدريب الكوادر الأردنية ومحاولة تصنيع بعض حاجات البلد في الداخل مما يؤدي الى توفير العملات الصعبة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦) وضع استيراتيجية موحدة للصناعات والمواصفات والمقاييس في الدول العربية في اطار التعاون والتكامل الأقتصادي بهدف خلق صناعات لها ميزة نسبية غير منافسة وتكمل بعضها البعض بعيدة عن الأزدواجية وتساعد في تسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية، وتوسيع القاعدة التسويقية أمام المنتجات المصنعة الوطنية لهذه الدول.

٧) العمل على تنشيط التبادل التجاري والترويج للصادرات الوطنية لدى الدول الأخرى من خلال القنوات التسويقية الأخرى المتمثلة في انشاء المراكز التجارية واقامة المعارض الدائمة والمؤقتة والأشتراك في المعارض والأسواق الدولية والزيارات الميدانية المتبادلة بين الوفود الرسمية ومندوبي الشركات والمؤسسات المختلفة بقصد التعرف على منتجات كل بلد في البلاد الأخرى، وضرورة انشاء مؤسسة وطنية لضمان الصادرات والتأمين عليها ضد أخطار عدم الدفع، بحيث تقوم هذه المؤسسة بالتنسيق مع البنوك والشركات المالية بقصد تقديم التمويل المتوسط والطويل الأجل للصادرات الأردنية، مما يسهم في تعزيز قدرة المصدر الأردني على منح تسهيلات في شروط الدفع للمستوردين، وفي دخول أسواق جديدة وزيادة قدرته على التنافس، بالأضافة الى استغلال الفائض من الطاقة الأنتاجية في الشركات الصناعية والزراعية، ويكون من مهام هذه المؤسسة أيضا تنشيط الصادرات الوطنية والترويج لها.

٨) دعم وتطوير الدوائر المختصة التي تضطلع بمسؤولية الأشراف على اتفاقيات التجارة المقابلة ومتابعتها وضمان تحقيق الهدف من ابرامها، بحيث تعنى هذه الدوائر بشؤون الترتيبات الفنية والمالية الخاصة بعقد هذه الأتفاقيات والقيام باعداد تقارير دورية بشأن تنفيذها وما يعترض سبيل تنفيذها، واجراء الدراسات والأبحاث التسويقية بشأن زيادة فعالية تلك الأتفاقيات، وفتح أسواق تصديرية جديدة وتوجيه المصدرين نحوها، هذا بالأضافة الى انشاء مركز معلومات متخصص لتوفير المعلومات التجارية والتسويقية فيما يتعلق بأسواق التصدير وأنواع السلع وأسعارها وأنواع المصدرين والمستوردين والمؤسسات التمويلية وغيرها من المعلومات وهذا يتم عن الأردن والدول المتعاقد معها وكافة دول العالم ان أمكن.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩) وضع نظام محاسبي خاص لعمليات التجارة المقابلة كنشاط منفصل عن التجارة العادية بحيث يمكن للجهات المختصة كدائرة الجمارك والأحصاءات العامة والبنك المركزي من حصر وتسجيل قيم الصادرات والمستوردات التي تتم من خلال هذه التجارة، ويساعد في تقييم فعالية اتفاقيات التجارة المقابلة، ونأمل مستقبلا اتفاق الدول والمنظمات الدولية حول دراسة فتح حساب منفصل عن الميزان التجاري التقليدي في ميزان المدفوعات لعمليات التجارة المقابلة تحت اسم ميزان التبادل التجاري وهذا يعطي صورة واضحة ومفصلة عن العجز أو الفائض في كل من الميزان التجاري العادي وميزان التبادل التجاري مما يساعد حكومات الدول في اتخاذ القرارات الأقتصادية المناسبة بشأن توجيه التجارة الخارجية نحو النظام التجاري الأفضل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مراجـــع الـدراســـــة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمـــة المراجـع

أولا : المراجـع العربيـة

١) أبو الشعـر، سليم ، تجـارة المقايضـة وتطبيقاتهـا فـي الأردن، البنـك المركـزي الأردنـي، ١٩٨٤. (ورقة بحث لم تنشر).

٢) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد عام ١٩٨٨.

٣) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد عام ١٩٨٩.

٤) أنجرام، سي جميس، المشاكل الإقتصادية الدولية، ترجمة شدى، اسماعيل مصطفى، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٧٣.

٥) برنامج تمويل التجارة العربية، أبو ظبي، التقرير السنوي لعام ١٩٩١.

٦) البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي للأعوام ١٩٨٠، ١٩٨٢، ١٩٨٥، ١٩٩٠.

٧) البنك المركزي الأردني، خلال خمسة وعشرون عاما، عدد خاص، اليوبيل الفضي للبنك (١٩٦٤-١٩٨٥).

٨) البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٩).

٩) دائـرة الإحصـاءات العامـة، الإحصـاءات السـنوية للتجـارة الخارجيـة، ١٩٨٧، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١.

١٠) سـلامه، نبيـه أحمـد، السياسـية التجاريـة فـي الأردن، رسـالة ماجسـتير، قسـم الإقتصـاد والإحصاء، الجامعة الأردنية، ١٩٨٢.

١١) شـاميه، عبـد اللـه والروابـده، موسـى، تجـارة الأردن الخارجيـة وأثرهـا علـى النمـو الإقتصادي، دراسة تحليلية قياسية ١٩٦٧ - ١٩٨٧، مجلـة دراسـات الجامعـة الأردنيـة، المجلد السادس عشر، العدد الأول ١٩٨٩.

١٢) شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة المحدودة، تقرير مجلس الإدارة السنوي الثـامن والثلاثون، لسنة ١٩٩١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

١٣) شركة مناجم الفوسفات الأردنية، انجازات وطموحات، ٣٦ عاما في خدمة الإقتصاد الأردني، ١٩٨٩.

١٤) عبد السلام، تقي، استيراتيجية التنمية وتخطيط التجارة الخارجية في البلاد النامية، مجلة الإقتصاد والإدارة، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد الثالث ١٩٧٩.

١٥) العشري، حسين درويش، التجارة الخارجية، كلية التجارة، جامعة طنطا، ١٩٧٨.

١٦) عوض، مروان، التجارة المقابلة، تونس، ١٩٨٨. (ورقة بحث لم تنشر).

١٧) الفانك، فهد، برنامج التصحيح الإقتصادي في الأردن، ١٩٩٢.

١٨) كساسبه، بسام، تجارة الأردن الخارجية، تطورها والصعوبات التي تواجهها وسبل مواجهة تلك الصعوبات، وزارة الصناعة والتجارة، مديرية التخطيط والدراسات ١٩٩٢. (ورقة بحث لم تنشر).

١٩) مبارك، عبد المنعم محمد، النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، مصر، ١٩٨٥.

٢٠) المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠.

٢١) مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية، مذكرات داخلية غير منشورة.

٢٢) وزارة الصناعة والتجارة، مجموعة الإتفاقيات الإقتصادية والتجارية بين الأردن والدول العربية، الجزء الأول، والثاني، لعام ١٩٨٥.

٢٣) وزارة الصناعة والتجارة، اتفاقيات ومذكرات داخلية غير منشورة.

٢٤) وزارة الصناعة والتجارة، محضر الإجتماع الثاني للجنة العليا الأردنية-اليمنية المشتركة المنعقدة في صنعاء خلال الفترة من ١٧-١٨/٣/١٩٩٠.

٢٥) هودجسون، س جون وهيراند، جي مارك، العلاقات الإقتصادية الدولية، ترجمة منصور، طه عبد الله، وعلي، محمد عبد الصبور، دار المريخ - الرياض، ١٩٨٧.

٢٦) هيجبندورن س. جان وبروان، بي ولسون، الإقتصاد الدولي الحديث، ترجمة كريم، سمير، مكتبة الوعي العربية - مصر، ١٩٨٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : المراجـع الأجنبيـة

1) Abdel-Latif Abla, The Egyptian Experience with Countertrade, Journal ofWorldTradeVol.24,No.5October,1990,AUC,Egypt.

2) Alexandrides , G. Costas and Bowers, L. Barbra Countertrade, Practices, Strategies and Tactics, Johm Wiley and Sons, Inc. New York, 1987.

3) Arab British Commerce, ABC, Survey Countertrade. Year 12, No.4 October, 1985.

4) Assaad, A. It's time to make barter legitimate, Euromoney, January 1984.

5) Banks, G., The Economics and Politics of Countertrade, The World Economy, June 1983.

6) Batis Ltd. Countertrade with the Middle East. Published and distributed by Middle East Economic Digest Ltd., London, 1986.

7) Bredie - Carmen Suro. Countertrade in The World Economy, published by Group of Thirty, New York, 1984.

8) Everett, M., U.S. Firms are Pressed to Offer Barter Terms by Overseas Customers, The Wall Street Journal, 18 May 1977.

9) Francis, Dick The Countertrade Handbook, Woodhead-Faulkner Ltd. London, 1987.

10) Gmur,J. Charles, Countertrade, Case Histories in Trade Financing, Euromoney Publications London, 1984.

11) Hodgson S. John and Herander G. Mark , International Economic Relations, Prentic-Hall, Inc. 1983.

12) Hogendorn, S. Jan and Brown, B. Wilson, The New International Economics, publishing Company Inc. Reading Massachusetts, U.S.A. 1980.

13) Ingram, C. James, International Economic Problems, 2nd Ed. John Wiley & Sons Inc. New York, 1970.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

14) International Chamber of Commerce , Countertrade: Offset Contracts, ICC Publishing S.A. October, 1989.

15) International Development Law Institute, Barter and Countertrade, Rome, Italy, December 1987.

16) Korth, M. Christopher, An Overview of Countertrade International Countertrade. Edited by Christopher M. Korth. Quorum Books New York, 1987.

17) McVey , B. Thomas , Legal Aspects of Countertrade, International Countertrade. Edited by Christopher M. Korth. Quorum Books, New York, 1989.

18) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), Countertrade Practices in East-West Economic Relations, 1979.

19) The Oxford Counter and Barter New, The Eyes and Ears of the Countertrade World. Editor and Publisher Sandly Treahan, Vol. 11, Issue: 1, 1990.

20) Roger, Neil, Countertrade: A Developing Country Policy Perspective, Finance and Development Issue, Vol. 24, No. 2, Washington, D.C. June, 1987.

21) Roosa, V. Robert, and Others, Countertrade in the World Economy, New York: Group of Thirty, 1985.

22) U.S. Department of Commerce, East-West Countertrade Practices, Washington: U.S. Government Printing Office, 1978.

23) United Nations, Handbook of International Trade and Development Statistics, United Nations Publications, New York, 1990.

24) United Nations, UNCTAD, Commodity, Year Book, 1990.

25) Verzariu, P., Countertrade Practices in East Europe, The Soviet Union and China: and Introductory Guide to Business, Washington, D.C.: U.S. Department of Commerce, International Trade Administration, 1980.

26) Walsh, J. Countertrade, not just for East/ West anymore, Journal of World Trade Law, 17 J.W.T.L., January/February 1983.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

27) Waxman, Leonard, Finance of International Trade. City of London Polytechnic, First Published, 1985, Appendix (2).Countertrade.

28) Weida, J. William, Paying for Weapons: Politics and Economics of Countertrade and Offsets. Frost and Sullivan, Inc., New York, 1986.

29) Welt, G. B. Leo. Countertrade, Washington D. C: Europmoney Published, July, 1985.

30) Welt, L., Trade Without Money: Barter and Countertrade, New York: H.B. Jovanovich Publishers 1984.

31) Welt, L., Countertrade, Special Euromoney Report, 1985.

32) Yavas, Fatih Burhan, Countertrade: An Explanatory Assessment, Yapi Kredit Economic Review, Vol. 2, No. 4, Turkey, July 1988.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مـلاحـق الدراســـة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (١)

نموذج توثيقي لأتفاقية تنظيم التبادل التجاري والتعاون الأقتصادي بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة جمهورية مصر العربية

اذ تحدوهما الرغبة في تنمية وتوطيد التعاون الأقتصادي بينهما في جميع الميادين وتدعيما لروابط الأخوة العربية التي تجمع البلدين الشقيقين وانماء لصلات التبادل التجاري بينهما وعملا على تشجيع هذا التبادل وتنميته وتنفيذا لأهداف اتفاقية الوحدة الأقتصادية العربية واحكام السوق العربية المشتركة اللتين يرتبط بهما البلدان، فقد اتفقتا على ما يلي:-

المادة الأولى

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنمية العلاقات الأقتصادية وتسهيل التبادل التجاري والمدفوعات بين بلديهما وفقا للأحكام الواردة في هذا الأتفاق ومع مراعاة القوانين والأنظمة المعمول بها في كل منهما.

المادة الثانية

تعفى من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية الوطنية التي يستوردها احد الطرفين المتعاقدين من بلد والطرف الآخر مباشرة باستثناء التبغ الخام أو غير المصنوع وفضلاته والأرز الذي يخضع لأحكام اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت أو احكام السوق العربية المشتركة، أيهما أفضل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة الثالثة

مع مراعاة احكام السوق العربية المشتركة تعفى من رسوم الأستيراد الجمركية (التعريفة) ومن رسوم اجازة الأستيراد المنتجات الصناعية الوطنية التي يستوردها احد الطرفين المتعاقدين من بلد الطرف الآخر مباشرة والمبينة في الجدولين (١و ٢) وذلك حسب نسب الأعفاءات المبينة في كل من الجدولين المذكورين.

المادة الرابعة

مع مراعاة أحكام المادة الثانية من هذا الأتفاق لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين فرض رسوم أو ضرائب اضافية أخرى تزيد على تلك الرسوم والضرائب المعمول بها بتاريخ توقيع هذا الأتفاق.

المادة الخامسة

يجوز تعديل المنتجات المدرجة في الجدولين المرفقين باتفاق الطرفين المتعاقدين بناء على توصية اللجنة المشتركة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من هذا الأتفاق.

المادة السادسة

تسري على المبادلات التجارية بين البلدين جميع القرارات الصادرة من مجلس الوحدة الأقتصادية العربية وبوجه خاص ما يتعلق بتفضيل استيراد كل من الطرفين المتعاقدين لمنتجات الطرف الآخر.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة السابعة

يمنح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر معاملة الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بالمبادلات التجارية والرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب الأخرى المفروضة على الأستيراد وذلك مع عدم الأخلال بأحكام السوق العربية المشتركة في شأن شرط الدولة الأكثر رعاية.

المادة الثامنة

باستثناء مادة الأرز التي توافق جمهورية مصر العربية على تزويد المملكة الأردنية الهاشمية بحاجتها منه فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون حجم التبادل التجاري بينهما (باستثناء مادة الأرز) مليون وسبعماية وخمسين ألف جنيه استرليني على الأقل سنويا من تاريخ العمل بهذا الأتفاق حيث تستورد المملكة الأردنية الهاشمية منتجات وسلعا مصرية بما قيمته مليون ومايتان وخمسون ألف جنيه استرليني منها مايتان وخمسون ألف جنيه استرليني على الأكثر للسلع الزراعية وتستورد الجمورية العربية المتحدة تبغا ومنتجات صناعية أردنية بما قيمته خمسماية ألف جنيه استرليني علاوة على أية صادرات زراعية أردنية.

المادة التاسعة

تصحب المنتجات الوطنية للبلدين شهادة منشأ صادرة عن جهة حكومية مختصة ولا تعتبر المنتجات الصناعية ذات منشأ وطني الا اذا كانت تكلفة الأنتاج المحلية بما في ذلك المواد الأولية واليد العاملة الداخلة في الصنع لا تقل عن ٤٠٪ من كلفة الأنتاج الكلية.

وتعتبر جزءا من تكلفة الأنتاج المحلية المواد الأولية المستوردة الداخلة في صناعة محلية اذا كان منشؤها احدى الدول الأعضاء في اتفاقية الوحدة الأقتصادية العربية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة العاشرة

لا يجوز اعادة تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية الوطنية والمنتجات الصناعية الوطنية الا بعد الحصول على موافقة كتابية من الدولة المصدرة ما لم يكن قد أجرى عليها عمليات تحويل صناعية تكسبها صفة المنتجات الصناعية الوطنية في الدولة المستوردة.

المادة الحادية عشرة

يعفى كل من الطرفين المتعاقدين السلع المارة عبر أراضيه من أراضي الطرف الآخر أو اليه من رسوم العبور باستثناء رسوم المرور في قناة السويس وعوائد مرور النفط ومشتقاته بالأنابيب.

المادة الثانية عشرة

يكون تحديد أثمان المنتجات والسلع المتبادلة بين الطرفين المتعاقدين وفقا للأسعار العالمية مع مراعاة الأعفاءات والتخفيضات على الرسوم المنصوص عليها في هذا الأتفاق.

المادة الثالثة عشرة

يجري تسديد المدفوعات الناشئة عن تبادل السلع والخدمات بين البلدين بالجنيه الأسترليني أو بدولار الولايات المتحدة الأمريكية أو بأية عملة قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان المتعاقدان وفي هذه الحالة يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بالسماح بتحويل جميع المبالغ المستحقة للبلد المصدر.

المادة الرابعة عشرة

رغبة في ضمان حسن تنفيذ هذا الأتفاق وفي تسهيل تبادل المنتجات بين البلدين اتفق الطرفان المتعاقدان على تشكيل لجنة مشتركة من ممثلي البلدين مهمتهما الآتي:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١) السهر على تنفيذ هذا الأتفاق.
٢) مراجعة شؤون التبادل التجاري والخدمات والمدفوعات الناتجة عن تنفيذ هذا الأتفاق.
٣) تذليل جميع الصعوبات التي قد تنشأ عند تنفيذ هذا الأتفاق.
٤) تقديم المقترحات المؤدية الى تحسين العلاقات الأقتصادية بين البلدين وتنميتها.
٥) تقديم المقترحات المؤدية الى تعديل هذا الأتفاق.

وتجتمع هذه اللجنة في عمان والقاهرة بالتناوب بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين على أن تجتمع مرة واحدة في السنة على الأقل.

المادة الخامسة عشرة

تحقيقا لأهداف اتفاقية الوحدة الأقتصادية العربية وأحكام السوق العربية المشتركة في شأن التنسيق والتكامل الأقتصادي فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على انشاء هيئة دائمة تدعى لجنة التنسيق والتكامل الأقتصادي تجتمع في القاهرة أو عمان وتشكل من ممثلين عن الطرفين المتعاقدين وتكون مهمتها الأتي:

١) تنسيق برامج التخطيط والتنمية الصناعية بما يكفي التنسيق الصناعي والتكامل الأقتصادي بين البلدين.
٢) تنسيق سياسة التجارة الخارجية بين البلدين وشؤونهما الجمركية والمالية والنقدية.
٣) تنسيق تشريعات العمل والضمان الأجتماعي بين البلدين.
٤) اتخاذ الأجراءات اللازمة لأنتقال مواطني البلدين بالهوية الشخصية.

المادة السادسة عشرة

يوافق الطرفان المتعاقدان على الأشتراك في المعارض والأسواق الدولية التي تقام في كل منهما كلما أمكن ذلك، كما يسمح كل منهما للطرف الآخر باقامة المعارض الدائمة والمؤقتة وانشاء

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المكاتب التجارية على أراضيه يقدم له جميع التسهيلات اللازمة في هذا الشأن في حدود النظم والقوانين المعمول بها.

المادة السابعة عشرة

اتفق الطرفان المتعاقدان على قيام تعاون اقتصادي فني بين بلديهما وتبادل الخبرة والمعونة الفنية والدراسات والبحوث العلمية بغية تنمية اقتصاد البلدين.

المادة الثامنة عشرة

يشجع كل من الطرفين المتعاقدين السياحة بين البلدين بتيسير اجراءات السفر وتسهيل وتشجيع الرحلات السياحية الجماعية واتخاذ كل ما من شأنه زيادة الحركة السياحية بين البلدين كما يسعى الطرفان المتعاقدان لتحقيق التعاون في المجال السياحي بصورة عامة.

المادة التاسعة عشرة

يسري هذا الأتفاق لمدة سنتين ويتجدد تلقائيا سنة بعد أخرى ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته كتابة في انهاء العمل به قبل ثلاثة أشهر على الأقل من انقضاء كل أجل.

المادة العشرون

يصبح هذا الأتفاق والجدولين المرفقين به والكتاب المتبادل التي تعتبر جزءا لا يتجزأ منه، ساري المفعول بعد خمسة عشر يوما من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه وفقا للنظم الدستورية السارية في كل من البلدين.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واثباتا لما تقدم وقع المندوبان المفوضان بما لهما من سلطة عن حكومتيهما. كتب في عمان في اليوم العاشر من شهر جمادي الثاني ١٣٨٧ هجرية الموافقة لليوم الرابع عشر من شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ ميلادية من نسختين أصليتين باللغة العربية.

عن حكومة جمهورية مصر العربية

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القائمة رقم (١)
المرفقة باتفاق تنظيم التبادل التجاري
(١٩٦٧/٩/١٤)

المنتجات الوطنية التي تخضع لأعفاء ١٠٠٪ من الرسوم الجمركية (التعريفة) ورسم اجازة الأستيراد

١) جلسرين.
٢) مالت (للبيرة).
٣) بصل مجفف.
٤) قطن طبي.
٥) شباك صيد.
٦) قماش خيام.
٧) كرينا (قش).
٨) جبس.
٩) سنفرة.
١٠) ألياف القش.
١١) اسطوانات غاز.
١٢) صودا كاوية.
١٣) حامض الكبريتيك.
١٤) ثاني اوكسيد المنغنيز.
١٥) أسمدة كيماوية.
١٦) صحف ومجلات.
١٧) أدوية ومحضرات صيدلانية.
١٨) مبيدات حشرية.
١٩) نفايات وعوادم.
٢٠) خيوط قطن للحياكة.
٢١) زيت زيتون.
٢٢) زيتون مكبوس.
٢٣) جلوكوز.
٢٤) شكولاتة.
٢٥) صابون عادي (نابلسي وشعبي).
٢٦) ورق وكرتون.
٢٧) اسلاك شائكة وأسلاك سياج وألياف معدنية ومسامير.
٢٨) سحابات ألبسة وحبال وأشرطة ستائر.
٢٩) مطاط مجدد.
٣٠) مصنوعات مجدد.
٣١) مصنوعات فخارية (أنابيب ومواسير).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القائمة (٢)

المرفقة باتفاق تنظيم التبادل التجاري
(١٩٦٧/٩/١٤)

المنتجات الوطنية التي تخضع لأعفاء ٥٠٪ من الرسوم الجمركية (التعريفة) ومن رسوم اجازة الأستيراد

١) خميرة جافة.
٢) بلاستيك ومصنوعاته.
٣) اسمنت أبيض.
٤) حبال ودوبارة.
٥) خيوط حرير صناعي.
٦) اسطوانات موسيقية.
٧) خشب معاكس.
٨) أثاث معدني وخشبي.
٩) أبواب وشبابيك خشب.
١٠) مشغولات خشبية.
١١) ماكنات خياطة.
١٢) مواسير أسبستوس.
١٣) فخار وحراريات.
١٤) أدوات صحية من حديد.
١٥) أدوات منزلية (بورسلان)
١٦) دراجات هوائية ونارية.
١٧) كوالين ومفصلات وخردوات معمارية.
١٨) كابلات.
١٩) قماش خاكي.
٢٠) ورق سوليفان.
٢١) افلام سينمائية وتلفزيونية.
٢٢) قماش درل.
٢٣) غزولات قطنية للنسيج.
٢٤) معلبات (محضرات غذائية) ما عدا معجون الطماطم.
٢٥) مكيفات هواء.
٢٦) نشاء.
٢٧) مصنوعات زجاجية وأكواب.
٢٨) عدد والات يدوية ومبارد.
٢٩) منتجات ملامين (بلاستيك).
٣٠) تلفونات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣١) معكرونة وشعيرية.
٣٢) ورق سجاير بشكل دفاتر.
٣٣) منسوجات صوفية ومخلوطة.
٣٤) بطاريات جافة.
٣٥) احذية مطاطية.
٣٦) دهانات.
٣٧) حديد مبروم.
٣٨) ازرار.
٣٩) مصنوعات تريكو وحبك آلي.
٤٠) ماء الكولونيا.
٤١) ورق صحي وورق تواليت.
٤٢) بطانيات صوفية ومخلوطة.
٤٣) اسفنج صناعي.
٤٤) مصنوعات بلاستيك.
٤٥) مشروبات روحية.
٤٦) أنابيب معدنية أو بلاستيكية للتمديدات الكهربائية.
٤٧) ادوات صحية من حديد صب.
٤٨) ادوات صحية ومنزلية من ألمنيوم.
٤٩) صناديق بطاريات سائلة.
٥٠) أعلاف مصنعة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٢)

نموذج توثيقي للبروتوكول رقم (١١) الملحق باتفاق تنظيم التبادل التجاري والتعاون الأقتصادي المبرم بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية في ١٩٦٧/٩/١٤

في ظل التوجيهات والمبادئ ، التي أرسى قواعدها جلالة الملك الحسين وسيادة الرئيس محمد حسني مبارك وفي ضوء القرارات المتتابعة للجنة العليا الأردنية المصرية المشتركة وتنفيذا لنص المادة الرابعة عشرة من اتفاق تنظيم التبادل التجاري والتعاون الأقتصادي المعقود بين البلدين بتاريخ ١٩٦٧/٩/١٤.

اجتمعت اللجنة التجارية الأردنية المصرية المشتركة في عمان خلال الفترة من ١١ – ١٥ تموز (يوليو) ١٩٩٠ واستعرضت خلالها واقع ومستقبل العلاقات التجارية بين البلدين الشقيقين وبحثت سبل تنميتها وتطويرها وأكدت على المبادئ التالية:

أولا:

ان مبدأ تحرير التجارة بين البلدين الشقيقين هو الوسيلة والمدخل الصحيح لزيادة وتنويع وتطوير التبادل التجاري بينهما، وهو أحد الأهداف التي لم تتحقق ويتجه البلدان صوب تحقيقها تأكيدا للأتفاقيات المعقودة بينهما والتي كان اخرها البروتوكول رقم (١٠) الموقع بتاريخ ١٩٨٨/٥/١١ وتمشيا مع الأتجاه الدولي السائد والذي تتحرك نحوه جميع التكتلات الأقليمية والدولية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا:

ان وضوح وتبسيط نصوص الأتفاقيات يلعب دورا هاما في حسن تنفيذها الأمر الذي اتفق بموجبه على اختصار القنوات التي يجري من خلالها التبادل التجاري بين البلدين وحصرها بالصفقة المتكافئة والحصة العامة بما في ذلك حصص المراكز التجارية والمعارض كجزء من الحصة العامة بدلا من خمس قنوات كما نص على ذلك البروتوكول رقم (١٠) الموقع بتاريخ ١٩٨٨/٥/١١.

ثالثا:

التزام الجانبين باحترام نصوص هذا البروتوكول وقوائم السلع الملحقة به طيلة مدة سريانه. وفي حالة صدور قرارات من أحد الطرفين برفع الحظر وقيود الأستيراد عن بعض السلع فانه يجري التشاور بين الجانبين لأدخال تلك السلع بالقيمة والنوعية التي يتفق عليها بينهما.

رابعا:

يؤكد الجانبان على زيادة وتنويع التبادل التجاري بينهما مستندين في ذلك الى واقع التجارب الدولية لدى المجموعات الأقتصادية الأقليمية كالسوق الأوروبية المشتركة.

وبعد ان استعرضت اللجنة جدول الأعمال وناقشت بنوده تفصيلا اتفقت على ما يلي:-

المادة الأولى

يعمل البلدان الشقيقان على تعزيز وتعميق العلاقات التجارية والأقتصادية بينهما بجميع الوسائل والأمكانات بما في ذلك توسيع مجالات العمل في مختلف الأنشطة التجارية والأقتصادية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين في بلديهما بهدف الوصول الى مبلغ (٢٥٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مليون دولار) كحجم للتبادل التجاري مناصفة بين البلدين للعام ١٩٩٠/١٩٩١ ليجري تنفيذه من خلال القناتين التاليتين:

أولا: الصفقة المتكافئة

أ) تكون قيمة الصفقة المتكافئة بين البلدين الشقيقين مبلغ (٦٠) مليون دولار أمريكي لمدة عام من تاريخ بدء العمل بها ووفقا لقوائم السلع الملحقة التي تبين السلع الأردنية التي يمكن تصديرها الى السوق المصري والسلع المصرية التي يمكن تصديرها الى السوق الأردني على التوالي على قوة هذه الصفقة معفاة هذه القوائم من كلا الطرفين من قيود الأستيراد بما قد تتضمنه من قيود الحظر او المنع او التقييد.

ب) يمدد العمل بالصفقة المتكافئة المبرمة بين البلدين الشقيقين بتاريخ ١٩٨٨/٧/٣١ وتعديلاتها والبالغ قيمتها (١١٠) مليون دولار أمريكي بواقع (٥٥) مليون دولار لكل جانب حتى تاريخ بدء العمل بالصفقة المتكافئة الجديدة.

ثانيا: الحصة العامة

أ) يمنح الجانب الأردني موافقات استيرادية بمبلغ (٢٢) مليون دولار أمريكي للسلع المصرية المصدرة الى المملكة الأردنية الهاشمية، ويمنح الجانب المصري موافقات استيرادية بمبلغ (٢٢) مليون دولار أمريكي للسلع الأردنية المصدرة الى جمهورية مصر العربية وفقا لقوائم السلع المرفقة معفاة من كلا الطرفين من قيود الأستيراد بما قد تتضمنه من قيود الحظر او المنع او التقييد وبالعملات الحرة القابلة للتحويل وفق القوائم المرفقة.

ب) يمنح الجانب الأردني موافقات استيرادية لحصة المركز التجاري المصري في عمان بمبلغ (٥) ملايين دولار أمريكي قابلة للتحويل لعام ١٩٩٠/١٩٩١ ويمنح الجانب المصري موافقات استيرادية لحصة المركز التجاري الأردني في القاهرة بمبلغ (٥) ملايين دولار أمريكي قابلة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتحويل لعام ١٩٩٠/١٩٩١ وفق القوائم المرفقة بهذا البروتوكول معفاة من كلا الطرفين من قيود الأستيراد بما قد تتضمنه من قيود الحظر او المنع او التقييد.

ج) يسمح الجانبان للمركزين التجاريين الأردني في القاهرة والمصري بعمان بالبيع المباشر للقطاعين العام والخاص في كليهما وفي حدود الحصة المبينة في الفقرة (ب) من هذه المادة.

د) يقوم كل جانب باصدار رخص الأستيراد باسم المركز التجاري المعني خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة اسابيع من تاريخ تقديم الطلب.

هـ) تحدد اسعار السلع المباعة من قبل المركزين التجاريين المشار اليهما في الفقرة (ب) السابقة من هذه المادة وفقا للأنظمة المعمول بها في كل من البلدين على أن لا تتجاوز نسبة العمولة التي يتقاضاها أي من المركزين عن (٥ر٣٪ ثلاثة ونصف في المائة) من قيمة البضائع المستوردة (س اند اف) قيمة ونولون.

و) يسمح كل من الطرفين بتحويل قيمة المنتجات المباعة لكل من المركزين التجاريين لدى ايداعهما بالبنوك المعنية كما يسمح كل طرف بتحويل صافي أرباح المركز التجاري المقام في بلده سنويا بالعملات القابلة للتحويل الى البلد الآخر.

ز) وافق الجانبان على اقامة المعارض التجارية في كلا البلدين خلال الفترة ١٩٩٠/١٩٩١ وتخصيص مبلغ (٢ مليون) دولار أمريكي لكل جانب تخصص للبيع المباشر وفقا للقوائم التي يتفق عليها كل في حينه واعطاء مهلة ثلاثة أشهر للمعروضات التي لا تباع خلال فترة المعرض لبيعها او اعادتها على أن يخصم ما يتم تنفيذه من حصة المركزين التجاريين والمعارض التجارية المتخصصة من الحصة العامة لكل من البلدين.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة الثانية

وافق الجانبان على الأستمرار في اعفاء المنتجات الوطنية المتبادلة بين البلدين من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المفروضة على الصادرات والواردات في نطاق حجم البروتوكول البالغ (١٠٤) مليون دولار امريكي مناصفة بين البلدين شريطة ان تكون مصحوبة بشهادات منشأ صادرة عن غرفة صناعة عمان أو عن الغرف التجارية الأردنية مصدقا عليها من وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، وعن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات في جمهورية مصر العربية مصدقا عليها من الجهات الرسمية المختصة بها ولا تعتبر المنتجات ذات منشأ وطني الا اذا كانت تكلفة الأنتاج المحلي بما في ذلك المواد الأولية واليد العاملة الداخلة في صناعتها لا تقل عن (٤٠٪ أربعون في المائة) من تكلفة الأنتاج.

المادة الثالثة

وافق الجانبان على ما يلي:

١) يتم اصدار الموافقات الأستيرادية في كلا البلدين خلال اسبوعين من تاريخ التقدم بطلبها وتكون سارية المفعول لمدة عام من تاريخ اصدارها.

ب) اعطاء مهلة ستة أشهر للجهة الحاصلة على الموافقة الأستيرادية لأستخدامها فعلا في الأستيراد او التصدير من والى أي من البلدين يجوز بعدها للجهة المانحة للموافقة الأستيرادية تغيير الجهة الحاصلة على الموافقة الأستيرادية الى جهة أخرى.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة الرابعة

بهدف اعطاء مزيد من المرونة لتنفيذ هذا البروتوكول وافق الجانبان على السماح باجراء المناقلة بين حصص السلع الوطنية المبادلة في اطار الحدود الأجمالية لحجم التبادل المتفق عليه بالأتفاق بين رئيسي الجانبين أو من يفوضانهما.

المادة الخامسة

وافق الجانبان على ان تعامل السلع المتبادلة بين البلدين نفس معاملة الأنتاج الوطني فيما يتعلق بضرائب الأستهلاك ورسوم الأنتاج والمكوس المطبقة في كليهما.

المادة السادسة

في حالة نشوء أي خلاف على تفسير مواد هذا البروتوكول يحال ذلك الى رئيسي الجانبين في اللجنة التجارية المصرية الأردنية المشتركة لحسمه والتزام الجانبين بما يتفق عليه.

المادة السابعة

لا يجوز لأي من الطرفين أن يميز ضد منتجات الطرف الآخر من السلع والخدمات لصالح طرف ثالث باستخدام القيود الأدارية والنقدية مثل الحصص أو التراخيص أو لجان الترشيد أو غيرها بهدف تسهيل التبادل التجاري.

المادة الثامنة

يوافق الجانبان على افساح المجال امام القطاعات المختلفة في كلا البلدين للتعامل في التبادل التجاري بينهما خارج الحصص المقررة بهذا البروتوكول دون اعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الأعفاءات المقررة بموجب المادتين الأولى والثانية من هذا البروتوكول.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة التاسعة

يؤكد الجانبان على استمرار اعفاء كل من المركز التجاري المصري في عمان والمركز التجاري الأردني في القاهرة من كافة الضرائب والرسوم.

المادة العاشرة

اتفق الجانبان على ضرورة اتخاذ كافة الأجراءات اللازمة لازالة كافة العوائق التي تعترض المبادلات التجارية في مراكز حدودهما وضمان سرعة انجاز المعاملات الجمركية والجوازات والرقابة الصحية وأية أمور أخرى.

المادة الحادية عشرة

تشجيع تبادل الوفود الرسمية وغير الرسمية وفي مقدمتها وفود الغرف التجارية والصناعية.

المادة الثانية عشرة

تبادل المعلومات الخاصة بالتجارة الخارجية لكل من البلدين.

المادة الثالثة عشرة

يتولى السيد رئيس قطاع التمثيل التجاري بوزارة الأقتصاد والتجارة الخارجية بجمهورية مصر العربية متابعة حسن تنفيذ هذا البروتوكول بالتعاون مع السيد المستشار الأقتصادي الأردني بالقاهرة كما يتولى السيد أمين عام وزارة الصناعة والتجارة الأردنية ذلك بالتعاون مع السيد الوزير المفوض التجاري المصري بعمان.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة الرابعة عشرة

تنفيذا لأحكام المادة (١٤) من الأتفاقية المعقودة بين البلدين في ١٩٦٧/٩/١٤ اتفق الطرفان على ضرورة اجتماع اللجنة المشار اليها في المادة المذكورة مرتين في السنة على الأقل في عمان والقاهرة وبالتناوب لمتابعة تنفيذ هذا البروتوكول وتذليل ما قد يعترض تنفيذه من عقبات.

المادة الخامسة عشرة

يحل هذا البروتوكول محل البروتوكول رقم (١٠) الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٨٨/٥/١١ ويعتبر جزءا لا يتجزأ من اتفاق تنظيم التبادل التجاري والتعاون الأقتصادي الموقع بين البلدين بتاريخ ١٩٦٧/٩/١٤.

المادة السادسة عشرة

يبدأ العمل بتنفيذ احكام هذا البروتوكول اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق اللازمة عليه ويجدد هذا البروتوكول تلقائيا سنة بعد أخرى ما لم يخطر احد الطرفين الطرف الآخر برغبته في انهاء العمل به أو تعديله قبل ثلاثة شهور على الأقل من انقضاء كل سنة.

حرر في عمان يوم الأحد الثالث والعشرون من ذو الحجة ١٤١٠ هـ الموافق في يوم الأحد ١٥/تموز (يوليو) ١٩٩٠.

عن حكومة جمهورية المصر العربية	عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
رئيس قطاع التجارة الخارجية	أمين عام وزارة الصناعة
بوزارة الأقتصاد والتجارة الخارجية	والتجارة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة (أ)
قائمة السلع المصرية القابلة للتصدير
للسوق الأردني على حصة المركز التجاري المصري

الرقم	اسم السلعة	البند الجمركي	القيمة بالدولار
١	ملابس داخلية قطنية	٣/٦١، ٤/٦١	٦٠٠٠٠٠
٢	اقمشة قطنية ومفروشات	٧٠/٥٥، ٢/٦٢	١٥٠٠٠٠٠
٣	شحوم معدنية	١٠/٢٧، ٣/٣٤	٣٥٠٠٠٠
٤	بنادق صيد وعتاد ومسدسات وخرطوس صيد	٤/٩٣، ٧/٩٣	١٥٠٠٠٠
٥	بطاريات جافة	٣/٨٥	٥٠٠٠٠
٦	اطارات سيارات وشاحنات للجهات المعفية من الرسوم الجمركية	١١/٤٠	٣٥٠٠٠٠
٧	كيماويات لا تنتج في الأردن	الفصل ٢٨، ٢٩	٢٥٠٠٠٠
٨	النشاء وجلوكوز	١/١٧،٨/١١	٢٥٠٠٠٠
٩	اخشاب فورمايكا	١/٣٩	١٥٠٠٠٠
١٠	بن سريع الذوبان	٢/٢١	١٠٠٠٠٠
١١	مكعبات مرق الدجاج واللحم	٥/٢١	٥٠٠٠٠
١٢	ادوات مائدة	٣٨/٧٣	١٠٠٠٠٠
١٣	الواح صاج	١٣/٧٣	١٠٠٠٠٠
١٤	قطع كريستال لصناعة الثريات	٧/٨٣	١٠٠٠٠٠
١٥	منتجات زجاجية	١٣/٧٠	٢٠٠٠٠٠
١٦	شفرات حلاقة	١١/٨٢	١٠٠٠٠٠
١٧	فايبر جلاس	٢٠/٧٠	١٠٠٠٠٠
١٨	سلع متنوعة من سلع هذه القائمة		٥٠٠٠٠٠
	المجموع		٥٠٠٠٠٠٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

قائمة (ب)*

قائمة السلع الأردنية القابلة للتصدير للسوق المصري على حصة المركز التجاري الأردني

	اسم السلعة	البند الجمركي	القيمة بالدولار
١	خميرة جافة وطرية	من البند ٦/٢١	٥٠٠٠٠
٢	اجراس كهربائية	من البند ١٧/٨٥	٥٠٠٠٠
٣	أنابيب متحصلة على شكلها الأنبوبي مباشرة	من البند ١/٣٩ الى ٦/٣٩	٣٠٠٠٠٠
٤	ابريال تلفزيون	من البند ١٥/٨٥	٥٠٠٠٠
٥	سلك المنخل عدا البلاستيك	من البند ٢٧/٧٣ او البند ١٦/٧٦	٢٠٠٠٠٠
٦	دهانات صناعية للسيارات	من البند ٩/٣٢	١٠٠٠٠٠
٧	املاح البحر الميت	من البند ١/٢٥	٥٠٠٠٠
٨	معجون طماطم	من البند ٢/٢٠	٥٠٠٠٠
٩	ورق حاسوب	من البند ٢١/٤٨	٢٥٠٠٠
١٠	فلاتر سيارات بموافقة مصلحة الرقابة للصناعة وهيئة التوحيد والقياس	من البند ١٨/٨	٣٥٠٠٠٠
١١	اطارات وعدسات نظارات طبية	من البند ٢/٩٠ او البند ٤/٩٠	١٥٠٠٠٠
١٢	منتجات الصوف والألياف الزجاجية (فايبر جلاس)	من البند ٢٠/٧٠	
١٣	كربونات الكالسيوم	من البند ٨/٢٥ من البند ٤٢/٢٨	٣٠٠٠٠٠
١٤	زجاج مسطح	من البند ٤٠/٧٠	٥٠٠٠٠٠
١٥	اسمنت أبيض	من البند ٢٣/٢٥	٥٠٠٠٠٠
١٦	مصاعد كهربائية	من البند ٢٢/٨٤	٣٠٠٠٠٠
١٧	ادوية بشرية	من البند ٣/٣٠	٢٠٠٠٠٠
١٨	ادوية بيطرية	من البند ٣/٣٠	٢٠٠٠٠٠
١٩	اقمشة غير منسوجة للحشو	من البند ٣/٥٩	٥٠٠٠٠
٢٠	خيوط بوليستر ما عدا الخيوط المسحوبة والمتضخمة	من البند ١/٥١	١٠٠٠٠٠
٢١	مواد عازلة للحرارة والرطوبة	من البند ٧/٦٨	١٠٠٠٠٠
٢٢	كواشف طبية	من البند ١٩/٣٨	١٠٠٠٠٠
٢٣	كلوريد البوتاسيوم	من البند ٣٠/٢٨	١٥٠٠٠٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٤	سرنجات ١٠ سي سي وأكثر بموافقة شركة الجمهورية للأدوية	من البند ١٧/٩	١٠٠٠٠٠
٢٥	كبسولات جيلاتينية	من البند ٨/٩٥	١٠٠٠٠٠
٢٦	تيل فرامل (دون الخام) للسيارات	من البند ١٤/٦٨	١٠٠٠٠٠
٢٧	راديترات سيارات بموافقة الأنتاج الحربي	من البند ٦/٨٧	٣٠٠٠٠٠
٢٨	متنوعة من بين السلع المدرجة بهذه القائمة والقوائم الأخرى المرفقة بهذا البروتوكول		
	المجموع		٥٠٠٠٠٠٠٥

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة (ج)

قائمة السلع الأردنية القابلة للتصدير
الى جمهورية مصر العربية وذلك
على قوة الحصة العامة بالبروتوكول
التجاري رقم (١١) لعام ١٩٩٠/١٩٩١

الرقم	اسم السلعة	البند الجمركي	القيمة بالدولار
١	خامات لصناعة الدهانات	بنود مختلفة	٥٠٠٠٠٠
٢	كلوريد بوتاسيوم	٣٠/٢٨ - ١٠/٢٥	٥٠٠٠٠٠
٣	سخانات شمسية	١٧/٨٤	١٠٠٠٠٠
٤	سرنجات ١٠ سم ٣ فما فوق	١٧/٩٠	٥٠٠٠٠
٥	انظمة الري بالتنقيط (مجموعات متكاملة)	٢١/٨٤	١٠٠٠٠٠٠
٦	اجراس كهربائية	١٧/٨٥	١٠٠٠٠٠
٧	مصاعد كهربائية	٢٢/٨٤	٥٠٠٠٠٠
٨	رب البندورة	٢/٢٠	٥٠٠٠٠
٩	حبيبات P.V.C. محسن ما عدا البولي فينيل الفورمالدهايد	٦/٣٩ - ١/٣٩	٥٠٠٠٠٠
١٠	مبيدات زراعية غير مهيأة للبيع بالتجزئة	١١/٣٨	٥٠٠٠٠٠
١١	أملاح البحر الميت	١/٢٥	١٠٠٠٠٠
١٢	أدوية بيطرية	٣/٣٠	٢٥٠٠٠٠
١٣	ادوية بشرية	٣/٣٠	١٠٠٠٠٠٠
١٤	كبسولات جيلاتينية	٨/٩٥	٥٠٠٠٠٠
١٥	رولات ورق خام لصناعة الورق الصحي	١/٤٨	١٠٠٠٠٠
١٦	اطارات وعدسات بصرية	٤/٩٠ ،٢/٩٠	١٥٠٠٠٠
١٧	صوف صخري	٢٤/٢٥	٥٠٠٠٠٠
١٨	كيماويات متنوعة لا تنتج محليا	٢٨، ٢٩ (من الفصلين)	٥٠٠٠٠٠
١٩	خامات للمنظفات الكيماوية	بنود مختلفة	٥٠٠٠٠٠
٢٠	تيل فرامل للسيارت	١٤/٦٨	٢٠٠٠٠٠
٢١	موتورات كهربائية أقل من (١) حصان (بموافقة وزارة الأنتاج الحربي	١/٨٥	٢٠٠٠٠٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٢	اقمشة غير منسوجة للحشو	٣/٥٩	٢٠٠٠٠٠
٢٣	خيوط نسجية وتركيبية اصطناعية غير المسحوبة والمتضخمة	١/٥١	٥٠٠٠٠٠
٢٤	قضبان ووصلات نحاسية	٣/٧٤	٥٠٠٠٠٠
٢٥	كواشف طبية بموافقة شركة الجمهورية	١٩/٣٨	١٠٠٠٠٠
٢٦	كربونات الكالسيوم	١٠/٢٥، ٤٢/٢٨	٤٥٠٠٠٠
٢٧	قوالب صناعية وأدوات لماكنات الأنتاج	١٠/٨٤ وبنود أخرى	٥٠٠٠٠٠
٢٨	زجاج حراري وزجاج سيارات	٨/٧٠، ٦/٨٧	٣٠٠٠٠٠
٢٩	خلاطات اسمنتية	٥٦/٨٤	٢٥٠٠٠٠
٣٠	منتجات الياف زجاجية (فيبر جلاس)	١١، ٢٠/٧٠	٢٠٠٠٠٠
٣١	اسمدة كيماوية DAP	الفصل ٣١	٦٠٠٠٠٠
٣٢	احادي سوبر فوسفات	الفصل ٣١	٤٠٠٠٠٠
٣٣	انابيب بلاستيكية متحصل على شكلها الأنبوبي مباشرة	١/٣٩ - ٦/٣٩	٥٠٠٠٠٠
٣٤	ورق حاسوب	٢١/٤٨	٢٠٠٠٠٠
٣٥	مسلسلات تلفزيونية	١٢/٩٢	٤٠٠٠٠٠
٣٦	مسلسلات كرتون للأطفال	١٢/٩٢	٦٠٠٠٠٠
٣٧	زيت نخيل	٧/١٥	٢٠٠٠٠٠
٣٨	خميرة طرية وجافة	٦/٢١	٢٠٠٠٠٠
٣٩	سلك المنخل عدا البلاستيكي	٢٧/٧٣، ١٦/٧٦	١٠٠٠٠٠
٤٠	مواد عازلة للرطوبة والحرارة	٧/٦٨	٣٠٠٠٠٠
٤١	سلع متنوعة من قوائم البروتوكول	مختلفة	٥٠٠٠٠٠
٤٢	راديترات سيارات بموافقة وزارة الأنتاج الحربي	٦/٨٧	١٠٠٠٠٠
٤٣	فلاتر للسيارات بموافقة مصلحة الرقابة الصناعية وهيئة التوحيد القياسي	١٤/٨٤	١٠٠٠٠٠
	المجموع		١٥٠٠٠٠٠٠
	يضاف:		
–	حصة المركز التجاري طبقا لقائمة السلع الأردنية المرفقة بالبروتوكول		٥٠٠٠٠٠٠
–	حصة المعرض الأردني طبقا لما يتم الأتفاق عليه بين الجانبين		٢٠٠٠٠٠٠
	اجمالي الحصة العامة		٢٢٠٠٠٠٠٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة السلع المصرية القابلة للتصدير الى المملكة الأردنية الهاشمية على قوة الحصة العامة بالبروتوكول التجاري رقم (١١) لعام ١٩٩٠ / ١٩٩١

الرقم	اسم السلعة	البند الجمركي	القيمة بالدولار
١	نترات أمونيوم (متفجرات)	٧/٩٣	١٠٠٠٠٠٠
٢	عربات سكك حديدية	٥/٥٦	٢٠٠٠٠٠٠
٣	ادوية بشرية	٣/٣٠	١٥٠٠٠٠٠
٤	ادوية بيطرية	٣/٣٠	٥٠٠٠٠٠
٥	اقمشة وبياضات قطنية	٢/٦٢، ٧/٥٥	١٥٠٠٠٠٠
٦	ملابس داخلية قطنية	٣/٦١، ٤/٦١	١٧٥٠٠٠٠
٧	غزل قطن ملون غير مهيأ للبيع بالتجزئة	٥/٥٥	٥٠٠٠٠٠
٨	خضروات معلبة باستثناء الحمص	٢/٢٠، ١/٢٠	٣٠٠٠٠٠
٩	لوف حمام	٥/١٤	١٠٠٠٠٠
١٠	مكعبات مرق الدجاج ومرق اللحم	٥/٢١	١٥٠٠٠٠
١١	كتب ومجلات	١/٤٩، ٢/٤٩	٣٠٠٠٠٠
١٢	مسلسلات تلفزيونية	١٢/٩٢	٢٠٠٠٠٠
١٣	قماش دك	٧/٥٥	٥٠٠٠٠٠
١٤	كيماويات مختلفة لا تنتج في الأردن	بنود مختلفة من فصل ٢٨/ ٢٩	٥٠٠٠٠٠
١٥	بصل وثوم وبطاطس (بموافقة وزارة الزراعة)	١/٧	٣٠٠٠٠٠
١٦	لمبات فلورسنت	٢١/٨٥	١٠٠٠٠٠٠
١٧	مواد أولية لصناعةالعطور	٤/٣٣	٥٠٠٠٠٠
١٨	أصباغ النسيج للأستعمال الصناعي	فصل ٣٢	٥٠٠٠٠٠
١٩	قطع كريستال لصناعة الثريات	٧/٨٣	٧٠٠٠٠٠
٢٠	منتجات زجاجية	١٣/٧٠	٥٠٠٠٠٠
٢١	نشاء وجلوكوز	١١/٨، ١/١٧	٥٠٠٠٠٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٢	شفرات حلاقة	١١/٨١	٣٠٠٠٠٠
٢٣	ورق حائط	١١/٤٨	٣٠٠٠٠٠
٢٤	سلك اللحام	١٥/٣٨	٢٠٠٠٠٠
٢٥	بذور زراعية وتقاوي	٣/١٢	٢٠٠٠٠٠
	المجموع		١٥٠٠٠٠٠٠
	يضاف:		
-	حصة المركز التجاري طبقا لقائمة السلع الأردنية المرفقة بالبروتوكول		٥٠٠٠٠٠٠
-	حصة المعرض الأردني طبقا لما يتم الأتفاق عليه من الجانبين		٢٠٠٠٠٠٠
	اجمالي الحصة العامة		٢٢٠٠٠٠٠٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٣)

نموذج توثيقي لاتفاقية دفع ثنائية / اتفاقية تقاص

يبين هذا النموذج الاجراءات التنفيذية والخطوات التوثيقية التي تلازم في العادة بعض انواع التجارة المقابلة خاصة تلك التي ترد ضمن الترتيبات الثنائية لمدفوعات التجارة ، فعلى افتراض ان هناك ترتيبات مصرفية بين البنك المركزي الاردني ومصرف سورية المركزي لتسديد اثمان السلع المتبادلة بين البلدين وان الدينار الاردني هو عملة التسوية المتفق ليها ، فان هذه الترتيبات يمكن ان تأخذ الشكل التالي :-

استنادا الى احكام المادة ـــــــ من اتفاق التعاون الاقتصادي وتنظيم التبادل التجاري الموقع بين البلدين عام ـــــــ وتنفيذا لما ورد في البند ـــــــ من محضراجتماعات اللجنة الاردنية السورية المشتركة المنعقدة في ـــــــ خلال الفترة من ـــــــ الى ـــــــ فقد اتفق البنك المركزي الأردني ومصرف سورية المركزي على وضع الترتيبات المصرفية التالية :-

المادة الاولى

أ- يفتح مصرف سورية المركزي / دمشق في سجلاته حسابا خاصا بالدينار الاردني باسم البنك المركزي يسمى " الحساب الخاص الاردني " ويقيد في هذا الحساب قيم كافة العمليات المشمولة بأحكام هذه الترتيبات .

ب - يفتح البنك المركزي الاردني في سجلاته حسابا خاصا بالدينار الاردني باسم مصرف سورية المركزي يسمى " الحساب الخاص السوري " ويقيد في هذا الحساب قيم كافة العمليات المشمولة بأحكام هذه الترتيبات .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة الثانية

يضع مصرف سورية المركزي والبنك المركزي الاردني كل تحت تصرف الاخر سقف تسهيلات بمبلغ (xxxx) دينار اردني سنويا ، ويجدد هذه المبلغ تلقائيا ما لم يخطر احد الطرفين الطرف الاخر برغبته في عدم التجديد .

المادة الثالثة

يستعمل الحسابان المشار اليهما اعلاه لتغطية قيم المنتجات المتبادلة بين البلدين وفق القائمتين (١) و (٢) المرفقتين بمحضر الاجتماع المذكور اعلاه .

المادة الرابعة

في حالة استعمال اي من البنكين المركزيين لكامل السقف المحدد في المادة الثانية اعلاه يجتمع البنكان المركزيان لبحث الوسائل التي تكفل استمرار التبادل التجاري بين البلدين بما في ذلك اعادة النظر في السقف الممنوح من كلا البنكين للطرف الاخر .

المادة الخامسة

تحرر جميع العقود في اطار هذه الترتيبات بالدينار الاردني .

المادة السادسة

أ- يعتبر مصرف سورية المركزي مفوضا من قبل البنك المركزي الاردني تفويضا عاما بموجب هذه الترتيبات بقبول والقيد على الحساب أية تسديدات للاعتمادات المستندية المفتوحة لصالح مصدرين سوريين من قبل البنك المركزي الاردني او اي بنك تجاري في الاردن

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شريطة ان يتضمن كل طلب بفتح اعتماد نصا يخول مصرف سورية المركزي الدفع بموجب هذه الترتيبات وان جميع المستندات المتداولة مطابقة لشروط الاعتماد .

ب - يعتبر البنك المركزي الاردني مفوضا من قبل مصرف سوري المركزي تفويضا عاما بموجب هذه الترتيبات بقبول والقيد على الحساب اية تسديدات للاعتمادات المستندية المفتوحة لصالح مصدرين اردنيين من قبل مصرف سورية المركزي او اي بنك تجاري في سورية شريطة ان يتضمن كل طلب بفتح اعتماد نصا يخول البنك لمركزي الاردني الدفع بموجب هذه الترتيبات وان جميع المستندات المتداولة مطابقة لشروط الاعتماد .

ج - لاغراض تنفيذ هذه الترتيبات ايضا يقوم كلا البنكين بابلاغ البنك الاخر بوسائل الدفع المحررة بالدينار الاردني (ماعدا الاعتمادات المستندية) وعلى البنكين المركزيين ان يسددا المبالغ المترتبة عن هذه الوسائل للمستفيدين اما مباشرة او عن طريق سحب المبلغ بواسطة البنوك المحلية في كلا البلدين مع البنكين المركزين .

المادة السابعة

أ- يقوم البنك المركزي الاردني بتزويد مصرف سورية المركزي بنسخة عن كل اشعار قيد على حساب مصرف سورية المركزي (الحساب الخاص السوري) لديه، كما ويقوم مصرف سورية المركزي بتزويد البنك المركزي الاردني بنسخة من كل اشعار قيد على حساب البنك المركزي الأردني (الحساب الخاص الاردني) لديه .

ب - يتبادل البنك المركزي الاردني ومصرف سورية المركزي الكشوفات الشهرية لحساب كل منهما مع الاخر ويقوم كل من البنكين بابلاغ البنك الاخر بتثبيت الرصيد او بملاحظاته (ان وجدت) خلال فترة اقصاها شهر واحد من تاريخ استلامه للكشف .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة الثامنة

لا يخضع الرصيد اليومي المدين في اي من الحسابين المشار اليهما اعلاه لاية فوائد او مصاريف او عمولات خلال فترة سريان هذه االترتيبات .

المادة التاسعة

تحدد مدة التريبات الموقعة بين المصرفين المركزيين بسنة ميلادية اعتبارا من تاريخ توقيعها يجري في نهايتها التقاص بين الحسابين العائدين لهذه الترتيبات ، ويقوم المصرف المدين بتسديد كامل الرصيد المستحق عليه كما هو في نهاية السنة المعنية بالدولار الامريكي وذلك خلال مدة اقاصاها ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء مفعولها وذلك بموجب تحويل برقي .

المادة العاشرة

يتعهد البنك المركزي الاردني ، ومصرف سورية المركزي كل منهما للاخر بأن الرصيد الدائن الذي يستحق لاي منهما على الاخر بموجب هذه التريبات يمثل التزاما مباشرا من قبله تجاه الاخر ويضمن تسديده وفق احكام هذه الترتيبات .

المادة الحاديةعشر

اذا لم يتم تسديد المدين خلال المدة المشار اليها في المادة التاسعة اعلاه فانه يتحمل فائدة يساوي سعرها متوسط سعر اللايبور (LIBOR) لاجل ثلاثة اشهر لبنكين رئيسين في لندن هما ———— و ———— مضافا اليه هامش مقداره ١٪ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة الثانية عشر

سيصدر مصرف سورية المركزي ، والبنك المركزي الاردني التعليمات الخاصة بتطبيق هذه الاجراءات البنكية كل في بلده .

حرر في _____

عن مصرف سوري المركزي عن البنك المركزي الاردني

وتنفيذا لاتفاقية الترتيبات المصرفية السابقة الذكر فان على البنكين المركزيين كل في بلده وضع التعليمات النقدية الواجب اتباعها من قبل البنوك التجارية العاملة في هذين البلدين . فعلى البنوك والشركات المالية المرخصة في الاردن (وهذا بطبيعة الحال ينطبق على الجهاز المصرفي السورية بالمقابل) التقيد بالتعليمات التالية فيما يتعلق بالمدفوعات التجارية بين البلدين .

أ - ضمن الاحكام العامة

١) تنفذ كافة المدفوعات التجارية بين الاردن وسورية والعائدة للسلع الوارده في القائمتين المتفق عليهما والتي تكونان عادة مرفقتين بالترتيبات بالدينار الاردني بواسطة حساب مصرف سورية المركزي / الخاص المفتوح لدى البنك المركزي الاردني وحساب البنك المركزي الاردني / الخاص المفتوح لدى مصرف سورية المركزي .

٢) يتم قيد قيم السلع المستورده من سورية الى الاردن لحساب مصرف سورية المركزي /الخاص لدى البنك ا لمركزي الاردني بالدينار الاردني شريطة ان تكون هذه السلع وفق القائمتين المشار اليهما اعلاه .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣) يتم قيد قيم السلع المصدره من الاردن الى سورية على حساب مصرف سورية المركزي / الخاص لدى البنك المركزي الاردني بالدينارالاردني ولحساب البنك المركزي الاردني / الخاص لدى مصرف سورية المركزي شريطة ان تكون هذه السلع وفق القائمتين المشار اليهما اعلاه .

٤) لايجوز التخليص على البضائع المستورده من سورية الا بعد استلام كتاب رسمي من البنك المركزي الاردني يتضمن موافقته على ذلك .

ب - **ضمن اعتمادات الاستيراد**

١) يتم فتح الاعتمادات المستندية بالدينار الاردني .

٢) تقوم البنوك بفتح اعتماداتها بواسطة مراسليها في سورية مباشرة ويجب ان تتضمن هذه الاعتمادات تعليمات للبنوك المراسله بالسحب على حساب البنك المركزي الاردني / الخاص لدى مصرف سورية المركزي بقيمة المستندات والعمولات (ان وجدت) مع الأشارة الى اتفاقية الترتيبات المصرفية المعقودة بين البنك المركزي الاردني ومصرف سورية المركزي والى ان المستندات مطابقة لشروط الاعتماد .

٣) يرسل البنك المرخص للبنك المركزي الأردني نسخة من كل اعتماد مفتوح لصالح مصدر في سورية مرفقة بكتاب يفوض بموجبه البنك المركزي بقيد قيمة المستندات والعمولات العائدة للاعتماد ، والمقيدة على حسابه في سورية على حساب البنك المرخص لديه .

٤) يتم قيد المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاعتمادت على حساب البنك المرخص لدى البنك المركزي الاردني وذلك عند استلامه لما يفيد بالدفع من قبل مصرف سورية المركزي .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج - **ضمن اعتمادات التصدير**

١) لايجوز تبلغ الاعتمادات المستندية الخاصة بتسديد اثمان الصادرات الاردنية الى سورية والتي تتضمن تعليمات بالسحب على حساب مصرف سورية المركزي لدى البنك المركزي الاردني الا بعد استلام البنك المرخص لموافقة البنك المركزي الأردني لتعليمات التغطية العائدة لها .

٢) يقوم البنك المرخص بالسحب على حساب مصرف سوريه المركزي لدى البنك المركزي الاردني بالدينار الاردني بقيمة مدفوعاته والعمولات والمصاريف (ان وجدت) ، ويجب ان يتضمن كتاب السحب رقم تعليمات التغطية الصادرة عن البنك المركزي الاردني ورقم الاعتماد واسم وعنوان البنك السوري فاتح الاعتماد وشهادة تفيد بأن المستندات ارسلت مباشرة للبنك فاتح الاعتماد وانها مطابقة لشروط الاعتماد .

٣) يتم قيد قيمة كل سحب بالدينار الاردني لحساب البنك المرخص لدى البنك المركزي الاردني.

د - **ضمن الحوالات وبوالص التحصيل العائدة لعمليات الاستيراد**

١) يطلب البنك المرخص من البنك المركزي الاردني تحويل قيم بوالص التحصيل الوارده اليه من مراسليه في سورية والعائدة للسلع المستورده منها وذلك عن طريق حساب البنك المركزي الاردني / الخاص لدى مصرف سورية المركزي ويفوضه بقيد القيمة بالدينار الاردني على حسابه لديه .

٢) يتم قيد قيمة البوليصة او الحوالة بالدينار الاردني على حساب البنك المرخص لدى البنك المركزي الاردني بتاريخ التنفيذ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هـ - ضمن الحوالات وبوالص التحصيل العائدة لعمليات التصدير

١) يتم ارسال بوالص التحصيل العائدة للسلع المصدره الى سورية من قبل البنوك المرخصة الى البنوك المراسلة لها في سورية مباشرة مع تعليمات بأن يتم تحويل القيمة بالدينار الاردني عن طريق حساب البنك المركزي الاردني لدى مصرف سورية المركزي بموجب اتفاقية الترتيبات المصرفية المعقودة بين الاردن وسورية.

٢) يتم قيد القيمة لحساب البنك المرخص لدى البنك المركزي الاردني بالدينار الاردني عند استلامه لما يفيد بقيد القيمة لحسابه لدى مصرف سورية المركزي .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٤)

نموذج توثيقي لعقد الصفقة المتكافئة لعام ١٩٩٠/١٩٩١
بين جمهورية مصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية

استنادا الى قرارات الدورة التاسعة للجنة العليا الاردنية المصرية المشتركة المنعقدة في القاهرة خلال الفترة من ٢٨ - ٢٩ يناير (كانون ثاني) ١٩٨٩ فقرة(ب) من البند ب (في مجال التبادل التجاري) ومع مراعاة القرارات والاحكام الصادرة عن اللجنة العليا المشتركة في دوراتها المتعاقبة ولرغبة الطرفين في تنمية وتطوير العلاقات التجارية بينهما فقد اتفق الطرفان على تنفيذ الصفقة المتكافئة لعام ١٩٩٠/١٩٩١ وفق الاسس التالية :

١ - تكون شركة النصر للتصدير والاستيراد ومؤسسة المراكز التجارية الاردنية الجهتين المعنيتين بتنفيذ هذه الصفقة في كلا البلدين .

٢ - تكون قيمة الصفقة المتكافئة بين الطرفين لعام ١٩٩٠/١٩٩١ بمبلغ (٦٠) ستون مليون دولار امريكي مناصفة بين البلدين وفقا لقوائم السلع (أ، ب) المرفقة بهذا الملحق التي تبين السلع المصرية التي يمكن تصديرها للسوق الاردني والسلع الاردنية التي يمكن تصديرها للسوق المصري على التوالي على قوة الصفقة المتكافئة .

٣ - يعمل الجانبان كل ما في وسعهما لتتساوي الصادرات والواردات المدرجة تحت هذه الصفقة في الوقت والحجم وعلى الرغم من مفهوم المساواة في القيمة لصادرات كل طرف يمكن لصادرات اي طرف ان تسبق بالقيمة او الوقت خلال العام قيمة صادرات الطرف الاخر بمبلغ لا يتجاوز (٣) ثلاثة مليون دولار الا اذا اتفق على رفع حد هذا التجاوز ويعطي كل طرف الحق في اولوية منح التراخيص بالشكل والحجم الذي يضمن سداد هذه المديونية .

٤ - تسوية قيمة صادرات كل طرف بقيمة وارداته من الطرف الاخر دون ان يترتب على ذلك تحويل عملات صعبة من بلد الى اخر .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥ - يجوز باتفاق الطرفين المناقلة بين بند واخر او اضافة سلع جديدة غير محظور استيرادها او موقوف فتح اعتماداتها في حدود القيمة الاجمالية للصفقة .

٦ - يتم التفاوض والتعاقد على السلع المبينة بالقائمتين المشار اليهما بالطرق التجارية العادية والتي تشترط ان تكون المواصفات الفنية لهذه لسلع واسعارها مقبولة لطرفي التعاقد .

٧ - تبرم العقود وتحدد اسعار السلع المندرجة تحت الصفقة المتكافئة بالدولار الاميركي وتسجل وفقا للترتيبات المبينة في الاتفاق المصرفي الموقع بين البنكين ا لمسميين.

٨ - تفتح الاعتمادات الخاصة بالسلع الاردنية المصدرة باسم المراكز التجارية الاردنية وتفتح الاعتمادات الخاصة بالسلع المصرية المصدرة للسوق الاردني باسم شركة النصر للتصدير والاستيراد وتكون هذه الاعتمادات واضحة وغير قابلة للنقض وقابلة للتحويل .

٩ - يضع البنكان المسميان بالتشاور نموذج واضح بالاعتمادات الخاصة بعقود الصفقة المتكافئة .

١٠- أ) تدفع قيمة السلع المتبادلة في اطار الصفقة المتكافئة بالعملة المحلية بكل بلد اي ان قيمة واردات البلد من البلد الاخر تجمع في البنك المسمى في هذا البلد وتستعمل لتغطية صادراته للبلد الاخر.

ب) يتحمل العميل المحلي في اي من البلدين المصاريف والعمولات البنكية المتعلقة بالعمليات التجارية المستحقة في بلده .

١١- لادارة الامور البنكية والمصرفية المتعلقة بهذه الصفقة فقد سمت شركة النصر للتصدير والاستيراد من جانبها بنك القاهرة / فرع ثروت بالقاهرة وسمت مؤسسة المراكز التجارية من جانبها بنك القاهرة عمان /عمان كبنكين لهما في ادارة الامور البنكية والمصرفية .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٢ - يجتمع ممثلين عن البنكين المسميين في اعلاه لبضعا اتفاق مصرفي تفصيلي يبين الترتيبات والاجراءات والضوابط البنكية والمصرفية التي تحكم تنفيذ الصفقة المتكافئة بين البلدين ويلحق بهذه الصفقة .

١٣ - اتفق الطرفان على العملات التي سيتقاضاها كل طرف عن الخدمات التي يقدمها للاشراف على تنفيذ ومتابعة تنفيذ الصفقة المتكافئة وتبين الرسالة الموجهة من عطوفة رئيس مجلس ادارة مؤسسة المراكز التجارية الاردنية الى عطوفة رئيس مجلس شركة النصر للتصدير والاستيراد والموافق عليها منه على حجم العمولات المتفق عليها والعمليات التجارية التي تدفع عنها هذه العمولة .

١٤ - يجتمع مندوبو الطرفين مرة على الاقل كل ثلاثة اشهر مرة بالقاهرة ومرة بعمان لمتابعة سير تنفيذ هذه الصفقة وتذليل ما قد يعترضها من مشاكل او عقبات قد تنشأ اثناء التنفيذ ويتم ترتيب الاجتماع بالتشاور بين الطرفين .

١٥- ينتهي العمل بهذه الصفقة بعد سنة من تاريخ تبادل الاشعارات بموافقة الطرفين عليها ويجوز انهائها قبل هذا التاريخ اذا انتهى تنفيذ كل العقود المبرمة تحت هذه الصفقة او بناء على طلب احد الاطراف شريطة ان يبين رغبته خطيا للطرف الثاني في انهاء هذه الصفقة مبديا الاسباب والمبررات التي حدت به الى ذلك وبهذه الحالة يبقى هذا الطرف ملزما بالوفاء بكل الالتزامات المالية التي ترتبت على تنفيذ الجزء المنفذ من الصفقة المتكافئة بحيث يتم تسويتها ببضائع .

١٦ - اذا انتهت هذه الاتفاقية ولم يتم تنفيذ جزء او كل العقود المندرجة تحت هذه الصفقة يجوز بموافقة الطرفين تمديد مدة صلاحية هذه الصفقة لفترة اخرى يتفق عليها الطرفان وبهذه الحالة لا بد من موافقة البنكين المسميين على تمديد صلاحية هذه الصفقة .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٧ - اتفق الطرفان على ان يقوم الجانب الاردني بتسديد الارصدة المتبقية من حسابات الصفقة المتكافئة ١٩٨٨ لصالح مصر بسلع والتي تبلغ (٥) خمسة مليون دولار امريكي وذلك من خلال هذه الصفقة .

١٨ - يجتمع جميع الاطراف (مؤسسة المراكز ، شركة النصر والبنكين) مرة كل ثلاثة اشهر وكلما دعت الحاجة لمراجعة الحسابات المترتبة على العمليات التجارية ومطابقتها لدى الاطراف المختلفة .

١٩ - يجتمع جميع الاطراف في نهاية العمل بالصفقة لتسوية الارصدة القائمة في الحسابات المفتوحة للصفقة المتكافئة وتجري تسوية هذه الارصدة بتوريد سلع من الطرف المدين للطرف الدائن في مدة اقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء الصفقة بمعدل فائدة يساوي سعر الفائدة السائدة في لندن (LIBOR) الى ان يتم تسوية الارصدة الدائنة ببضائع .

٢٠ - اي صعوبات او خلافات قد تنشأ خلال تنفيذ هذه الصفقة يتم تسويتها من خلال اللجنة المصرية الاردنية المشتركة .

يعتبر هذا الاتفاق ساري المفعول بعد اقرار وزارة الصناعة والتجارة الاردنية ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية عليه.

حرر ووقع في مدينة عمان اليوم ٢٢ ذو الحجة سنة ١٤١٠ هجرية الموافق ١٥ يولية (تموز) سنة ١٩٩٠ ميلادية .

عن شركة النصر للتصدير والاستيراد

عن مؤسسة المراكز التجارية الاردنية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القائمة (أ)

السلع المصرية القابلة للتصدير للسوق الأردني على قوة الصفقة المتكافئة

الرقم	اسم السلعة	البند الجمركي	القيمة بالدولار
١	كتل المنيوم	١/٧٦	٩٠٠٠٠٠٠
٢	أرز	٦/١٠	٥٠٠٠٠٠٠
٣	نترات الأمونيوم (متفجرات)	٧/٩٣	١٥٠٠٠٠٠
٤	مولاس	٢/١٧	٣٥٠٠٠٠
٥	عربات سكك حديدية	٥/٨٦	٢٠٠٠٠٠٠
٦	هياكل معدنية	٢١/٧٣	١٠٠٠٠٠
٧	فورمايكا	١/٣٩	١٠٠٠٠٠٠
٨	ادوية بشرية وموادها الأولية	٣/٣٠	١٥٠٠٠٠
٩	أقمشة وبياضات	٢/٦٢ الى ٧/٥٥	٢٠٠٠٠٠٠
١٠	فول سوداني	١/٦٢ و ٧/٥٥	١٥٠٠٠٠
١١	غزل قطن ملون غير مهيأ للبيع بالتجزئة	٥/٥٥	١٠٠٠٠٠
١٢	خضروات معلبة باستثناء الحمص	١/٢٠	٢٠٠٠٠٠
١٣	مكعبات مرق دجاج	٥/٢١	٣٥٠٠٠٠
١٤	لوف حمام	٥/١٤	١٠٠٠٠٠
١٥	كابلات معزولة لا تنتج في الأردن	٢٣/٨٥	٢٠٠٠٠٠
١٦	كتب ومجلات وأقلام ومسلسلات	١/٤٩ و ٢/٤٩	٥٠٠٠٠٠
١٧	قماش دك شادر	٧/٥٥	٥٠٠٠٠٠
١٨	كيماويات مختلفة عدا ما ينتج محليا	الفصلين ٢٨/٢٩	١٥٠٠٠٠٠
١٩	مخارط ومثاقب	٤٥/٨٤، ٤٩/٨٤ ٥/٨٥	١٠٠٠٠٠
٢٠	صاج	١٣/٧٣	١٠٠٠٠٠٠
٢١	بصل وثوم وبطاطس	١/٧	٢٥٠٠٠٠
٢٢	لمبات فلورسنت ووصلات انارة	٢١/٨٥	٢٥٠٠٠٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٣	ادوية بيطرية وموادها الأولية	٣/٣٠ وبنود أخرى	٥٠٠٠٠
٢٤	شعر كتان وحبال دوبارة	الفصل ٥٤	٢٠٠٠٠٠
٢٥	مواد أولية لصناعة العطور فيما عدا الكحول الأثيلي	٤/٣٣	٥٠٠٠٠
٢٦	اصباغ النسيج للأستعمال الصناعي	الفصل ٣٢	١٠٠٠٠٠
٢٧	قطع كريستال لصناعة الثريات	٧/٨٣	١٥٠٠٠٠
٢٨	منتجات زجاجية وأدوات منزلية	١٣/٧٠	٥٠٠٠٠٠
٢٩	اسلاك لصناعة المسامير		٢٠٠٠٠٠
٣٠	نشا وجلوكوز	١١/٨٠ و ١/١٧	٣٥٠٠٠٠
٣١	ادوات مكتبية	بنود مختلفة	٣٥٠٠٠٠
٣٢	ورق حائط جدران	١١/٤٨	١٥٠٠٠٠
٣٣	شفرات حلاقة	١١/٨٢	٢٠٠٠٠٠
٣٤	عبوات زجاجية	١٠/٧٠	٣٠٠٠٠٠
٣٥	سلك اللحام	١٥/٨٣	٢٥٠٠٠٠
٣٦	بذور زراعية وتقاوي	٣/١٢	١٠٠٠٠٠
٣٧	ملابس داخلية قطنية	٣/٦١ و ٤/٦١	٧٥٠٠٠٠
	المجموع		٣٠٠٠٠٠٠٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القائمة (ب)

السلع الأردنية القابلة للتصدير للسوق المصري على قوة الصفقة المتكافئة

الرقم	اسم السلعة	البند الجمركي	القيمة بالدولار
١	اسمنت أبيض	من البند ٢٣/٢٥	٢٠٠٠٠٠٠
٢	خامات لصناعة الدهانات	بنود مختلفة	٥٠٠٠٠٠
٣	فلوريد الألمونيوم	من البند ٢٩/٢٨	٩٠٠٠٠٠٠
٤	زجاج مسطح	من البند ٤/٧٠ الى ٦/٧٠	١٠٠٠٠٠٠٠
٥	كلوريد البوتاسيوم	من البند ٣٠/٢٨	٥٠٠٠٠٠
٦	سخانات شمسية	من البند ١٧/٨٤	١٠٠٠٠٠
٧	سرنجات طبية ١٠ سي سي فما فوق بموافقة شركة الجمهورية للأدوية	من البند ١٧/٩٠	٢٥٠٠٠٠
٨	انظمة الري بالتنقيط	من البند ٢١/٨٤	١٠٠٠٠٠
٩	اجراس كهربائية	من البند ١٧/٨٥	٥٠٠٠٠
١٠	مكاوي كهربائية	من البند ١٢/٨٥	٥٠٠٠٠
١١	مصاعد كهربائية	من البند ٢٢/٨٤	٢٥٠٠٠٠
١٢	رب بندورة	من البند ٢/٢٠	١٥٠٠٠٠
١٣	حبيبات بي في سي محسن فيما عدا البولي فينيل كلورايد وبدرة كبس الفينول	من البند ١/٣٩	
١٤	مبيدات زراعية غير مهيأة للبيع بالتجزئة	من البند ١١/٣٨	٢٥٠٠٠٠
١٥	أملاح طبيعية (البحر الميت)	من البند ١/٢٥	٥٠٠٠٠
١٦	ادوية بيطرية	من البند ٣/٣٠	٥٠٠٠٠٠
١٧	ادوية بشرية	من البند ٣/٣٠	١٠٠٠٠٠٠
١٨	كبسولات جيلاتينية	من البند ٨/٩٥	٤٠٠٠٠٠
١٩	رولات ورق خام	من البند ١/٤٨	١٠٠٠٠٠
٢٠	ورق حاسبات (كمبيوتر)	من البند ٢١/٤٨	٥٠٠٠٠
٢١	مسلسلات كرتونية للأطفال مسلسلات تلفزيونية	من البند ٢١/٩٢	١٥٠٠٠٠
٢٢	كتب ومجلات	من البند ١/٤٩ ومن ٢/٤٩	١٠٠٠٠٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٣	اطارات وعدسات بصرية	من البند ٢/٩٠ و ٤/٩٠	١٥٠٠٠٠
٢٤	صوف صخري	من البند ٢٤/٢٥	٣٠٠٠٠٠
٢٥	كيماويات متنوعة لا تنتج محليا	من الفصلين ٢٨ و ٢٩	٣٠٠٠٠٠
٢٦	زيت نخيل	من البند ٧/١٥	٢٥٠٠٠٠
٢٧	خامات للمنظفات الصناعية	بنود مختلفة	٥٠٠٠٠٠
٢٨	مواد عازلة للرطوبة والحرارة	من البند ٧/٦٨	٤٠٠٠٠٠
٢٩	تيل فرامل للسيارات (دون الخام)	من البند ٤/٦٨	٣٥٠٠٠٠
٣٠	ماتورات كهربائية أقل من ١ حصان بموافقة الأنتاج الحربي	من البند ١/٨٥	٥٠٠٠٠٠
٣١	أقمشة غير منسوجة للحشو	من البند ٣/٥٩	٣٠٠٠٠٠
٣٢	خيوط نسيجية وتركيبية اصطناعية فيما عدا المسحوبة والمنضخمة	من البند ١/٥	١٠٠٠٠٠٠
٣٣	قضبان ووصلات نحاسية	من البند ٣/٧٤	١٠٠٠٠٠
٣٤	كواشف طبية بموافقة شركة الجمهورية	من البند ١٩/٣٨	١٠٠٠٠٠
٣٥	كربونات الكالسيوم	من البند ٨/٢٥	٣٥٠٠٠٠
٣٦	قوالب صناعية وأدوات ماكنات الأنتاج	من البند ٦٠/٨٤ وبنود أخرى	١٠٠٠٠٠٠
٣٧	زجاج حراري وزجاج سيارات	من البند ٨/٧٠ و ٦/٨٧	٢٠٠٠٠٠
٣٨	خلاطات اسمنتية	من البند ٥٦/٨٤	١٥٠٠٠٠
٣٩	منتجات الصوف والألياف الزجاجية (فايبر جلاس)	من البند ٢٠/٧٠	٤٠٠٠٠٠
٤٠	فوسفات خام	من البند ١٠/٢٥	٢٠٠٠٠٠٠
٤١	أسمدة كيماوية DAP وأحادي سوبر فوسفات	من الفصل ٣١	٥٠٠٠٠٠
٤٢	أنابيب متحصلة على شكلها الأنبوبي مباشرة	من البند ١/٣٩ الى ٦/٣٩	٥٠٠٠٠٠
٤٣	ايريال تلفزيون ملون	من البند ١٥/٨٥	١٠٠٠٠٠
	المجموع		٣٥٠٠٠٠٠٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٥)

نموذج توثيقي للأتفاق المصرفي بين بنك القاهرة/ عدلي وبين بنك القاهرة/ عمان

لتنفيذ الصفقة المتكافئة بين شركة النصر للتصدير والأستيراد في جمهورية مصر العربية ومؤسسة المراكز التجارية الأردنية بالمملكة الأردنية الهاشمية.

استنادا الى قرارات الدورة السابعة للجنة العليا الأردنية المصرية المشتركة المنعقدة في القاهرة خلال الفترة من ٢-٤ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٨٧ فقرة ٦ ب من البند الأول (في مجال التبادل التجاري) والخاص بعقد صفقة متكافئة لعام ١٩٨٨ وبناء على ما تم الأتفاق عليه بين شركة النصر للتصدير والأستيراد بالقاهرة والتي سيشار اليها فيما بعد بـ (النصر) ومؤسسة المراكز التجارية الأردنية والتي سيشار اليها فيما بعد بـ (المراكز) على قيام البنكين اعلاه بوضع الترتيبات المصرفية الخاصة بتنفيذ الصفقة استيرادا وتصديرا وفق قوائم السلع (أ) و (ب) المرفقة بالأتفاق المعقود بين كل من (النصر) و (المراكز) والمحددة بـ ١١٦ مائة وستة عشر مليون دولار (٥٨ مليون دولار لكل جانب) حيث تم اضافة الرصيد المدين للصفقة السابقة وقدره (٣) ثلاثة ملايين دولار الى حساب هذه الصفقة ولصالح الجانب الأردني والموقعة بتاريخ ١٩٨٨/٧/٢١.

اتفق البنكان على الآتي :-

١) يقوم بنك القاهرة فرع ١٩ عدلي بالقاهرة بفتح حساب خاص في دفاتره بالدولار الأمريكي يسمى حساب الصفقة المتكافئة / شركة النصر للتصدير والأستيراد وبالمقابل يقوم بنك القاهرة عمان/ عمان بفتح حساب خاص في دفاتره بالدولار الأمريكي يسمى حساب الصفقة المتكافئة/ مؤسسة المراكز التجارية الأردنية.

٢) تتم قيود الأضافة والخصم الى وعلى هذا الحساب بموجب اعتمادات مستندية قابلة للتحويل وغير قابلة للألغاء وان تتم هذه العمليات على الأسس التالية:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ) أن يلتزم كلا البنكين بتضمين الأعتمادات المستندية نصا يوضح انها في نطاق الصفقة المتكافئة ومتمشية مع الترتيبات البنكية بالأضافة الى تفويض للبنك الأخر بالقيد على الحساب بقيمة المستندات المتداولة طالما كانت مطابقة لشروط الأعتماد وفي حدود الأرصدة المتوفرة والمديونية المقررة بالأتفاقية وقدرها (٥) خمسة ملايين دولار أمريكي وعليه يجب ان تتضمن الأعتمادات المفتوحة نصا يبين ان الدفع مقابل المستندات المطابقة لشروط الأعتماد سيتم من خلال حساب الصفقة المتكافئة طالما توفرت الأرصدة الكافية في حساب الصفقة المتكافئة. وفي حالة عدم توفر أرصدة في الحساب فيتم تأجيل الدفع الى حين توفرها. علما بأنه يمكن دفع جزء من قيم المستندات وتأخير دفع الجزء الذي لا تتوفر له أرصدة لحين توفرها.

ب) اتفق البنكان أن يكون الحد الأقصى للمديونية بين الجانبين لا يتجاوز (٥) خمسة ملايين دولار أمريكي.

ج) في حالة حجز نسبة من قيمة الأعتماد طبقا لشروط التعاقد بين الطرفين التجاريين فانه يتعين سداد هذه النسبة خلال فترة لا تزيد عن ستون يوما من تاريخ بوليصة الشحن وذلك بقيام أي من البنكين باضافة هذه القيمة لحساب الصفقة المتكافئة على ان يتضمن الأعتماد المستندي هذا الشرط.

د) يتعين على البنك مبلغ الأعتماد المستندي (Advising Bank) الحصول على موافقة كتابية من المستفيد الأول (النصر أو المراكز) حسب الحالة بأن الأعتماد في نطاق الصفقة المتكافئة.

هـ) يتم القيد على حساب الصفقة المتكافئة بقيمة المستندات المطابقة لشروط الأعتماد على أن يقوم البنك الذي أجرى القيد باخطار البنك الآخر في نفس اليوم بموجب تلكس مزود برقم سري بما يفيد تداول المستندات لأجراء قيد قيمة هذه المستندات حق نفس اليوم ويتم تبليغ ذلك الى مؤسسة المراكز وشركة النصر في نفس اليوم.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

و) يجب أن لا تتضمن قيود الخصم والأضافة المشار اليها اعلاه أية مصاريف بنكية أو عمولات حيث يتحملها العميل المحلي لأي من البنكين.

٢) بعد مرور عام من بدء العمل باتفاقية الصفقة المتكافئة أو في حالة توقف تنفيذ الصفقة لسبب أو لآخر يوقف كلا البنكين فتح اعتمادات مستندية في نطاق الصفقة المتكافئة (ما لم يتفق طرفي التعاقد على مد العمل بالأتفاقية) اخذا في الحسبان التكافؤ التام بين قيمة الصادرات والواردات بمعنى انه اذا أظهر حساب الصفقة تحويل أي عملات حرة مع التزام (النصر والمراكز) بتسوية الرصيد على هذا الأساس.

٤) تخضع الأعتمادات المستندية التي تفتح على قوة الصفقة المتكافئة للقواعد والأعراف الدولية المنظمة للأعتمادات المستندية والصادرة من غرفة التجارة الدولية تحت رقم ٤٠٠ لعام ١٩٨٢.

٥) يتم اعداد كشف حساب شهري للصفقة المتكافئة يرسله كل بنك الى الآخر خلال (١٥) يوما من تاريخ نهاية كل شهر على ان يقوم الطرف الآخر بتعزيز مطابقة الرصيد تلكسيا او ابداء اية ملاحظات عليه في أسرع وقت ممكن ولا يتجاوز ذلك عن (١٥) يوما من تاريخ استلامه لكشف الحساب.

٦) جميع العقود والمستندات والحسابات المفتوحة والخاصة بالصفقة المتكافئة تكون بالدولار الأمريكي ويتم الدفع للمستفيدين بالعملات المحلية.

٧) أي تعديلات على شروط هذا الأتفاق يتم بموجب موافقات كتابية بين كلا البنكين.

٨) جميع المراسلات والأتصالات المتعلقة بالأتفاق المصرفي أو بالنسبة للأعتمادات المستندية تكون باللغة العربية أو باللغة الأنجليزية وترسل تلكسيا أو بريديا كما يلي:-

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ) بنك القاهرة/ ١٩ عدلي
١٩ شارع عدلي – صندوق بريد ١٤٩٥ – القاهرة ج.م.ع
تلكس رقم ٢٠٩٨٠ – ٩٢٤٢٦

ب) بنك القاهرة عمان/ المركز الرئيسي
ص.ب (٧١٥) عمان
تلكس رقم ٢١٢٤٠ – ٢١٧٩٤

- صلاحية هذا الأتفاق المصرفي لمدة (١٢) شهر يبدأ من تاريخ سريان مفعوله ويمكن تجديد الصلاحية لفترة أخرى بموافقة مسبقة من الأطراف التجارية والبنكية.

٩) تصبح هذه الأتفاقية سارية المفعول بعد حصول كلا البنكين على موافقة السلطات والأطراف المعنية ببلديهما على أن يتم اخطار كل بنك للأخر بما يفيد ذلك في مدة أقصاها شهر من تاريخ التوقيع على هذه الأتفاقية.

عمان في ١٩٨٨/٧/٢١.

عن بنك القاهرة/ عدلي

عن بنك القاهرة عمان

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٦)

نموذج توثيقي لأتفاقية شراء مقابل تمت من خلال القطاع الخاص

الرقم : .....

التاريخ: ../../....

بناء على الأتفاق التجاري الموقع بين القطرين السوري والأردني بتاريخ ../../.... والموافقات التي تم الحصول عليها من الجهات المختصة، فقد تم الاتفاق بين:

الفريق الأول: شركة (أ)

الفريق الثاني: شركة (ب)

الفريق الثالث: شركة (ج)

أولا: **التعاريف:**

الفريق الأول: شركة (أ) وعنوانها ..... دمشق/ سورية.

الفريق الثاني: شركة (ب) وعنوانها ..... دمشق/ سورية.

الفريق الثالث: شركة (ج) وعنوانها ..... عمان/ الأردن.

التوريدات: هي الأدوية المذكورة في الملحق رقم (...) من هذا العقد والمحددة كمياتها على أساس سيف (C.I.F) دمشق اعتماد ١٨٠ يوم.

العقد: يعني الأتفاق التعاقدي ومجموعة الوثائق المذكورة في مادة وثائق العقد.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيمة العقد: تعني المبلغ الأجمالي الوارد في هـذا العقد وكذلك أية اضافات أو تنزيلات يمكن أن تطرأ على هذا المبلغ عملا بأحكام هذا العقد بالدولار الأمريكي لكميات العدس المذكورة في هذا العقد محسوبا على أساس (...) دولار أمريكي للطن الواحد من العدس منضد فوب (F.O.B) ظهر الباخرة (اللاذقية أو طرطوس).

ثانيا: **الغاية من العقد:**

أن يقوم الفريق الثالث بتوريد أدوية الى الفريق الأول وعلى أساس سيف (C.I.F) دمشق لقاء استيراد كمية (...) طن من العدس. والمحددة صفاتها وأسعارها وكمياتها بموجب الملحق رقم (...) من هذا العقد.

ثالثا: **وثائق العقد:**

تعتبر الوثائق التالية جزءا لا يتجزأ من هذا العقد ويرجع اليها في كل ما لم يرد طيه نص في هذا العقد.

- عقد التجارة المقابلة الحالي مع ملاحقه (...) الخاص بالعدس و (...) الخاص بطلبية الأدوية و(...) ملحق مواد اضافية.

- دفتر الشروط العامة رقم (...) تاريخ (../../....) المطبق لدى شركة (أ).

رابعا: **تصدير الحبوب :**

يتعهد الفريق الثاني بتزويد الفريق الثالث بكمية مقدارها (...) طن من العدس بسعر (...) دولار أمريكي للطن الواحد فوب (F.O.B) ظهر الباخرة منضد وبقيمة اجمالية لكمية العدس المصدرة (...) دولار أمريكي، ويتم شحن كميات العدس المذكورة أعلاه وفقا لبرنامج الشحن المذكور في الملحق رقم (...).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا: **طريقة الدفع :**

من المتفق عليه بين الفرقاء الثلاثة أن يتم استخدام عائدات بيع العدس لشراء أدوية جديدة من الفريق الثالث لصالح الفريق الأول.

يلتزم الفريق الثالث أو من يفوضه وخلال شهر من تبليغه تصديق العقد من الجهات الرسمية السورية بفتح اعتماد مستندي بالدولار الأمريكي غير قابل للألغاء وقابل للتجزئة معزز ومقبول من المصرف التجاري السوري عن طريق المصرف المراسل في عمان بكامل قيمة شحنات العدس الموردة اليه على أن يتم استعمال المبالغ المتوفرة في الحساب الأئتماني (Escrow Account) المفتوح لهذه الغاية حصرا من قبل الفريق الأول لشراء أدوية من الفريق الثالث.

سادسا: **التزويد بالأدوية:**

أ) من المتفق عليه أن العائدات الناجمة عن تصدير العدس من قبل الفريق الثاني ستوضع في الحساب الأئتماني المفتوح لهذه الغاية لدى المصرف المراسل في عمان والمقبول من المصرف التجاري السوري، ستستعمل حصرا من قبل الفريق الأول لشراء الأدوية المذكورة كمياتها وأسعارها في الملحق رقم (...) من هذا العقد علما أن الملحق رقم (...) يمكن تعديله خطيا بالأتفاق المتبادل يشمل أدوية أخرى توافق عليها اللجنة الفنية في سورية بعد توقيع العقد، وبنفس القيمة الأجمالية للملحق رقم (...).

ب) يتعهد الفريق الأول بفتح اعتمادات مستندية معززة غير قابلة للنقض (Irrevocable L/C) وقابلة للتجزئة عن طريق المصرف التجاري السوري الذي يقوم بنقلها الى المصرف المراسل المعتمد خلال شهر من تصديق العقد، وذلك لتغطية قيمة الأدوية المذكورة في الملحق رقم (...) والتي تعادل الأموال المودعة في الحساب الأئتماني، ويتم الدفع بعد ١٨٠ يوما من تاريخ تقديم وثائق الشحن العائدة لكل شحنة موقعة ومصدقة أصولا.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج) يقدم الفريق الأول كشفا بالسندات المستحقة وحسب الأقدمية بما يعادل المبالغ الدائنة ويطلب من المصرف التجاري السوري الابعاز الى المصرف المودع لديه الحساب الأئتماني لتسديدها عند تقديم هذه السندات حسب الأقدمية وفور تقديم فواتير شحن الأدوية المقابلة المذكورة في البند (ب) أعلاه.

د) ان الفائدة المستحقة على الأموال المودعة في الحساب الأئتماني في المصرف المراسل ستستعمل بالشكل المنصوص عليه في الفقرة (ب) أعلاه.

سابعا: **برنامج التنفيذ :**

يتم شحن مادة العدس حسب البرنامج الزمني المذكور في الملحق رقم (...)، كما يتم شحن الأدوية المذكورة في الملحق رقم (...) بعد كل شحنة من شحنات العدس خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ شحنة العدس حيث أن مادة العدس جاهزة للشحن بينما تحتاج الأدوية الى فترة للتصنيع ويمكن تبديل برنامج الشحن بناء على طلب الشركة (أ) ويقدم طلبية بالأدوية خلال فترة عشرة أيام من شحن العدس، كما أن التعليمات النافذة غير القابلة للألغاء المذكورة في الفقرة (ب) من سادسا وكذلك اجازة الاستيراد الصالحة للأدوية يجب أن تقدم الى الفريق الثالث خلال مدة لا تتجاوز شهرا واحدا بعد شحن العدس.

ثامنا: **غرامات التأخير :**

أ) في حال تأخر الفريق الثاني عن تسليم العدس خلال المدة المحددة في هذا العقد فرض عليه غرامة تأخير يومية قدرها (...%) من قيمة جزء الشحنة أو الشحنات المتأخر في تسليمها عن كل يوم تأخير، على أن لا تتجاوز مجموع الغرامات (...%) من القيمة الأجمالية للعقد.

ب) في حال تأخر الفريق الثالث عن شحن الأدوية يغرم وفق النسب المذكورة في (أ).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تاسعا: **الضمـان للأدويـة:**

يضمن الفريق الثالث الأدوية الموردة بموجب هذا العقد في حال ظهور أي عيب فيها بالأضافة الى الشروط السابقة المتعارف عليها لدى تسجيل هذه الأدوية في وزارة الصحة السورية ومن حيث التعويض ووصول البضاعة لمدة لا تقل عن ثلاثة أرباع مدة فعاليتها وحسب كتاب التعهد الصادرعن الفريق الثالث والمحفوظ لدى الفريق الأول.

عاشرا: **المراقبـة:**

يحق للفريق الأول مراقبة الأدوية الموردة بموجب هذا العقد أو ندب من يشاء من الأشخاص أو بيوت الخبرة المحلية أو العالمية لهذه الغاية وتقع كافة نفقات المراقبة على عاتق الفريق الأول.

حادي عشر: **التنازل عن العقد والعقود الثانوية:**

لا يحق للفريق الثالث فيما يخص الأدوية أن يتنازل عن مجموع الأعمال موضوع هذا العقد أوعن جزء منها ولا أن يعهد بها أو يلزمها كلها أو بعضها الى أشخاص آخرين كمتعهدين ثانويين أو أن يدخل شركاء من الباطن.

ثاني عشر: **ضمـان حقوق الملكية:**

يضمن الفريق الثالث للفريق الأول التصرف بالأدوية الموردة بموجب هذا العقد بدون أية شروط في القطر العربي السوري.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالث عشر: **النفقات الناجمة عن التعاقد والضرائب والرسوم:**

يتحمل الفريق الأول نفقات تخليص الأدوية الموردة بموجب هذا العقد والنفقات الجمركية الأخرى. ويتحمل الفريق الأول والفريق الثالث رسم الطابع المالي على عقد التجارة المقابلة مناصفة والبالغ (...%) من قيمة العقد، بحيث يقوم الفريق الثالث بتسديد المبلغ المستوجب عليه بنسبة (...%) من القيمة الأجمالية على شكل بضاعة بديلة حسبما هو مذكور في الملحق رقم (...) وعندها يترتب على الفريق الأول كامل الرسم على نسخ العقد.

رابع عشر: **القوة القاهرة:**

يجب على الفرقاء تنفيذ التزاماتهم في المواعيد المحددة بموجب هذا العقد واذا طرأ تأخير في تنفيذ تلك الألتزامات بسبب القوة القاهرة أو الحوادث المفاجئة والتي لا علاقة لأي من الفرقاء بها والتي لم تكن متوقعة عند توقيع العقد، يحق لأي فريق أن يطلب خلال فترة التنفيذ تمديد تلك المواعيد استنادا الى الظروف المذكورة بكتاب خطي يوضح فيه الظروف يقدمه الى الطرف الآخر خلال خمسة عشر يوما من حدوث تلك الظروف أو الحوادث المفاجئة تحت طائلة سقوط حقه بطلب التمديد.

خامس عشر: **مدة العقد:**

يسري مفعول هذا العقد اعتبارا من تاريخ تصديقه من السلطات المختصة ولمدة سنة ميلادية واحدة.

سادس عشر: **حل الخلافات:**

في حال حدوث أي خلاف بين الفريقين حول تنفيذ أو تفسير بنود هذا العقد فيتم حل هذا الخلاف بالتراضي، وفي حال عدم التوصل الى حل عادل فيتم اللجوء الى التحكيم في سورية وحسب قوانين التحكيم السورية السارية المفعول.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابع عشر: **المراجع القانونية:**

في كل ما لم يرد عليه النص في هذا العقد ومتمماته يعتبر التشريع العربي السوري هو المرجع المختص في تفسير نصوص هذا العقد.

ثامن عشر: **التبليغ:**

يجب أن تصدر جميع التعليمات والمراسلات بين الفرقاء بصورة خطية الى الموطن المختار والمحدد في هذا العقد.

تاسع عشر: **الأعذار :**

يعتبر أي من الفرقاء مسؤولا عن كافة التزاماته وغرامات التأخير المترتبة عليه ان وجدت فور حلول الآجال المحددة لها بموجب هذا العقد ودونما حاجة الى أي انذار أو اجراء من قبل الفريق الآخر.

عشرون: **لغة العقد:**

حرر هذا العقد باللغة العربية على ٣ نسخ وتم توقيعه أصولا ولا يجوز تعديله الا بالموافقة الصريحة لكافة الفرقاء.

واحد وعشرون: **المسؤولية تجاه الغير:**

وفقا للنص الوارد في المادة (...) من العقد النموذجي للتوريدات المعمم بالبلاغ (...) لعام (....)

دمشق في ../../....

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفريق الأول	الفريق الثاني	الفريق الثالث
شركة (أ)	شركة (ب)	شركة (ج)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة (أ)

تابعة لأتفاقية الشراء المقابل

١) **الكمية** (...) طن متري.

٢) **النوع والمنشأ والتعبئة.**

أ) النوع : عدس أحمر مجروش.

ب) المنشأ: سوري .

ج) التعبئة: ضمن عبوات خيش جديد زنة حوالي (...) كغم قائم / صافي بخيار البائع.

د) الموسم : عام ....

٣) **المواصفات:**

أ) الشوائب (...٪)

ب) حبوب لابسة صحيحة (...٪)

ج) كسر تحت الغربال (...) ملم دائري (...٪)

د) خال من الحشرات الحية

هـ) صالح للأستهلاك البشري

و) ذو رائحة وطعم طبيعيين

٤) **التسليم والشحن:**

أ) يتم التسليم والشحن خلال ٣٠ يوم بعد فتح الأعتماد المستندي وتبدأ المدة المسموح بها للشحن بعد تعزيز الأعتماد وقبوله من قبل الطرف الثاني.

ب) الشحن الجزئي مسموح

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج) تطبق أحكام عقد دمشق رقم (...) فيما يتعلق باعلامات البواخر وشروط النقل البحري، والفقرة (ج) من مادة غرامات التأخير ومادة أجور التخزين.

٥) **وثائق الدفع**

أ) فاتورة تجارية موقعة من المستفيد كل أربع نسخ مصدقة من غرفة التجارة السورية.

ب) وثيقة شحن أصلية وثلاث نسخ عنها على ظهر الباخرة موقعة من الربان مباشرة صادرة أو مظهرة لأمر المصرف الشاري.

ج) شهادة صحية زراعية أصلية وثلاث نسخ عنها صادرة من السلطات المختصة في سورية.

د) شهادة منشأ صادرة عن السلطات المختصة في سورية.

هـ) شهادة اشعاع ذري.

و) شهادة مراقبة دولية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة (ب)

تابعة أتفاقية الشراء المقابل

أولا: (تجري مراقبة البضاعة للعدس (وصف، وزن، تحليل) من قبل شركة مراقبة دولية يعينها ويدفع أجورها الفريق الثالث (شركة ج) أو أن يقبل الفريق الثالث بعبارة تدون أن شهادة المراقبة الصادرة عن الفريق الثاني (شركة ب) مقبولة.

ثانيا: اذا تأخر الفريق الثالث (شركة ج) عن فتح وتعزيز الأعتماد لمادة العدس بعد مرور شهر على تبليغه تصديق العقد، يحق للفريق الثاني (شركة ب) وضع غرامات تأخير على عدم فتح الأعتماد ضمن المدة المحددة وفق النسب المذكورة في الفقرة (أ) من البند الثامن ولكامل كمية العقد.

ثالثا: نفقات فتح الاعتماد لمادة العدس وتعديله وتمديده في سورية والخارج تقع على عاتق الفريق الثالث (شركة ج).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Role of Counter Trade in the Economies of Developing Countries "The Case of Jordan" For the Period (1980 - 1990)

Prepared by: Fouad Mohammed Issa Aref

ABSTRACT

This study aims to analyse the effectivness of countertrade in developing countries economies, concentrating on the Jordanian economy during the period 1980-1990.

This study by following the historical development of countertrade shows it to be an old type of trading, as countertrade is not a new discovery. It has been used and known in its simple form since the human race began and even before money was used. As history shows people at the beginning of human society existence used to exchange goods they produce which exceeded their needs by goods they produce but didn't have. Such type of trade was called Barter. Barter was first used by Sumerians, Babylonians, Phoenicians and ancient Egyptians in which they exchange among each others their hunts, animals products and grains.

Pure Barter was used for along period of time untill merchants and specialized producers appeared.The huge increase of goods and services produced, plus the appearance of different tastes and needs in the various societies made it impossible for Barter trade to continue any longer and forced it to fade away specially because Barter trade did not have an accepted scale for traders. And in later stage, when Barter trade failed to meet the needs of the developed economies, human race started to look for a scale in which the value of goods and services can be measured, finally money were discovered and used. Leaving Barter trade to be the oldest type of trade over to exist.

In general, Countertrade can be devided into two main types:-

The first one is known as the commercial transactions, it concerns dealing and exchanging of goods and services which no producing relations among

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

them, they are smalled sized goods and time of executing such deals in usually short and the prices are unstable in most cases. Barter trade, counter-Purchase, and Bilateral trading agreements are considered to be the main forms of this type.

The second type of countertrade is known to be the industrial co-operation agreements, it includes arranging for selling technology, industrial equipment, turn-key plants and joint ventures. The buy-back, offset and joint ventures agreements are considered to be the main forms of the industrial co-operation agreements. Concerning estimates of the size of countertrade, there is no maintained evidence as to the real size of such trade activity.

The Organization of Economic Co-operation and Development (OECD) estimated its size to be 4.8% (approximately 80 billion U.S. Dollars) of the total world-wide trade in 1985. GATT Organization (The General Agreement of Customs Trade Tariffs) estimated it as 8% of international commodity trade in 1984. The British Magazine "The Economist" estimated it as 25% thereof representing 15-20% of trade between Eastern and Western European countries. It concluded that the use of such trade is not only limited to developing countries but is also extended to cover industrial and developed countries but is also extended to cover industrial and developed countries where it is used to market excess supply of their industrial products and to exchange strategic commodities with the raw materials such as oil. Such trade, however, is considered a means for collecting overdue debts for creditors of Western Exporters.

However, the opinions and views of international organizations pertaining to the use of countertrade are negative and far away from objectivity. They represent objections characterized by the desire to protect individual interests. This is because such organizations operate in accordance with a free trade and multilateral monetary system. Thus, they object to the use of countertrade and describe it as being inefficient operating against market powers and in addition to impeding the development of free trade as a means of a payment.

As for using countertrade in developing countries, the study shows the importance of such trade to the continuity of foreign trade and to help these countries evade problems of ordinary trade related to the fluctuation of exchange rates and international liquidity problems; the increasing prices of trade exchange

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

terms between industrial and developing countries as a result of the decrease in prices of their exports of unfinished and industrial commodities restricted to one or two producers. Therefore, the developing countries found this type of trade to be one of the available alternatives for dealing with these problems, as a tool for activating their trade exchange and separating monetary influences and prices from the economic variables that govern the exchange process.

More and above, such trade motivates and increases exports of those countries while launching new markets for their national products, financing their imports, rationalizing their reserves of foreign currency, establishing joint ventures, raising foreign investments and earning modern technology.

Nevertheless, the study has revealed that Jordan has been engaged in the countertrade deals in as early as the beginning of the fifties through bilateral trade agreements. It has been further proceeding in the various forms of this trade since 1985; it has signed numerous agreements of counter deals and payment with some Arab countries. It has also signed agreements of barter trade and counter purchase as well as joint ventures with the countries of South Eastern Asia and some communist countries.

Jordan, however, aimed at promoting its national exports in general and at increasing phosphate exports in particular. On the other hand, it sought funds for its imports of goods and services with an eye on reducing the deficit in the trade balance with some countries; encouraging foreign investments and rationalizing reserves of foreign currencies.

On the other hand, the study has concluded a shortage in statistical data on the values of imports and exports made through countertrade due to the absence of countertrade transactions as an activity independent from those made in cash payment through ordinary trade in the government registers and in entry/exit ports. In addition, there are no specific laws and regulations to govern countertrade.

Hence, the study recommended that separate accounts be established especially for this type of trade. Regulations and laws must be written down to stipulate countertrade along with its various types as well as defining its own

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

terms and concepts in order to help achieve international recognition thereof including its benefits and profits.

Finally, the study indicated that there is an increasing inclination towards using the countertrade system in future due to the renewed requirements and needs of life let alone critical problems of which most countries suffer such as: debt crises, unemployment, increase of rates, and deficits in general budgets and balances of trade; all witnessed and lived in unstable economic, political and social conditions in most regions in the world. This requires that countries adapt their trade approaches and take flexible initiatives in international transactions including countertrade in order to insure a sustainable international trade and to provide routes for future development of both these countries and their developing economies.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com